



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة البرنامج ولجنة المالية

الدورة السادسة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الخامسة والسبعون بعد المائة للجنة المالية

روما، 18-22 مارس/آذار 2019

التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة - 2018

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن محتوى هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

مديرة مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +39 06 570 52298



PC 126

MY779/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

موجز

- ◀ يُطلع التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة (التقرير التوليقي) لعام 2018 الأعضاء على ما أحرز في عام 2018 من تقدم في تنفيذ برنامج العمل والميزانية المتفق عليه للفترة 2018-2019 استناداً إلى إطار المنظمة الخاص بالرصد والقائم على النتائج للعمل بالاستعانة بجميع مصادر التمويل المتاحة. كما يعرض معلومات عن مدى سير المنظمة في الاتجاه الصحيح لتنفيذ المخرجات قياساً إلى المؤشرات والغايات المحددة، ويسلط الضوء على الإنجازات المحققة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.
- ◀ وقد تحققت بشكل كامل 32 (74 في المائة) من غايات مخرجات الأهداف الاستراتيجية لهذا العام، في حين تحققت بشكل جزئي 11 غاية (26 في المائة). وتم بشكل عام تغيير مسار الغايات باتجاه عام 2019 مقارنة بعام 2018، مما يؤكد الخيار الاستراتيجي للمنظمة والمتمثل في تجميع النتائج ضمن فترة زمنية من سنتين، بدلاً من إنجازات لفترة زمنية أقصر مدتها سنة واحدة. ويتماشى التقدم المحرز قياساً إلى الغايات التراكمية المحددة لعام 2019 مع توقعات التخطيط.
- ◀ وتسير مؤشرات الأداء الرئيسية في الاتجاه الصحيح لتوفير الجودة الفنية والخدمات، بما في ذلك بالنسبة إلى المواضيع الشاملة التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، تم بشكل منتظم تنفيذ 14 معياراً من أصل المعايير الدنيا الـ15 لسياسة المنظمة الخاصة بتعميم المساواة بين الجنسين، واستيفاء 13 معياراً من أصل معايير الأداء الـ16 المطبقة على المنظمة والواردة في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ◀ ويسير 28 مؤشراً من أصل مؤشرات الأداء الرئيسية الـ31 تحت إطار الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة التي جرى قياسها في عام 2018 في الاتجاه الصحيح، ومن المتوقع تحقيق جميع مؤشرات الأداء الرئيسية بحلول نهاية عام 2019.
- ◀ وأقرت المؤتمرات الإقليمية، في دوراتها المنعقدة في عام 2018، المبادرات الإقليمية السبع عشرة ورحبت بتسخيرها القدرات والمهارات والموارد من مختلف أنحاء المنظمة وتوفيرها نقطة دخول هامة لتعزيز الشراكات.
- ◀ وتعززت الترتيبات الخاصة بإدارة البرامج بزيادة قدرات الفرق الاستراتيجية المعنية بإدارة البرامج، وتحسين أساليب العمل. وأنشئت في كل مكتب إقليمي وظيفة قادة البرامج الإقليمية للمساعدة على التركيز وضمان تنفيذ البرامج وتحقيق النتائج المنشودة على المستوى القطري.
- ◀ وتعززت الاتفاقات بشأن مستوى الخدمات التي تحدّد المنتجات والخدمات التي ينبغي تقديمها للمساهمة في تحقيق المخرجات وتخصيص الموارد، بما في ذلك من أجل الوقوف على الاحتياجات المتعلقة بالدعم الفني والاتفاق على توفيره.

- ◀ وتعتبر إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطوة مهمة باتجاه جعل الأمم المتحدة شريكاً أكثر فعالية وتجاوياً لدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي تحدد الأهداف والمقاصد الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030، وتساهم المنظمة بنشاط في حوكمة عملية إعادة التنظيم هذه.
- ◀ وكانت عملية توفير موارد الاعتمادات الصافية في عام 2018، وهو العام الأول من فترة السنتين، تسير في الاتجاه الصحيح حيث شكّلت هذه الموارد 49 في المائة من الموارد المدرجة في الميزانية.
- ◀ كما تمت، خلال عام 2018، الموافقة على 307 من مشاريع برنامج التعاون التقني بما قيمته 58.3 مليون دولار أمريكي مقابل اعتمادات الفترة 2018-2019، أي ما يمثل 43 في المائة من اعتمادات برنامج التعاون التقني المخصّصة لفترة السنتين والمتاحة للموافقة على المشاريع. وجرى أيضاً تخصيص 84 في المائة منها للدعم الإنمائي و16 في المائة لمساعدة الطوارئ. وبلغ تنفيذ برنامج التعاون التقني في عام 2018، بالنسبة إلى اعتمادات الفترة 2016-2017 والفترة 2018-2019 على حد سواء، 64.1 مليون دولار أمريكي.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب لجنتي البرنامج والمالية

يرجى من اللجنتين القيام بما يلي:

◀ استعراض التقدم المحرز في تحقيق النتائج وفي التنفيذ المالي وإسداء المشورة بهذا الشأن.

لعناية لجنة البرنامج:

◀ القسم الثاني الذي يقدم معلومات عن التقدم المحرز قياساً إلى غايات المخرجات المحددة لعام 2018 والإنجازات بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، مدعومة بالملاحق 1 و2 و3 فضلاً عن التقدم المحرز والإنجازات المحققة في مجال المساواة بين الجنسين ضمن الملحق 4 وبشأن الأولويات الإقليمية من خلال المبادرات الإقليمية الواردة في الملحق 5.

لعناية لجنة المالية:

◀ القسم الثالث الذي يقدم معلومات عن التقدم المحرز قياساً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية وأوجه التحسن المسجلة في العمليات الخاصة بالعمل بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية وبرنامج التعاون التقني والأبواب الخاصة، مدعومة بالملاحق 3؛

◀ القسم الرابع الذي يقدم معلومات عن إدارة التنفيذ والموارد، بما في ذلك التنفيذ المالي بالاستعانة بجميع مصادر التمويل المتاحة، فضلاً عن برنامج التعاون التقني.

المحتويات

الصفحات

2.....	موجز
6.....	أولاً- مقدمة
9.....	ثانياً- التقدم المحرز والإنجازات - الأهداف الاستراتيجية والهدف 6
9.....	لمحة عامة عن التقدم المحرز.....
13.....	الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
19.....	الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
24.....	الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف.....
29.....	الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
33.....	الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
38.....	الهدف 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)
53	ثالثاً- الأداء - الأهداف الوظيفية.....
53.....	ألف- لمحة عامة عن الأداء - الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة.....
54.....	الهدف الوظيفي 8: التواصل
57.....	الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات
59.....	الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
61.....	الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة
63.....	الإنفاق الرأسمالي
64.....	الإنفاق الأمني
66	رابعاً- إدارة التنفيذ والموارد.....
66.....	ألف- إدارة التنفيذ
67.....	باء- التنفيذ المالي
71.....	جيم- برنامج التعاون التقني
73.....	الملحق 1 - عملية وضع الغايات ورصدها - المخرجات
75.....	الملحق 2 - التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مخرجات الأهداف الاستراتيجية للفترة 2018-2019
85.....	الملحق 3 - التقدم المحرز في مؤشرات الأداء الرئيسية -الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة
91.....	الملحق 4 - المساواة بين الجنسين- التقدم المحرز في ما يتعلق بالمعايير الدنيا لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين ونخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
99.....	الملحق 5 - المبادرات الإقليمية

أولاً - مقدمة

نطاق التقرير

1- يُطلع التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة (التقرير التوليقي) لعام 2018 الأعضاء على ما أحرز في عام 2018 من تقدم في تنفيذ برنامج العمل والميزانية المتفق عليه للفترة 2018-2019 استناداً إلى إطار المنظمة الخاص بالرصد والقائم على النتائج للعمل بالاستعانة بجميع مصادر التمويل المتاحة. كما يعرض معلومات عن مدى سير المنظمة في الاتجاه الصحيح لتنفيذ المخرجات قياساً إلى المؤشرات والغايات المحددة، ويسلط الضوء على الإنجازات المحققة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

2- وسيُسترشد بالتقرير التوليقي في نهاية عام 2019 من أجل إعداد تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2018-2019 الذي سيقدم معلومات عمّا حقّقه المنظمة من إنجازات قياساً إلى مؤشرات وغايات المخرجات والنواتج المحددة لفترة السنتين، فضلاً عن أدائها التشغيلي والمالي.

لمحة عامة عن إطار المنظمة الخاص بالنتائج للفترة 2018-2021

3- يوجّه إطار المنظمة الخاص بالنتائج للفترة 2018-2021 عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده كل سنتين في برنامج العمل والميزانية. وقد وضعت عمليتا تخطيط العمل ورصده في إطار التعديلات التي أدخلت في ديسمبر/كانون الأول 2017 على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.

4- ويستند إطار النتائج إلى نموذج "سلسلة النتائج" الذي يربط بين الأهداف والمخرجات والنواتج كما هو مبين في الشكل 1. وهو يشمل: (أ) خمسة أهداف استراتيجية مشفوعة بمؤشرات ونواتج وغايات (لسنتين ولأربع سنوات) في الأجل المتوسط 2018-2021، ومخرجات مشفوعة بمؤشرات وغايات سنوية لفترة السنتين 2018-2019؛ (ب) وبالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، نواتج مشفوعة بمؤشرات أداء رئيسية وغايات (لسنتين ولأربع سنوات) ومخرجات.

5- وفي حين تم تصميم الإطار باتباع نهج تنازلي، أي من خلال تصميم النواتج اللازمة لتحقيق كل هدف، والمخرجات لتحقيق كل ناتج، فإن تخطيط عملية تحقيق النتائج المنشودة وتطبيقها يجريان باتباع نهج تصاعدي، بحيث أن جميع مستويات المنظمة (وحدات المقر الرئيسي، والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية) تسهم في إنجاز مخرجات المنظمة.

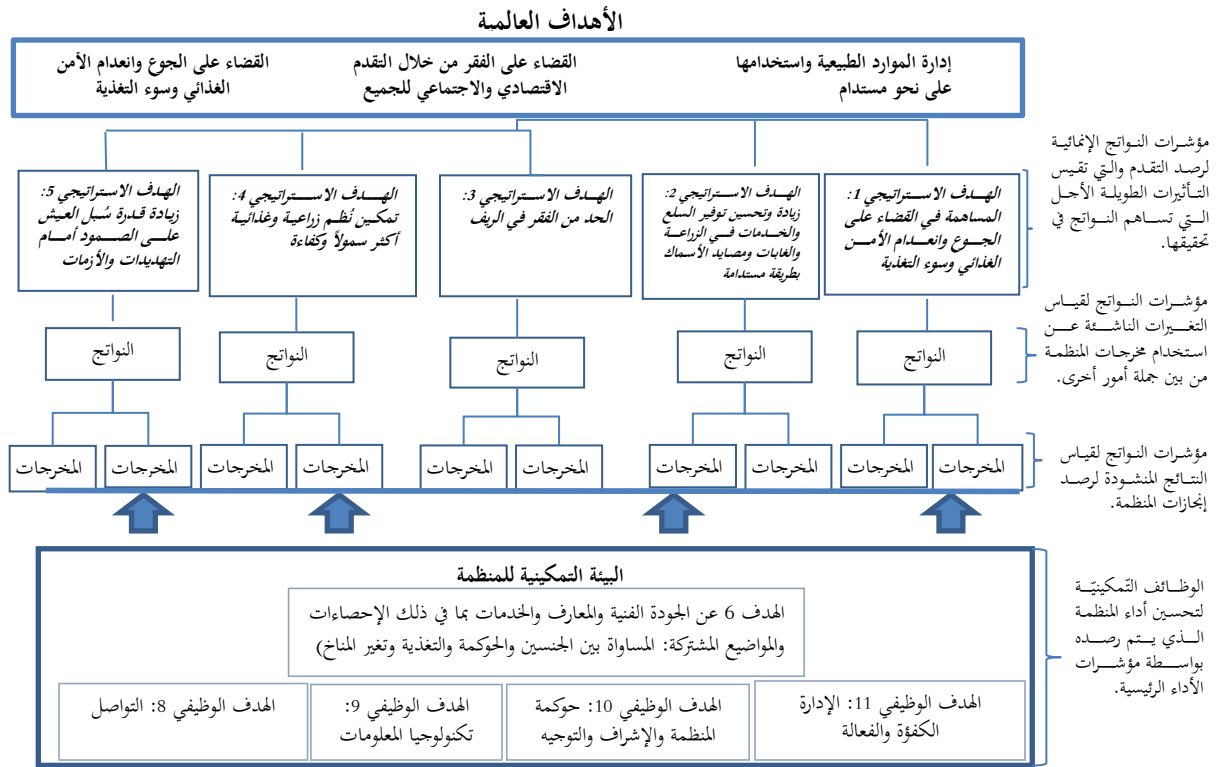
6- وتشكّل المخرجات المساهمة المباشرة التي تقدّمها المنظمة في النواتج في سلسلة النتائج. وهي تمثل النتائج التي تخضع المنظمة للمساءلة عنها بصورة مباشرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال التنفيذ الملموس

لتدخلات المنظمة عبر المساهمات المقررة والطوعية. وتوجد تحت إطار الأهداف الاستراتيجية الخمسة 40 من المخرجات و43 من مؤشرات المخرجات التي تقوم على منهجية للقياس. وتُحدر الإشارة إلى أن قادة البرامج الاستراتيجية هم المسؤولون عن رصد مؤشرات المخرجات الخاصة بالأهداف الاستراتيجية.

7- وقد حُدّد عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات التي يجري رصدها وقياسها من قبل رؤساء الوحدات المسؤولين بالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة.

8- ويمكن الاطلاع على عملية رصد المخرجات في الملحق 1.

الشكل 1: نموذج سلسلة نتائج منظمة الأغذية والزراعة



دليل الوثيقة

9- يعرض القسم ثانياً معلومات عن التقدم المحرز على مستوى المخرجات قياساً إلى الغايات المحددة لعام 2018 والإنجازات بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، مدعومة بالملاحق 1 و2 و3 فضلاً عن التقدم المحرز والإنجازات المحققة في مجال المساواة بين الجنسين الواردة في الملحق 4 وبشأن الأولويات الإقليمية من خلال المبادرات الإقليمية في الملحق 5، وهي جميعها معروضة على لجنة البرنامج للنظر فيها.

10- بينما يعرض القسم ثالثاً معلومات حول التقدم المحرز قياساً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية وأوجه التحسن المسجل في العمليات الخاصة بالعمل بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية وبرنامج التعاون التقني والأبواب الخاصة، مدعومة بالملحق 3 وهي جميعها معروضة على لجنة المالية للنظر فيها.

11- وأما القسم رابعاً فيتناول إدارة التنفيذ والموارد، بما في ذلك التنفيذ المالي باستخدام جميع مصادر التمويل المتاحة، فضلاً عن برنامج التعاون التقني، وهي جميعها معروضة على لجنة المالية للنظر فيها.

ثانياً- التقدم المحرز والإنجازات المحققة - الأهداف الاستراتيجية والهدف 6

لمحة عامة عن التقدم المحرز

الأهداف الاستراتيجية

12- استرشد عمل المنظمة في عام 2018 ببرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 الذي كان المؤتمر قد وافق عليه في يوليو/تموز 2017 وبالتعديلات التي صادق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2017. ويجري رصد التقدم المحرز في تحقيق مخرجات الأهداف الاستراتيجية بشكل سنوي بواسطة المؤشرات والغايات الواردة في إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية.¹ وترد أدناه لمحة عامة عما أحرز خلال عام 2018 من تقدم في تحقيق غايات المخرجات والتوقعات لعام 2019.

التقدم الإجمالي

13- بالاستناد إلى الدروس المستخلصة أثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، تواصل تعزيز إطار النتائج للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 من خلال إدراج مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومن خلال إجراء تنقيحات على مستويي النواتج والمخرجات. ويتم رصد التقدم المسجل قياساً إلى المخرجات الـ 40 المحددة للفترة 2018-2021 من خلال 43 من مؤشرات المخرجات. ويعرض الجدول 1 والملحق 2 التقدم المحرز عند نهاية عام 2018.

الجدول 1: التقدم المحرز قياساً إلى الغايات الخاصة بمؤشرات مخرجات عام 2018

التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018			
المجموع	عدد الغايات المنجزة جزئياً	عدد الغايات المنجزة بالكامل	
7	2	5	الهدف الاستراتيجي 1
9	1	8	الهدف الاستراتيجي 2
9	4	5	الهدف الاستراتيجي 3
9	4	5	الهدف الاستراتيجي 4
9	0	9	الهدف الاستراتيجي 5
43	11	32	المجموع

إنجاز 74 في المائة
من الأهداف إنجازاً
كاملاً

¹ يمكن الإطلاع على إطار النتائج للفترة 2018-2019 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية على العنوان التالي: www.fao.org/pwb

14- وكما هو الحال بالنسبة إلى الفترة 2016-2017، اعتبرت غايات مؤشرات المخرجات منجزة حين بلغت نسبة تحقيقها الفعلي 100 في المائة على الأقل. وعلى هذا الأساس، ففي نهاية عام 2018، كانت 32 غاية قد تحققت بشكل كامل (أي 74 في المائة) من أصل غايات مؤشرات المخرجات الـ 43 المحددة للعام، فيما تحققت بشكل جزئي 11 غاية (أي 26 في المائة).

15- ويؤكد التوزيع السنوي للغايات المقررة في عامي 2018 و2019 الخيار الاستراتيجي للمنظمة والمتمثل في تجميع النتائج ضمن فترة زمنية من سنتين، بدلاً من إنجازات لفترة زمنية أقصر مدتها سنة واحدة، مع التخطيط لإنجاز 72 في المائة من الغايات خلال عام 2019 (الملحق 1). وقد تيسر تحديد الغايات لفترة السنتين من خلال تعزيز التركيز على سلسلة نتائج المنظمة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 إلى خطة الفترة 2018-2021، وتحسين تخطيط العمل مع المشاركة في كل المواقع.

16- ويتمشى التقدم المحرز قياساً إلى الغايات التراكمية المحددة لعام 2019 مع توقعات التخطيط، إذ بلغ 35 مؤشراً من أصل 43 (أي 81 في المائة) نسبة 30 في المائة أو أكثر من الغايات التراكمية المحددة لفترة السنتين. وبالنظر إلى الغايات الطموحة المحددة لعام 2019، سيواصل قادة البرامج الاستراتيجية رصد خطط عملهم بشكل حثيث، مع حثّ الوحدات والمكاتب على اتخاذ إجراءات استباقية من أجل الوفاء بالتزاماتها لفترة السنتين.

17- ويمكن الاطلاع على التقدم المحرز في تحقيق كل هدف استراتيجي بشكل موجز أدناه وبمزيد من التفاصيل في القسم التالي.

18- وقد حققت خمسة من أصل سبعة مخرجات للبرنامج الاستراتيجي 1 المتمثل في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية غاياتها المحددة لعام 2018، وكلها تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق غايات فترة السنتين. وسيحظى إدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الأطر القانونية وأطر المساءلة (1-1-2) بمزيد من الاهتمام، فضلاً عن مواصلة الدعوة إلى زيادة الموارد الحكومية من أجل تطبيق نظم رصد متينة (1-3-2).

19- ويسير العمل الهادف إلى جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (الهدف الاستراتيجي 2) في الاتجاه الصحيح بالنسبة إلى ثمانية من أصل المؤشرات التسعة في عام 2018. ويتوقع تسارع وتيرة الإنجاز في عام 2019، لا سيما من أجل توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات والممارسات المبتكرة بطريقة مستدامة (2-1-1-1-2)، ولوضع منتجات معرفية عالمية (2-4-1).

20- وأحرز عمل المنظمة من أجل الحد من الفقر في الريف (الهدف الاستراتيجي 3) تقدماً مرضياً في عام 2018 بالنسبة إلى معظم غايات مؤشرات المخرجات المحددة لعام 2018 (خمسة من أصل تسعة). وقد واجه البرنامج الاستراتيجي 3 بعض التحديات في ما يخص التنبؤ بدقة بعدد النتائج التي يتوقع تحقيقها بسبب التغييرات التي أدخلت على إطاره النتائج الخاص به لفترة السنتين هذه، بما في ذلك إضافة ناتج جديد (3-4) وما يقابل ذلك من إعادة تنظيم للمخرجات. وفي عام 2019، سيتم تقديم دعم إضافي إلى المنظمات الريفية ومنصات العمل الجماعي (3-1-1).

والبلدان من أجل تعزيز فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق (3-2-1 و 3-2-2) فضلاً عن تعزيز التآزر بين مجالات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ (3-3-2).

21- وحقق العمل الرامي إلى تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة (الهدف الاستراتيجي 4) الغايات المحددة لعام 2018 بالنسبة إلى خمسة من أصل تسعة مؤشرات. وعلى الرغم من تحديد غايات وسيطة بالنسبة إلى السنة الأولى (2018)، من المتوقع إنجاز غالبية النتائج خلال النصف الثاني من فترة السنتين. وستتضمن مجالات التركيز في عام 2019 إقامة شراكات استراتيجية رئيسية تشمل القطاعين العام والخاص، من أجل تسريع وتيرة الدعم المقدم على البلدان والأجهزة الإقليمية في وضع وتنفيذ اتفاقات تجارية وخطوط توجيهية طوعية (4-1-2). وبالإضافة إلى ذلك، ستتسارع وتيرة العمل لدعم البلدان في مجال تطوير سلاسل قيمة مستدامة استجابة للطلب المتنامي (4-3-1). وسيستوجب ذلك تعبئة الموارد وإعادة تركيز عمل بعض الوحدات الفنية وتعزيز الروابط بالعمل الجاري في مجالات أخرى، مثل الفاقد والمهدر من الأغذية والاستراتيجيات القطاعية والاستثمار والتمويل الريفيين. وأخيراً، سيتعين بذل المزيد من الجهود لزيادة تنمية الزراعة وتطوير سلاسل القيمة الغذائية المراعية للمساواة بين الجنسين، من خلال تركيز أقوى على اعتبارات المساواة بين الجنسين لدى دعم تطوير سلسلة القيمة، وقياس أدق لجوانب المساواة بين الجنسين المحددة عند الإبلاغ عن الإنجازات (4-3-1).

22- وأما العمل المضطلع به من أجل زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (الهدف الاستراتيجي 5) فيسير في الاتجاه الصحيح بالنسبة إلى مؤشرات المخرجات التسعة كافة المحددة لعام 2018، كما يسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق الغايات المحددة لنهاية عام 2019. وستكون هناك حاجة إلى زيادة توفير الدعم من أجل مساعدة عدد أكبر من البلدان في صياغة استراتيجياتها الخاصة بالحد من المخاطر وإدارة الأزمات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها (5-1-1)، وتحسين آليات/نظم رصد التهديدات لتعزيز تنفيذ الإنذار المبكر (5-2-1)، واعتماد معايير وخطوط توجيهية وممارسات للتأهب للمخاطر والحالات طوارئ في قطاعات محددة (5-4-1).

الهدف 6

23- يضمن الهدف 6 جودة وكمال ما تقوم به المنظمة من عمل فني ومعيارى وفي مجال وضع المواصفات (النتائج 1)؛ وتوفير إحصاءات عالية الجودة (النتائج 2)؛ وتنسيق المواضيع المشتركة لقضايا المساواة بين الجنسين (النتائج 3)، والحوكمة (النتائج 4)، والتغذية (النتائج 5)، وتغيير المناخ (النتائج 6). ومن المتوقع أن يؤدي العمل والموارد المتاحة إلى تحقيق هذه النتائج الستة المحددة لدعم إنجاز الأنشطة الفنية للمنظمة والأهداف الاستراتيجية.

24- ويتم قياس ما تحزره النتائج الستة من تقدم وإنجازات من خلال 11 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية؛ وجميعها يحرز تقدماً جيداً نحو بلوغ غايات عام 2019. ويقدم الملحق 3 تفاصيل الإنجازات المحققة في عام 2018 ومعدل التقدم المحرز. وقد تم الوفاء بما مجموعه 14 من المعايير الدنيا لسياسة المنظمة بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين (قياساً إلى الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 14)، وأُنجز أيضاً 13 معياراً من معايير الأداء المتعلقة بخطة العمل على نطاق المنظمة

بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (بما يتجاوز أصلاً الغاية المحددة لفترة السنتين)، وذلك على نحو ما يرد في الملحق 4. وفي إطار عمل المنظمة في مجال تغير المناخ، دعمت المنظمة 55 بلدًا من أجل تنفيذ و/أو مواصلة بلورة المكونات الزراعية لمساهماتها المحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس (بما يتجاوز البلدان الأربعين المستهدفة لعام 2019).

المبادرات الإقليمية

25- تشكل المبادرات الإقليمية آلية لضمان التنفيذ الفعال وإحداث الأثر، تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتوفر إطارًا متماسكًا لإجراءات المنظمة على المستوى القطري، من خلال مواضيع مشتركة بين الأولويات القطرية. وأما ما حققته المبادرات الإقليمية الـ 17، التي أقرتها المؤتمرات الإقليمية لفترة السنتين 2018-2019، من إنجازات في عام 2018 فيرّد في الملحق 5.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

26- ينصب تركيز البرنامج الاستراتيجي 1 على تهيئة بيئة تمكينية للقضاء ليس فقط على الجوع وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، بل وأيضاً لمعالجة المشاكل المتصلة بالنظم الغذائية غير المتوازنة تغذوياً، والأغذية غير المأمونة، والمتناول المفرط من الطاقة الغذائية. وتساهم المنظمة في تحقيق هذا الهدف عن طريق العمل في شراكة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، من أجل تهيئة البيئة السياساتية والمؤسسية والقدرات الضرورية للقضاء بطريقة مستدامة على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال ما يلي:

- (أ) الالتزام السياسي الصريح الذي يتخذ شكل سياسات وبرامج وخطط عمل وأطر قانونية (المخرجان 1-1-1 و 2-1-1)؛
- (ب) تعزيز الحوكمة وآليات التنسيق والشراكات لتحسين المشاركة والتنسيق عبر القطاعات وأصحاب المصلحة (المخرج 1-2-1)؛
- (ج) العمليات السياساتية القائمة على الأدلة التي تدعمها معلومات أفضل عن حالات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز القدرات على الرصد والتقييم وتحسين تقييم الأثر (المخرجان 1-3-1 و 2-3-1)؛
- (د) ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية وتعزيز قدرات المؤسسات المشاركة في تنفيذ الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية (المخرجان 1-4-1 و 2-4-1).

الإنجازات المحققة

27- لقد حققت 5 مخرجات من أصل 7 من مخرجات البرنامج الاستراتيجي 1، كما هو مبين في الملحق 2، غايات عام 2018 وهي كلاً تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق الغايات المحددة لفترة السنتين. فالمخرج 1-1-1 بشأن السياسات والبرامج يحقق في معظمه الغاية المقررة بينما يتجاوز المخرج 1-1-2 بشأن الأطر القانونية الغاية المحددة. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تزايد التزام البرلمانين بتبني قضايا النظم الغذائية الصحية والحق في الغذاء والحماية الاجتماعية. ويتواصل تقديم دعم قوي لكي تترجم الخطوط التوجيهية العالمية وغيرها من الصكوك، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، إلى سياسات وبرامج وأطر قانونية وطنية.

28- وفي مجال الحوكمة وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية، تحققت النتائج المنشودة بالكامل. وقد أسفر التقدم المحرز على المستويين العالمي والإقليمي خلال فترة السنتين عن تسجيل المزيد من التقدم على المستوى القطري في عام 2018. وتدعم المنظمة الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تكثيف الحوار والتعاون،

واعتماد وتكثيف الصكوك العالمية التي تضع المعايير والمواصفات، ورفع مستوى الالتزام السياسي لضمان تهيئة بيئة سياساتية ومؤسسية مواتية للحق في الغذاء. وقد انتقلت المنظمة، في عام 2018، نحو زيادة مشاركتها مع تحالفات البرلمانين والجبهات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بهدف إدراج السلطات التشريعية في مكافحة الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.

29- وإن النتائج المحققة في مجال صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة تسير عمومًا في الاتجاه الصحيح. وقد ركزت النتائج المتعلقة بالأخذ بالتحليل الشامل لحالة الأمن الغذائي والتغذية في عمليات السياسات على إعداد الأدلة بشأن أهمية النظم الغذائية الصحية من خلال تطبيق الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية ولكن أيضا من خلال إعداد أدلة محددة بشأن النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة البلدان في إدراج مؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-1-2 بشأن معدل انتشار نقص التغذية و2-1-2 حول مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في التحليل الشامل للأمن الغذائي والتغذية من أجل الاسترشاد بهما في التخطيط الوطني لأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، استمرت المنظمة في تنمية القدرات من أجل تطبيق بعض المنتجات المعيارية الرئيسية، مثل المقياس المزمع للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على الصعيد القطري، وكذلك المشاركة في الجهود المشتركة بين الوكالات الرامية إلى رصد السياسات والاتجاهات الإقليمية لإعداد الاستعراضات الإقليمية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية ونشرها. وفي الوقت الذي سُجّل فيه تقدّم بشأن ربط الأدلة بعملية إصلاح السياسات على المستويين الإقليمي والوطني وتنفيذ نظم فعالة للرصد والتقييم، فإن تقييم أثر ذلك يظل مجالًا ينقص فيه تخصيص الموارد من جانب الحكومات ويتطلب المزيد من الدعم، لا سيما على الصعيد القطري.

30- وتجاوزت النتائج المحققة في مجال تخصيص الموارد المالية واستخدامها الغايات المحددة، لا سيما في مجال مساعدة البلدان على صياغة خطط استثمار خاصة بالتنمية الزراعية والريفية. كما انصب تركيز العمل على مساعدة البلدان في تتبع الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية وفي تحليل فعالية خيارات تخصيص الموارد. كما تجاوزت النتائج المسجلة في مجالي الموارد البشرية والتطوير التنظيمي الغايات المحددة، خاصة على المستويين القطري والإقليمي في مجال بناء القدرات من أجل رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-1-2 و2-1-2 ومؤشر الحد الأدنى من التنوع الغذائي بالنسبة إلى النساء؛ ولتحسين قدرات التنفيذ في البيانات عن الاستهلاك الغذائي والخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية؛ وتنمية القدرات في ما يتعلق بالزراعة المراعية للتغذية والنظم الغذائية الصحية.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيد العالمي

31- لقد حققت المنظمة في عام 2018، بالتعاون مع شركاء إثنين آخرين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، على نحو ما هو وارد أدناه، بعض الإنجازات الرئيسية في عمليات السياسات العالمية.

32- وقدمت المنظمة الدعم من أجل رصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذه من خلال الارتقاء بمستوى المؤشر 2-ألف-1 (مؤشر التوجه الزراعي للنفعات الحكومية) إلى مستوى الفئة الأولى، فضلاً عن الاستمرار في رفع مستوى الوعي بمجدي مؤشر الحد الأدنى من التنوع الغذائي بالنسبة إلى النساء لتحقيق غايات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

33- وتمت صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية تحت إشراف لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتوسع نطاق قاعدة المعلومات لدعم مناقشات السياسات العالمية بخصوص النظم الغذائية المستدامة والنظم الغذائية الصحية من خلال المؤتمر المشترك بين المنظمة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية حول تسريع وتيرة القضاء على الجوع وسوء التغذية، والمنتدى المشترك بين المنظمة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية عن النظم الغذائية للحد من البدانة والوزن الزائد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما تعززت الإرادة السياسية العالمية والحوكمة بغية الاستفادة من التشريعات والميزانيات الوطنية وتحسن تنفيذ السياسات من خلال مؤتمر قمة البرلمانين العالمي.

34- كما وضعت، برعاية لجنة الأمن الغذائي العالمي، منتجات معارفية عالمية وقاعدة معلومات بشأن الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل دعم التنفيذ على المستويين الإقليمي والقطري، مما سلط الضوء على مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في أهداف التنمية المستدامة، وساهم في النقاش بشأن أهمية إدراج الأمن الغذائي في تخطيط المناطق الحضرية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018.

35- وتم توفير الدعم لنظم الأغذية الحضرية، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 4، في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، وتوسيع نطاق الشراكات مع شبكات المدن والحكومات المحلية،² بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وعمليات التبادل بين المدن. وتعزز الحوار خلال منتديين انعقاداً في كلٍ من ديربان وبرازافيل.

36- وبالإضافة إلى ذلك، أعدت المنظمة، سعياً منها إلى النهوض بإدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية، بما يشمل الاعترافات المتعلقة بالوزن الزائد والبدانة والأمراض غير المعدية، إسهامات استراتيجية في شتى العمليات العالمية وشاركت فيها بنشاط، بما في ذلك لجنة مصائد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الزراعة ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية والحركة المعنية بتعزيز التغذية وتحدي القضاء على الجوع والتحالف العالمي بشأن الزراعة الذكية مناخياً، وعقد العمل من أجل التغذية، من خلال تسهيل شبكات العمل، والخطة الحضرية الجديدة، وعمل كورونيغيا المشترك بشأن الزراعة التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

² منها، على سبيل الذكر لا الحصر، فريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية وشبكة المدن المتحدة والحكومات المحلية.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيدين الإقليمي والقطري

37- ترد أدناه النتائج المنبثقة عن التعاون مع مختلف المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والإقليمية الفرعية في عام 2018.

38- لقد تعززت قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة خلال سلسلة من حلقات العمل الإقليمية في سياق مرفق المساعدة في مجال السياسات التابع لآلية "تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول" (مرفق المساعدة) بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ.

39- وتبادر المنظمة إلى تعزيز تنمية قدرات المؤسسات الوطنية على تشجيع الملكية القطرية للمنهجيات الخاصة بمعدل انتشار نقص التغذية ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وفي عام 2018، أجريت حلقات عمل إقليمية وإقليمية فرعية ووطنية شملت منطقة الجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

40- وعززت المنظمة، من خلال اتخاذ مجموعة من إجراءات تنمية القدرات في إقليم أفريقيا، القدرات على تحقيق الاتساق في إطار الرصد والتقييم لإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. كما قدمت الدعم لتحسين قدرات المنظمات الإقليمية الفرعية في مجالي الحوكمة والتنسيق، بما في ذلك من خلال إنشاء مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنبر تنسيق المجتمع المدني المعني بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (منبر الجهات الفاعلة غير الحكومية للصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية في غرب أفريقيا).

41- وتواصل إدراج أولويات الأمن الغذائي والتغذية في الجيل الثاني من الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي وطرائق التنفيذ في عدد من البلدان³، وحظيت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالدعم لصياغة استراتيجية خاصة بتنمية القدرات، وتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في سياسات الأمن الغذائي والتغذية والسياسات ذات الصلة في التقرير العام الإقليمي لأفريقيا لعام 2018. كما نُفذت، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 3، لأنشطة للدعوة والمناصرة بهدف خلق فرص عمل للشباب (المؤتمر الإقليمي بشأن الشباب في الزراعة، رواندا)، ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)⁴ لوضع خطط عمل وطنية لعمالة الشباب بتمويل من حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا.

³ غانا وغينيا-بيساو وليسوتو وموزامبيق ورواندا والسنغال وتوغو.

⁴ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنبر تنسيق المجتمع المدني المعني بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (منبر الجهات الفاعلة غير الحكومية للصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية في غرب أفريقيا) والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

42- وفي إقليم آسيا والمحيط الهادئ، انصب التركيز في عام 2018، كنتكلمة لوضع خطط عمل للقضاء على الجوع، على تعميم التنوع في تنفيذ السياسات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال الأغذية الذكية المستقبلية في شراكة مع نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والأوساط الأكاديمية.

43- وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أقرت المنظمة مبادرة "الأقاليم المائة الخالية من الجوع" باعتبارها طريقة التنفيذ الرئيسية لخطة الأمن الغذائي والتغذية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع التركيز على الأقاليم الأشد ضعفاً. ودعمت المنظمة الترويج للرخصاء التغذوي والتثقيف الغذائي والتغذوي من خلال الأطر الوطنية للتغذية المدرسية في الإقليم، وكذلك مصرف التنمية الكاريبي في استعراض سياسات قطاع الزراعة الخاص به.

44- كما تواصل تعزيز التعاون الأقليمي بين الجهات البرلمانية الإقليمية التي تعمل بشأن قضايا الأمن الغذائي،⁵ بما أدى إلى التزام مجلس الشيوخ الإسباني باستضافة مؤتمر قمة عالمي للبرلمانيين لمكافحة الجوع في عام 2018. وتم دعم ذلك بإنشاء تحالفات وطنية للبرلمانيين عبر الأقاليم في بلدان، من قبيل البلدان العشرين التي لديها جهات وطنية لمكافحة الجوع في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي⁶ وإسبانيا والسنغال وأوغندا وسيراليون وجمهورية الكونغو.

45- وقام أكثر من 35 بلداً بتعميم الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج القطاعية و/أو وضع أطر سياسات مشتركة بين القطاعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وفي بلدان مثل بوتسوانا ورواندا والسنغال وباكستان والسودان، تم تعزيز قدرات الحكومة وأصحاب المصلحة على تفعيل الروابط بين حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والمساواة بين الجنسين والنظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج المعتمدة.

46- ومن خلال مرفق المساعدة، أدرجت السياسات القطاعية والمشاركة بين القطاعات بصورة أفضل الاعتبارات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المراعية للتغذية وبقضايا المساواة بين الجنسين في النيجر وإثيوبيا وتشاد وباكستان وميانمار وهندوراس وغواتيمالا وفيجي وفانواتو وجزر سليمان. كما عزز المرفق آليات التنسيق في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والنيجر والضفة الغربية وقطاع غزة وغواتيمالا وتيمور ليشتي.

47- ويتولى ما يزيد عن 10 بلدان وضع وتطبيق أطر قانونية داعمة للحق في الغذاء ولفرص وصول أكثر أمناً وإنصافاً إلى الموارد والأصول. واستفاد أكثر من 15 من البلدان من الدعم لإعداد خطط استثمار لتنفيذ استراتيجياتها القطاعية التي تدرج قضايا الفقر المدقع والحماية الاجتماعية والتغذية، إضافة إلى دعم عمليات استعراض الإنفاق العام لتحليل الميزانيات المخصصة لبرامج الأمن الغذائي والتغذية المشتركة بين القطاعات.

⁵ تحالف برلماني عموم أفريقيا، والجهات البرلمانية لأمريكا اللاتينية، والبرلمان الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والبرلمان الإقليمي الفرعي لدول الأنديز، وبلدان السوق المشتركة الجنوبية، والاتحاد البرلماني العربي الإقليمي، والتحالف الأوروبي لمكافحة الجوع.

⁶ الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وغرينادا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهاتي وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وأوروغواي.

48- وتمت تنمية القدرات الوطنية على رصد بيانات ومعلومات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة وتحليلها والإبلاغ عنها واستخدامها بصورة أفضل من أجل تحسين عملية صنع القرار في أكثر من 40 بلدا، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات على استخدام أدوات، مثل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية وبيانات استهلاك الأغذية وأدوات رصد أسعار الأغذية، بالإضافة إلى توفير دعم محدد لوضع أطر ونظم لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة والسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بالزراعة.

المعالم البارزة في مجال تعميم القضايا الشاملة

49- يشكل تعميم المساواة بين الجنسين جانبا هاما من عمل مرفق المساعدة. وقد استخدمت المذكرة التوجيهية عن سياسات المساواة بين الجنسين، التي أعدتها المنظمة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، لتشجيع إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال تعزيز قدرات الموظفين المسؤولين عن السياسات في مرفق المساعدة في مجال التحليل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وشاركت المنظمة أيضا في تيسير مشاورات متعددة أصحاب المصلحة وإعداد بيانات ومعارف بشأن صياغة أطر السياسات الوطنية التي تدرج منظورات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كلٍ من بوتسوانا وسري لانكا. كما قدمت المنظمة، من خلال هذا المرفق، المساعدة في تطبيق السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية في غواتيمالا، من خلال تيسير إدراج نهج للمساواة بين الجنسين في البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية (برنامج الزراعة الأسرية من أجل تعزيز اقتصاد المزارعين) وإدراج الوحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين لدى الوزارة في الهيئة الفنية لبرنامج الزراعة الأسرية من أجل تعزيز اقتصاد المزارعين.

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

50- إن الانتقال إلى نظم وممارسات إنتاج أكثر إنتاجية واستدامة في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بإدارة مستدامة للموارد أمر لا غنى عنه لإطعام عالم تطاله آثار تغير المناخ. وتساند المنظمة البلدان في عملية الانتقال هذه من خلال إسداء المشورة الفنية، وتحسين إدارة المعارف ودعم صنع القرار، ووضع أو استعراض الاستراتيجيات والسياسات وبرامج الاستثمار المنفذة من خلال آليات حوكمة شاملة.

51- ومن خلال البرنامج الاستراتيجي 2، تقدّم المنظمة الدعم إلى البلدان بالاستعانة بالمبادئ الخمسة المترابطة في ما بينها والخاصة باستدامة الأغذية والزراعة لضمان تحقيق ما يلي:

- (أ) تمكن المنتجين من زيادة الإنتاج والإنتاجية بطريقة مستدامة مع مراعاة المقايضات التجارية وأوجه التآزر (المخرجان 1-1-2 و 2-1-2)؛
- (ب) قيام البلدان بوضع سياسات وخطط استثمار وبرامج وآليات حوكمة مناسبة بشأن استدامة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك (المخرجان 1-2-2 و 2-2-2)؛
- (ج) تعزيز البلدان لعملية تنفيذ السياسات، بما في ذلك من خلال الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة باستدامة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك؛
- (د) قيام البلدان بتشجيع استخدام المعارف والمعلومات في عملية صنع القرار، بما في ذلك رصد أهداف التنمية المستدامة (المخرجان 1-4-2 و 2-4-2).

الإنجازات المحققة

52- كما هو مبين في الملحق 2، هناك ثمانية مؤشرات من أصل تسعة تسير في الاتجاه الصحيح في عام 2018. وعلاوة على ذلك، توجد سبعة مؤشرات متقدمة جدا مقارنة بمقاصد فترة السنتين، بينما يحتاج مؤشران اثنان إلى المتابعة عن كئيب لضمان تحقيق مقاصد الفترة 2018-2019.

53- وقد زوّدت المنظمة 32 بلدا بالدعم في تجريب وتوسيع نطاق مجموعة كبيرة من الممارسات الزراعية التي تتسم بمستوى أكبر من الإنتاجية والاستدامة. وتضمن ذلك تجريب ابتكارات في مجال الزراعة الإيكولوجية بقيادة المزارعين، وإنتاج العلف المتأق من الزراعة المائية، وتطبيق التكنولوجيات الشمسية وتجميع المياه بطريقة مستدامة. وانصب تركيز خاص على توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات والممارسات المبتكرة، بما يشمل جملة أمور منها توسيع رقعة تربية الأسماك في حقول الأرز، واعتماد تكنولوجيات الري الصغيرة النطاق، وإعادة استخدام قشور الأرز، وتكنولوجيا التنبؤ-الأعلاف، واستصلاح الأراضي والزراعة الحرجية.

7 المبادئ الخاصة باستدامة الأغذية والزراعة هي كالآتي: (1) تحسين كفاءة استخدام الموارد؛ (2) وإدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية بشكل مستدام؛ (3) وحماية وتحسين سبل العيش الريفية والرفاه الاجتماعي في الريف؛ (4) وتعزيز قدرة الناس والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود؛ (5) والنهوض بآليات مبتكرة وفعالة ورشيحة لكل من النظم الطبيعية والبشرية.

54- كما قُدم الدعم لتعزيز قدرات المؤسسات والشبكات في 30 بلدًا من أجل تعزيز واعتماد ممارسات أكثر تكاملاً وشمولاً لعدة قطاعات وتشجيع الابتكار، بما في ذلك في ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة آثاره، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة الحرجية، والإنتاج المستدام للأرز، وتربية الأحياء المائية المستدامة، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني). وأتيح الدعم أيضاً للشبكات العالمية والإقليمية بشأن خدمات النظم الإيكولوجية والزراعة الذكية مناخياً والمناطق المحمية والحياة البرية ومقاومة مضادات الميكروبات والغابات الحضرية وشبه الحضرية.

55- وبلاستفادة من الدروس المستخلصة خلال فترة السنتين 2016-2017،⁸ قُدمت مساعدات مركزة إلى 16 بلدًا لوضع سياسات وبرامج استثمار وآليات حوكمة تتعلق باستدامة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وإلى 16 بلدًا إضافياً من أجل إعداد استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملاً ذات صلة بخطة عام 2030 وخطط تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

56- ووفرت المنظمة، خلال عام 2018، إسهامات مهمة في آليات الحوكمة الدولية التي تركز على استدامة الزراعة والغابات و/أو مصايد الأسماك، بما في ذلك في ما يتعلق بالتقارير الرئيسية المرفوعة إلى عمل كورونيغيا المشترك بشأن الزراعة التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى اتفاقية التنوع البيولوجي. كما قدمت المنظمة الدعم إلى 16 بلدًا في مجال تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج مسألة تغير المناخ وتدهور البيئة. وفي حين أن الإجراءات المتخذة في عام 2018 أسفرت عن نتائج جيدة في تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على تعبئة الموارد المالية والاستثمارات، يجب بذل المزيد من الجهود في تنفيذ السياسات والحوكمة عبر القطاعات، لا سيما بهدف تطبيق خطة عام 2030 واتفاق باريس واتفاقية التنوع البيولوجي.

57- ونشرت المنظمة، في عام 2018، منتجات معارفية عالمية هامة بشأن مواضيع رئيسية، مثل الزراعة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتلوث التربة والتكيف المستند إلى النظم الإيكولوجية وحساب انبعاثات غازات الدفيئة وإدارة المياه. فعلى سبيل المثال، تم خلال حدث للجنة الأمن الغذائي إصدار المطبوع المعنون، الثروة الحيوانية في العالم: تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة، والذي يعالج مساهمات الثروة الحيوانية في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وتفاعلاتها معها. وبالإضافة إلى ذلك، زوّدت المنظمة عدداً من المؤسسات في 22 بلدًا بالدعم من أجل جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغير المناخ وتدهور البيئة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيد العالمي

58- تمت قيادة جهود المنظمة الهادفة إلى الأخذ بنهج عالمي بشأن التنمية المستدامة للزراعة والغابات ومصايد الأسماك من خلال نشر المطبوع المعنون، تحويل الأغذية والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو مجموعة من الإجراءات المترابطة في ما بينها التي هي بمثابة دليل للبلدان للعمل من أجل تعميم استدامة الأغذية والزراعة في خطة

⁸ الوثيقة C/2019/8، تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016-2017.

عام 2030 على نحو متكامل، وهو ما عزز الدعم الذي أتاحتها المنظمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي نُظِم في عام 2018. ونشرت المنظمة، بالاشتراك مع مؤسسة Elsevier، الكتاب المعنون، *Sustainable Food and Agriculture: An Integrated Approach* (استدامة الأغذية والزراعة: نهج متكامل) الذي يستفيد من خبراء رائدين من مختلف التخصصات لتوفير لمحة عامة شاملة عن أحدث الأفكار والاقتراحات الخاصة باستدامة الأغذية والزراعة. كما أخذت المنظمة بزمام قيادة عملية الإعداد المنهجي للمؤشر 2-4-1⁹ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة تصنيف رسمي للمؤشر 2-4-1 من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني، مما يؤكد وضع منهجية دولية.

59- ونظمت المنظمة، خلال عام 2018، عددًا من المؤتمرات والندوات الدولية والأحداث المتعددة أصحاب المصلحة لتبادل المعارف وإقامة الشبكات ولعبت دور الوساطة في إقامة شراكات بشأن مواضيع تشمل جميع القطاعات الزراعية. وعلى وجه الخصوص، شهدت "الندوة دولية بشأن الابتكار الزراعي للمزارعين الأسريين"، و"الندوة الدولية بشأن توسيع نطاق الزراعة الإيكولوجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، و"الحوار المتعدد أصحاب المصلحة حول تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الزراعية"، و"المؤتمر الدولي عن العمل عبر القطاعات من أجل وقف إزالة الغابات وزيادة مساحة الغابات"، مستويات مشاركة عالية، تراوحت ما بين 250 و750 ممثلًا عن الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية والمؤسسات البحثية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيدين القطري والإقليمي

60- قدمت المنظمة الدعم، خلال عام 2018، إلى أكثر من 74 بلدا عبر الأقاليم الخمسة، ويسلط الضوء أدناه على بعض من الإنجازات الرئيسية المحققة، المهمة بشكل خاص نظرا إلى ما تنطوي عليه من طابع ابتكاري أو أثر.

61- فخلال عام 2018، تم إنشاء أو تعزيز شبكات إقليمية تركز تركيزًا قويًا على الزراعة الذكية مناخيًا في مختلف الأقاليم. ففي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أطلق التحالف الريفي للقدرة على الصمود أمام تغير المناخ في أوائل عام 2018 بهدف التشجيع على اعتماد السياسات والاستراتيجيات والآليات إضافة إلى الحلول الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتكنولوجية للترويج لزيادة التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود أمامه. وفي شرق أفريقيا، أتاحت المنظمة قدرات تنظيمية لتفعيل منصة شرق أفريقيا الخاصة بالزراعة الذكية مناخيًا. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، سّرت المنظمة تبادل المعارف المتعلقة بشأن الممارسات والسياسات المتعلقة بالزراعة الذكية مناخيا والتي تتناسب مع مختلف النظم الزراعية وسبل المعيشة الإقليمية. وفي آسيا، قدمت المنظمة الدعم للأخذ بالزراعة الذكية مناخيًا، بما في ذلك عبر الملامح القطرية بشأن هذا الموضوع التي تم إعدادها مع الشركاء الرئيسيين، وتقسيم مناطق الزراعة الإيكولوجية في باكستان.

⁹ نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة.

62- كما وفرت المنظمة دعماً يتعلق بالقدرات التنظيمية والفنية من أجل تحديد مواقع نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، بما في ذلك الموقعان الأوروبيان الأولان في البرتغال وإيطاليا، بالإضافة إلى إعداد اقتراحات بخصوص مواقع جديدة في الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران واليابان. وأعد كل من البرازيل والمكسيك والمغرب اقتراحات أحيلت إلى المجموعة العلمية الاستشارية التابعة لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية. واستفادت المواقع المعنية الجديدة والحالية من إنشاء شبكات إقليمية لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، تعمل بشكل كامل في أوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

63- وفي عام 2018، قامت مبادرة النمو الأزرق، في المجتمعات الساحلية والبلدان الجزرية، بالترويج بشكل متزايد للابتكار، من قبيل الجمع بين صيد الأسماك وإنتاج الطحالب البحرية أو باستخدام جلد الأسماك لصنع الملابس. وعرض كل من مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام في كينيا ومنتدى الدول المطلة على المحيطات بشأن النمو الأزرق في مالطة بعض هذه الأمثلة وروجاً للشراكات مع القطاع الخاص من أجل زيادة توسيع النطاق. فزيادة استخدام الموارد البحرية في قطاع الأزياء يمكنها أن تعزز استدامة كل من الصناعات البحرية وقطاع الأزياء من خلال توفير مصادر دخل إضافية لصيادي الأسماك وعن طريق تزويد قطاع الأزياء ببدائل عن إنتاج القطن الكثير الطلب على المياه أو أثوابه الاصطناعية التي تطلق جزيئات بلاستيكية في المحيطات.

64- وتواصلت الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق) منذ دخوله حيز النفاذ. ونشرت المنظمة خطوطاً توجيهية فنية عن المنهجيات والمؤشرات لتقدير حجم الصيد غير القانوني وأثره وزوّدت البلدان بالدعم لإعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية بشأن هذا الاتفاق. وتلقت مؤسسات في جزر البهاما، وشيلي، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وغابون، وغيانا، وجامايكا، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وترينيداد وتوباغو المساعدة من أجل تعزيز استراتيجياتها وأطرها القانونية في هذا المجال.

65- كما قدمت المنظمة، سعياً منها لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، المساعدة إلى 16 بلداً لتحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملاً، بما في ذلك من أجل التصدي لتغير المناخ وتدهور البيئة. فعلى سبيل المثال، عملت المنظمة بصورة وثيقة مع وزارة الزراعة والصناعات الحيوانية ومصايد الأسماك في أوغندا لصياغة برنامج إدماج الزراعة في خطط التكيف الوطنية الذي تم إقراره وإصداره في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وبفضل الدعم المقدم من المنظمة، أجريت عدة مشاورات متعددة أصحاب المصلحة، شاركت فيها مختلف الوزارات التنفيذية والجهات الفاعلة من غير الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية لتحديد أولويات التكيف مع تغير المناخ في القطاعات الزراعية.

66- وعملت المنظمة من أجل تعزيز قدرات البلدان على جمع البيانات وتحليلها بهدف تحسين عملية صنع القرار. فقد قدمت المنظمة الدعم في مجال جمع البيانات إلى بيلاروس للاضطلاع بإحصائها الزراعي، وبدأ العمل في جورجيا كبلد تجريبي في مشروع المسح الزراعي المتكامل. كما تم طرح تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك برمجيات جديدة لرسم خرائط رقمية للتربة والجمع الآلي للبيانات المتعلقة بالتربة في أفغانستان، واستخدام المحاسبة المائية والبرمجيات المصاحبة

لذلك في مصر، ونظام AquaR Porta، وهو منصة إلكترونية قائمة على نظام للمعلومات الجغرافية لمكتب مصادد الأسماك والموارد المائية في الغلبين.

المعالم البارزة في مجال تعميم القضايا الشاملة

67- يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إحداث تغيير تحولي في مجال الحوكمة. وينبغي معالجة الأهداف المترابطة بطريقة متكاملة، كما ينبغي حشد الموارد وإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، على جميع المستويات، من المستوى العالمي إلى الوطني إلى المحلي. وقد استمرت المنظمة في تعزيز عملها بهدف تعميم مسألتي الأغذية والزراعة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقُدِّم الدعم على الصعيد الوطني والوطني الفرعي إلى عدد كبير من البلدان، وانخرطت المنظمة بقوة على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل الترويج لهذه التغييرات في مجال الحوكمة، الضرورية لإحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة.

68- وبادرت المنظمة، حرصًا منها على حصول المرأة على الموارد والخدمات والعمالة اللائقة ووصولها إلى المؤسسات المحلية ولتحقيق الزراعة المستدامة، إلى الترويج للممارسات المراعية للمساواة بين الجنسين في الزراعة الإيكولوجية، وتعميم التنوع البيولوجي، والزراعة الذكية مناخيًا. كما دعمت المنظمة الميكنة الزراعية والتكنولوجيات الموفرة لليد العاملة؛ وعملت مع مدارس المزارعين الحقلية ونوادي "ديميترا" لتعزيز قدرات المزارعين وتمكين المرأة الريفية؛ وساعدت 11 من الشركاء على إدراج الزراعة والمساواة بين الجنسين في خطط التكيف الوطنية واستحداث آليات وبرامج للتمويل المتعلق بالمناخ تراعي المساواة بين الجنسين من خلال مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. ووضعت منتجات توجيهية جديدة، بما في ذلك دورة إلكترونية عن "المساواة بين الجنسين في مشاريع الزراعة الذكية مناخيًا"، بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والخطوط التوجيهية العملية لتحسين المساواة بين الجنسين في القضايا المتعلقة بالأراضي؛ ووحدة مخصصة معنية بالمساواة بين الجنسين في الدليل المرجعي بشأن الزراعة الذكية مناخيًا؛ ومجموعة من الممارسات الجيدة المتعلقة بالزراعة الذكية مناخيًا والمراعية للمساواة بين الجنسين، جنبًا إلى جنب مع منظمة "كير" الدولية.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

69- رغم ما أحرز من تقدم في مجال الحد من الفقر، ما تزال نسبة 10 في المائة تقريباً من سكان العالم تعيش في فقر مدقع وما يزال انعدام المساواة منتشرًا. ويعيش السواد الأعظم من الفقراء في المناطق الريفية ويعتمد على الزراعة لكسب عيشه. وفي حين أن النمو المراعي لمصالح الفقراء يبدأ في الزراعة، فإن الحد من الفقر في الريف يتطلب نهجاً واسعاً ومتعدد الأبعاد لزيادة الإنتاجية الزراعية وخلق فرص العمل والتنوع الاقتصادي والاستثمار في الموارد البشرية. ويستخدم برنامج المنظمة الاستراتيجي بشأن الحد من الفقر في الريف استراتيجيات محددة السياق لدعم البلدان في القيام بما يلي:

- (أ) تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية، وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف؛ ووضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول الفقراء في الريف إلى الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية في ظل تغير المناخ، وتحكمهم فيها؛ وتقديم الدعم في مجال السياسات، وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لإسراع وتيرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية اقتصادياً (المخرجات 1-1-3 و 2-1-3 و 3-1-3).
- (ب) تعزيز فرص العمل اللائق في الريف، وتنظيم المشاريع وتنمية المهارات، خاصة للشباب والنساء؛ وتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل تحسين جودة الوظائف وسلامتها، خاصة في ما يتعلق بعمالة الأطفال والعمل القسري من خلال توفير الدعم في مجال السياسات وتنمية القدرات (المخرجان 1-2-3 و 2-2-3)؛
- (ج) تقديم الدعم في مجال السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات، والدعوة إلى توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية؛ وإلى تعزيز أوجه التآزر بين الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ (المخرجان 1-3-3 و 2-3-3)؛
- (د) تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق كل من الهجرة وتغير المناخ؛ وتوفير البيانات والمعارف والأدوات اللازمة للترويج لها وتقييمها ورصد تقدمها (المخرجان 1-4-3 و 2-4-3).

الإنجازات المحققة

70- لقد أظهر العمل الذي تضطلع به المنظمة للحد من الفقر في الريف في عام 2018 تقدماً مرضياً بالنسبة إلى 5 غايات من أصل 9 غايات لمؤشرات المخرجات المحددة لعام 2018. وقد واجه البرنامج الاستراتيجي 3 بعض التحديات في التنبؤ بدقة بعدد النتائج التي يتوقع تحقيقها بسبب التغييرات التي أدخلت على إطار نتائجه لفترة السنتين هذه، بما في ذلك إضافة ناتج جديد (3-4) وما يقابل ذلك من إعادة تنظيم للمخرجات. وفي عام 2019، سيقدم دعم إضافي إلى المنظمات والمنتديات الريفية من أجل القيام بعمل جماعي. وتحظى البلدان والشعَب بالمساعدة من أجل توجيه

مساهمة المنظمة بصورة أفضل بهدف تحسين فرص العمل المنتج والعمل اللائق والارتقاء بأوجه التأزر في ما بين الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في يشمل تغير المناخ.

71- وقدمت المنظمة الدعم إلى سبعة بلدان لتعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف. فعلى سبيل المثال، عملت المنظمة مع حكومات الكونغو وعمان والسودان من أجل استعراض الأطر التشريعية لمنظمات المزارعين وتحسينها. ويدعم العمل المضطلع به تحت إطار هذا المخرج أيضا المزيد من المبادرات الراسخة، من قبيل نوادي ديمترا ومدارس المزارعين الحقلية.

72- كما قدمت المنظمة الدعم إلى 14 بلدًا وإقليمين اثنين لوضع سياسات واستراتيجيات لصالح الفقراء وتنفيذها من أجل تحسين سبل وصول فقراء الريف إلى التكنولوجيات والمعارف والمدخلات والأسواق. وتشمل المعالم البارزة لهذا العمل دعم خطط الاستثمارات الخاصة بالمياه مع التركيز على الحد من الفقر في مدغشقر ومالي والنيجر ورواندا؛ وتعزيز الأعمال التجارية الزراعية في الصين وإثيوبيا وغينيا وكينيا؛ ودعم الحراجة القائمة على المجتمعات المحلية والمنشآت الحرجية الصغيرة النطاق في الكاميرون وزامبيا والإقليم الفرعي لوسط أفريقيا.

73- وزوّدت المنظمة ثلاثة بلدان وإقليمين اثنين بالمشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات من أجل وضع استراتيجيات للتنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر تراعي المساواة بين الجنسين. ففي نيبال، عملت المنظمة بهدف زيادة الدخل والأمن الغذائي للمرأة الريفية وأسرتها وتحسين تمكين المرأة في الزراعة في سياق هجرة الذكور وتعميم المساواة بين الجنسين بصورة أفضل في قطاع الغابات في البلد.

74- وقدمت المنظمة الدعم إلى ثلاثة بلدان وإقليم واحد لتعزيز فرص العمل اللائق في المناطق الريفية وتنظيم المشاريع وتنمية المهارات وللنهوض بتطبيق معايير العمل الدولية، مع التركيز بشكل كبير على أفريقيا. وفي عام 2018، استمرت المنظمة في العمل مع شبكة الشباب المناصرين ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمركز التقني للتعاون الزراعي والريفي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لوضع إطار وخارطة طريق لتعزيز انخراط الشباب في الزراعة كأساس متين للقضاء على الفقر من خلال توفير فرص عمل لائق للشباب. كما دعمت المنظمة مالي والسنغال وأوغندا، مع التركيز على بعض المجالات، مثل آثار الهجرة على عمالة الشباب وفرص العمل الذاتي للشباب والسلامة المهنية.

75- وأتاحت المنظمة لأربعة بلدان ومؤسستين اثنتين، في عام 2018، الدعم في مجال السياسات وأنشطة لتوليد المعرفة وتنمية القدرات والدعوة بهدف توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الدعم لأربعة بلدان ومؤسسة إقليمية واحدة من أجل النهوض بأوجه التأزر في ما بين قطاعات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يشمل تغير المناخ. واستمر العمل الذي تضطلع به المنظمة في مجال الحماية الاجتماعية في تشجيع اعتماد نهج متعدد القطاعات وفي معالجة العلاقات المشتركة القائمة بين الحماية الاجتماعية والزراعة ونوع الجنس والقدرة على الصمود والصدمات الاقتصادية.

كما دعمت المنظمة إدراج أبعاد الحماية الاجتماعية في خطط الاستثمارات الوطنية لكل من كوت ديفوار والصفة الغربية وقطاع غزة وسانددت توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء من خلال وضع سجلات للمزارعين في ليسوتو ولبنان.

76- وتم تصميم الناتج الجديد للبرنامج الاستراتيجي (الناتج 3-4) للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 من أجل وضع نُهج متعددة القطاعات للحد من الفقر والترويج لها. وأثبت الناتج الجديد أنه واعد جدا، وقد تجاوزت النتائج المحققة في السنة الأولى من تنفيذه التوقعات الأولية. وقدمت المنظمة الدعم إلى تسعة بلدان ومكتب إقليمي واحد من أجل تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق كل من الهجرة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، دعمت المنظمة أربعة بلدان ومكتبا إقليميا واحدا لتحسين البيانات والمعارف والأدوات اللازمة للترويج لها وتقييمها ورصد تقدمها. وقد أسهم هذا العمل بشكل كبير في الحد من الفقر وطابعه المتعدد الجوانب، مع التركيز على بعض المجالات مثل العلاقة القائمة بين الكوارث وتغير المناخ والفقر (بنغلاديش وفيت نام)، والهجرة والفقر (المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، وتطبيق أداة لتحليل أبعاد الفقر متعددة الأبعاد (بوليفيا وكينيا)، والعوامل الاقتصادية مثل سلاسل القيمة والشراكات بين القطاعين العام والخاص (بنن).

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيد العالمي

77- قامت المنظمة ببناء القدرات بشأن الضمان الاجتماعي من خلال التعاون مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية ومن خلال تيسير تبادل المعارف عبر أنشطة التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وأسفر التعاون مع أكاديمية المركز الدولي للتدريب بشأن الضمان الاجتماعي عن تنظيم اجتماع عن "الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر في الريف" في سبتمبر/أيلول 2018، شارك فيه أكثر من 100 من صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين، إضافة إلى عدة دورات تدريبية بشأن الحماية الاجتماعية. وفضلا عن ذلك، قدمت المنظمة تحليلا متعمقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية للفقراء من المزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة لتحسين فهم الحماية الاجتماعية والأسباب الكامنة وراء ضرورة تصميمها بما يتناسب وسبل عيش السكان المستضعفين في الريف وخصائصهم.

78- وتظل المنظمة جهة رائدة في قضايا الهجرة العالمية، حيث تشترك في رئاسة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة جنبا إلى جنب مع المنظمة الدولية للهجرة. وتولت المنظمة، باعتبارها رئيسا مشاركا في هذه المجموعة، تنسيق جهود 22 من الوكالات الأعضاء، وأبرزت أهمية بُعد التنمية الزراعية والريفية ودافعت عن ذلك، وزوّدت الوكالات الأعضاء في المجموعة بالدعم في مجال الاتصالات بشأن الرسائل الإيجابية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وساهمت في المدخلات الفنية المقدمة إلى الإحاطات بشأن الدعوة الصادرة عن المجموعة بخصوص الهجرة والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية، والتحويلات المالية، والمهاجرين في أوضاع هشّة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت المنظمة لجولات المفاوضات الحكومية الدولية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الدعم الفني وفي مجال الدعوة. ونتيجة لما بُذل من جهود

في مجال الدعوة مع البلدان الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى، تضمن النص النهائي للاتفاق العالمي منطلقات مهمة خاصة بالتنمية الزراعية والريفية بالنسبة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمة لتنفيذ أهداف الاتفاق العالمي 2 و13 و20.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيدين القطري والإقليمي

79- أفادت مبادرة "الحد من الفقر من خلال التنمية الزراعية" المنفذة في سري لانكا أكثر من 50 000 من المنتجين المستضعفين، 30 في المائة منهم من النساء. وقد طبقت هذه المبادرة نجاحاً متكاملاً لمعالجة الفقر في الريف، بما في ذلك زيادة فرص وصول المنتجين المستضعفين، غير المؤهلين للحصول على ائتمانات رسمية، إلى الخدمات والأسواق والبنية التحتية الإنتاجية. وعملت المنظمة مع المستفيدين من أجل زيادة الإنتاجية والتنوع وتحسين ممارسات ما بعد الحصاد والروابط بالأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، عززت المنظمة قدرات كل من المؤسسات العامة ومنظمات المنتجين المحلية.

80- وفي أوغندا، عمدت المنظمة إلى رفع مستوى وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين بالسلامة والصحة المهنتين في قطاع الزراعة وتنمية قدراتهم بهذا الشأن، خاصة في ما يتعلق بحماية الأطفال والعمال الشباب من التعرض لمبيدات الآفات.

81- وفي أمريكا اللاتينية، ساهمت المنظمة في جدول أعمال إقليمي مشترك بين القطاعات حول الحماية الاجتماعية والإدماج المنتج لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى، وهي تعمل الآن مع الحكومات من أجل وضع خطط تنفيذ وطنية بالاستناد إلى جدول الأعمال هذا. وقامت المنظمة ومنظومة تكامل أمريكا الوسطى، طوال هذه العملية، بحملات مشتركة لخلق المعرفة ونشرها، وبقيادة حوار سياسي وفني، وتنظيم دورة تدريبية عن الفقر في الريف والأمن الغذائي والتغذية ونظم الحماية الاجتماعية الشاملة في أمريكا الوسطى بالنسبة إلى 60 من الموظفين العموميين، وبالمشاركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديق التعاون الدولي من أجل تشجيع عمليات المساعدة والحوار بشأن قضايا محددة مدرجة في جدول الأعمال الإقليمي.

82- وفي كولومبيا، واصلت المنظمة عملها مع المجتمعات الريفية بهدف تحسين حصول أفرادها على الأراضي ووصولهم إلى الأسواق وتدابير الحماية الاجتماعية وتيسير الحوار بين منظمات المجتمع المدني والسكان الريفيين. وعززت المنظمة مركزها كمشارك نشط ورئيسي في عملية السلام، كما عززت القدرات المؤسسية للوكالات الوطنية الجديدة التي تقود أنشطة في مجالات منها، على سبيل الذكر لا الحصر، التنمية الإقليمية وخدمات الإرشاد وحياسة الأراضي. وأتاحت المنظمة، في إطار هذه الجهود، الدعم للحكومة من أجل إدراج تدابير الحماية الاجتماعية في النظام الوطني لمنح الحق في الغذاء، بما في ذلك لمنظمة "المنتدى الوطني للمجتمع المدني" التي انضوى تحت لوائها ممثلون من حركات المزارعين.

المعالم البارزة في مجال تعميم القضايا الشاملة

83- في إثيوبيا، دعمت المنظمة الحكومة بالعمل التحليلي عن تحليل الآثار المتصلة بالتغذية وسياسات الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية. كما تدعم المنظمة تكييف برنامج شبكات الأمان الإنتاجية من برنامج شبكة الأمان الإنتاجية مع المناطق الريفية، بما يعزز سبل كسب العيش ونواتج الأمن الغذائي والتغذية.

84- وخلال عام 2018، قدمت المنظمة الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعداد توقعات إقليمية فرعية بشأن قضايا المساواة بين الجنسين وتقرير النظم الغذائية الزراعية. وقد أفاد التقرير في عملية الصياغة اللاحقة لخطة عمل بشأن قضايا المساواة بين الجنسين والزراعة بالنسبة إلى إقليم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأتاح فرصاً للارتقاء بمستوى الوعي وتشجيع الحوار بشأن السياسات.

85- وفي فييت نام وبنغلاديش، بادرت المنظمة إلى توليد أدلة جديدة بشأن العلاقة القائمة بين الكوارث وتغير المناخ والفقر وزوّدت المؤسسات الحكومية بدعم في مجال السياسات يتعلق باتساق السياسات والنهج البراجمجة بين قطاعات الحد من الفقر والزراعة والبيئة وإدارة المخاطر والاستجابة للكوارث. وفي فييت نام، قدمت المنظمة إلى وزارة الزراعة ووزارة الموارد الطبيعية والبيئة الدعم من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة بشأن خطط التكيف الوطنية بالنسبة لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وفي بنغلاديش، دعمت المنظمة أربع وزارات ومؤسسات اثنتين من مؤسسات البحوث في إجراء دراستين قطريتين وتقييم تدابير التكيف مع تغير المناخ في قطاع الزراعة في المناطق الزراعية الإيكولوجية في بنغلاديش.

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

86- يتطلب تحقيق هدف إقامة نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة اعتماد حلول مؤسسية وسياساتية متكاملة ومتسقة تستند إلى تحليلات شاملة تحدد المعوقات الأساسية وترتيبها بحسب الأولوية وتعالجها، وتطبق من خلال تنسيق جهود القطاعين الخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات والمنتديات المجتمعية الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية. وتساهم المنظمة في تمكين نظم زراعية أكثر شمولاً وكفاءة من خلال معالجة أربعة مجالات عمل حاسمة الأهمية، وهي:

- (أ) دعم البلدان في وضع واعتماد معايير ومواصفات دولية لسلامة الأغذية والصحة النباتية والصحة الحيوانية؛ واتفاقيات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف؛ وخطوط توجيهية طوعية تساهم كلها معاً في الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية وتوفّر الإطار الذي تقوم ضمنه البلدان بوضع وتنفيذ سياسات ولوائح تؤثر في تطوير النظم (المخرجان 1-1-4 و 2-1-4)؛
- (ب) النهوض بمواءمة أفضل مشتركة بين القطاعات للسياسات والاستراتيجيات الوطنية عن طريق تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح، وخطط استثمار، إلى جانب تعزيز الترتيبات التشغيلية التي تيسر دمج صغار الجهات الفاعلة على نحو أكبر (المخرجان 1-2-4 و 2-2-4)؛
- (ج) تعزيز القدرات الإدارية والفنية للجهات المشاركة في أنشطة سلسلة القيمة، ولقادمي خدمات الدعم مثل الاستثمارات والتمويل (المخرجان 1-3-4 و 2-3-4)؛
- (د) تعزيز جمع البيانات واستخدامها لدعم عمليات اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة على جميع المستويات، بما يغطي التحليل العالمي للأسواق والعمل على الصعيد الوطني في مجال رصد السياسات (المخرجان 1-4-4 و 2-4-4).

الإنجازات المحققة

87- لقد تمكن الهدف الاستراتيجي 4، كما هو مبين في الملحق 2، من أن يحقق بشكل كامل الغايات المحددة لعام 2018 بالنسبة إلى خمسة مؤشرات مخرجات من أصل تسعة، وأما غالبية النتائج المنشودة لفترة السنتين فهي تسير في الاتجاه الصحيح.

88- ويسير عمل المنظمة في ما يتعلق بالمعايير والمواصفات والاتفاقات الدولية والخطوط التوجيهية الطوعية في الاتجاه الصحيح. فقد أحرز تقدم أكبر مما كان متوقعا في مجالي وضع واعتماد معايير ومواصفات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبالصحة النباتية، حيث أحرز تقدم بشأن 103 من المعايير والمواصفات الدولية ذات الصلة الجديدة أو المنقحة التي تم النظر فيها، أو اعتمدت. كما يسجل عمل المنظمة الهادف إلى تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة اتفاقات تجارية دولية وخطوط توجيهية طوعية تقدما جيدا بحيث تم دعم سبعة بلدان وأجهزة إقليمية من أصل ثمانية مستهدفة.

89- وقدمت المنظمة المساعدة إلى عدد أكبر مما كان مستهدفا من البلدان والأجهزة الإقليمية في مجالي تصميم سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية وخطط استثمار دعماً لتطوير نظم زراعية وغذائية شاملة وكفوءة، ما يعكس تزايد اهتمام البلدان خاصة رداً على عوامل مستجدة من قبيل النمو السكاني السريع والتوسع الحضري والهجرة وبطالة الشباب. كما يحقق العمل الرامي إلى تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية تدعم الشمول والكفاءة في النظم الزراعية والغذائية، تقدماً حيث تلقت ستة بلدان (من أصل تسعة بلدان مستهدفة) الدعم.

90- ويسير العمل الذي تقوم به المنظمة لتزويد الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بالقدرات الفنية والإدارية اللازمة لتطوير سلاسل قيمة غذائية وزراعية تتسم بالشمول والكفاءة والاستدامة، في الاتجاه الصحيح حيث تم دعم 18 بلداً. ولكن عدد البلدان التي حظيت بالدعم من أجل تعزيز القدرات على تطوير سلاسل قيمة تراعي المساواة بين الجنسين كان أقل مما كان متوقعا، وهو ما يقتضي المزيد من الاهتمام لضمان أن جوانب المساواة بين الجنسين في العمل المتعلق بتطوير سلسلة القيمة تظهر بشكل صريح ويبلغ عنها تبعاً لذلك. وقدمت المنظمة الدعم إلى 16 بلداً (مقابل 18 بلداً مستهدفاً) لزيادة الاستثمارات المسؤولة أو لتصميم وتنفيذ صكوك وخدمات مالية وآليات لإدارة المخاطر، بما يشدد على التعاون الجيد والشراكات الجيدة مع مؤسسات التمويل الدولية والشركاء الآخرين مثل مؤسسة "رابونيك".

91- ويسير العمل الذي تضطلع به المنظمة بشأن إعداد ونشر الأدلة حول تطوير النظم الزراعية والغذائية في الاتجاه الصحيح، حيث تم نشر كمٍ من المعلومات عن الأسواق والمنتجات المعرفية والتحليلية أكبر مما كان مستهدفاً، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب على هذا النوع من المنتجات. كما أن الدعم المقدم إلى البلدان من أجل وضع نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على نظم الأغذية والزراعة الوطنية يسير في الاتجاه الصحيح، بحيث تم توفير الدعم إلى ستة بلدان (من أصل سبعة بلدان مستهدفة).

92- وأدت عملية إعادة صياغة إطار نتائج البرنامج الاستراتيجي 4، بتصميم مخرجات خصيصاً للتدخلات على المستوى القطري، إلى تيسير تنسيق الدعم المقدم من الوحدات الفنية وإدراج احتياجات البلدان إلى الدعم ضمن خطط عملها. كما أفضت إعادة الصياغة هذه إلى مخرجات ونواتج سهلت اعتماد نهج أكثر تكاملاً في تشخيص القيود التي تواجهها النظم الغذائية والتخفيف من وطأتها على المستوى القطري.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيد العالمي

93- قدّمت المنظمة المشورة العلمية بشأن وضع مواصفات غذائية وتعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة بفعالية في عمليات وضع المواصفات والمعايير في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والدستور الغذائي. واعتمد ثلاثون من المعايير والمواصفات المتفق عليها دولياً بشأن صحة الحيوان والصحة النباتية وسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك مواصفة بشأن الكينوا؛ والحدود القصوى لمخلفات مجموعات مختلفة من مبيدات الآفات والسلع؛ وبروتوكولات تشخيص آفات نباتية شتّى؛ ومواصفات متعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً من خلال تحديد التاريخ.

94- كما قدّمت المنظمة معلومات وبيانات حديثة ويسهل الوصول إليها عن الأسواق والتجارة العالمية بهدف الترويج للأسواق الشفافة وتعزيز الفرص التجارية والتسويقية العالمية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك الطبعة الرابعة عشرة لتقرير التوقعات الزراعية 2018-2018 الصادر بالتعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة؛ ونشرات تعرض منظوراً حديثاً حول مختلف السلع الأساسية؛ ونشرة توقعات المحاصيل وحالة الأغذية التي توفر استعراضاً لأحدث حالة الأغذية بحسب الإقليم الجغرافي، وقسمًا مخصّصاً لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وقائمة بالبلدان التي تحتاج إلى مساعدة خارجية في مجال الأغذية.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيد الإقليمي والقطني

95- وفرت المنظمة الدعم للأجهزة الإقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود بشأن تشجيع تجارة الأغذية الزراعية في الإقليم، وعالجت طائفة واسعة من الجوانب التي تشمل تنظيم التجارة وتيسيرها وتشجيع الصادرات وبالتعاون مع أطراف فاعلة مختلفة، بما في ذلك القطاع العام والخاص والأوساط الأكاديمية؛ ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية من أجل تحسين فرص وصول المزارعين الأسريين وأصحاب المؤسسات الصغيرة إلى الأسواق وإلضفاء الطابع الدولي على عروضهم التجارية؛ والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في وضع إطار استراتيجي لسلسلة قيمة نخيل التمر في الإقليم.

96- وحظيت منظمات للقطاع العام في 25 بلداً بالدعم من أجل تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية وخطط استثمار وطنية. وشمل ذلك: (أ) تحسين التنسيق الشامل للقطاعات في كوستاريكا وتنزانيا وزامبيا؛ ووضع استراتيجيات لمعالجة الفاقد والمهدر من الأغذية في إثيوبيا وتونس وجزر سليمان؛ ودعم لوائح سلامة الأغذية وتدابير مراقبة الجودة في بنغلاديش. كما قدمت المنظمة الدعم لعدة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف معالجة مقاومة مضادات الميكروبات، من خلال تحالف إقليمي مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية.

97- ووقّرت المنظمة دعماً كبيراً لتطوير سلاسل قيمة مستدامة في عدد من البلدان عبر الأقاليم كافة، مثل تنفيذ مخطط التوسيم التشاركي لمبادرة منتجات شراكة الجبال في كوبا وقرغيزستان ونيبال، ومبادرة سلسلة قيمة الجذور والدرنات في ملاوي وأوغندا وفي بلدان البحر الكاريبي.

98- وفي الهند، أتاحت المنظمة الدعم لصياغة مشروع جديد للبنك الدولي يركّز على تعزيز مجموعات المنتجين وتشجيع تنظيم المشاريع. وفي طاجيكستان، قدمت المنظمة، جنبا إلى جنب مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، الدعم لتنفيذ عدة عمليات استثمار في القطاعات الفرعية للثروة الحيوانية. كما وفرت المنظمة، بالتعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، الدعم في مجالي الاستثمار والسياسات لتطوير سلاسل القيمة بالنسبة إلى الزيتون في المغرب وبالنسبة إلى الحبوب في مصر.

المعالم البارزة في مجال تعميم القضايا الشاملة

99- أسفرت الجهود التي بذلتها المنظمة لتعميم المساواة بين الجنسين في تطوير النظم الغذائية والزراعية على المستويين القطري والإقليمي عن إجراءات محددة تستهدف إدراج المرأة في مختلف مجالات العمل وتشجع ذلك. فعلى سبيل المثال، كان أكثر من ثلث النتائج المحققة تحت إطار الدعم المقدم في مجال السياسات لضمان نظم غذائية مستدامة ولتطوير سلسلة القيمة ينطوي على محور تركيز ملموس يتعلق بالمساواة بين الجنسين. على المستوى العالمي، تم إعداد دورة للتعلّم الإلكتروني وتطبيقها لدعم الممارسين وصناع القرار من القطاعين العام والخاص في تخطيط وتنفيذ تدخلات تتعلق بسلسلة القيمة وتراعي المساواة بين الجنسين بما يعود على النساء والرجال بالنفع على قدم من المساواة.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

100- تقدّم المنظمة، بالاستفادة من الدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة في حالات الكوارث الطبيعية المفاجئة والطبيعة الظهور والآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود وفي حالة الأزمات والنزاعات الممتدة، خبرة فنية وتشغيلية متعددة التخصصات، تساعد البلدان على الحد من المخاطر والأزمات المتعددة، وهو ما يشكل مكونات أساسية لمكافحة الجوع والتخفيف من وطأة الفقر وزيادة قدرة سبل العيش على الصمود من أجل تحفيز التنمية المستدامة. ويساهم العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال الصمود مساهمة مباشرة في المقاصد المحددة تحت إطار الأهداف 1 و2 و11 و13 و15 من أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يتعلق ببناء القدرة على الصمود، تزوّد المنظمة البلدان بالدعم في أربعة مجالات تكملية بهدف تحقيق ما يلي:

- (أ) التحكم في المخاطر والأزمات من خلال فهم طبيعة المخاطر وديناميتها بشكل أفضل وتطبيق نظم قانونية وسياساتية ومؤسسية واعتمادها، بما في ذلك آليات التنسيق وتعبئة الموارد من أجل الحد من المخاطر وإدارة الأزمات (المخرجان 1-1-5 و2-1-5)؛
- (ب) المراقبة لأغراض الوقاية من خلال إصدار ونقل الإنذارات المبكرة بشأن التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة، وكذلك الترويج لمعايير لتحليل الأسباب البنيوية لأزمات الأغذية والتغذية (المخرجان 1-2-5 و2-2-5)؛
- (ج) الحد من المخاطر وقابلية التعرض لها على صعيدي الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي (المخرجان 1-3-5 و2-3-5)؛
- (د) التأهب للكوارث والأزمات ومواجهتها (المخرجان 1-4-5 و2-4-5).

الإنجازات المحقّقة

101- يسير عمل المنظمة في مجال زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات في الاتجاه الصحيح بالنسبة إلى جميع مؤشرات المخرجات التسعة.

102- بلغت النتائج المحقّقة بشأن السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية أو المتعلقة بالمخاطر الغاية المحددة بحيث قام 14 من البلدان والمؤسسات الإقليمية بصياغة استراتيجيات وخطط للحد من المخاطر وإدارة الأزمات. وتم دعم صياغة هذه الاستراتيجيات والخطط وتعزيزها بوضع اللمسات الأخيرة على 24 من المنتجات المعيارية العالمية والإقليمية، مثل منهجية المنظمة لتقييم الضرر والخسارة التي وضعت من أجل الإبلاغ عن الآثار الناجمة عن الأخطار التي تشمل جميع القطاعات الفرعية الزراعية، ولرصد التقدم المحرز في تحقيق الغاية جيم 2 من غايات إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 والمقصد 1-5 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. كما جرى وضع وتنفيذ آلية تنسيق واستراتيجيات خاصة بتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات في 22 من البلدان والأقاليم.

103- وتشير النتائج بشأن رصد التهديدات والإنذار المبكر إلى أن 15 من البلدان والأقاليم حسّنت نظم رصد المخاطر لتعزيز القيام بالإنذار المبكر. ويتيح نظام الإنذار المبكر - العمل المبكر التابع للمنظمة معلومات عن الأمن الغذائي والزراعة، ويصنف المخاطر بحسب احتمال وقوعها وأثرها المحتمل ويحدد أفضل التدخلات. وقد دعمت المنظمة البلدان والأقاليم لتحسين قدراتها على الاضطلاع بتحليل القدرة على الصمود ومدى قابلية التأثر في 19 من البلدان والأقاليم.

104- وتجاوز الدعم الذي قدّمته المنظمة لتحسين القدرات والتدابير في مجالي الوقاية والتخفيف الغاية المحددة، فقد نفذ 14 بلدا تدابير فنية للوقاية والتخفيف في حين طبّق 18 بلداً تدابير اجتماعية واقتصادية للحد من قابلية تأثر المجتمعات المحلية المعرضة لخطر التهديدات والأزمات. ودعمت منصة تبادل المعرفة في مجال القدرة على الصمود عملية الاستفادة من الممارسات الجيدة ونشرها، وتسهيل تنظيم 17 من الندوات الإلكترونية لعرض ومناقشة الدروس المستخلصة والخيارات المحددة السياق والقابلة للتكرار في مجال بناء القدرة على الصمود.

105- وفاقَت النتائج المحقّقة في ما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ التوقعات، حيث استفاد ثمانية بلدان من الدعم الذي قدّمته المنظمة للأخذ بالمعايير والخطوط التوجيهية والممارسات في مجال التأهب لحالات الطوارئ. ووفرت المنظمة مساعدة آنية ومراعية للمساواة بين الجنسين في حالات الأزمات في 17 من البلدان والأقاليم المتضررة من أزمة مؤثرة على الزراعة. ففي اليمن، قدمت المنظمة المساعدة إلى أكثر من 5 ملايين شخص ببدور المحاصيل والخضار ومعدات الصيد وأدوات إنتاج الدواجن، والدعم النقدي ومن خلال حملات لتحصين الحيوانات وعلاجها. وفي مدينة كوكس بازار في بنغلاديش، كانت المنظمة إحدى الجهات الفاعلة التي ركّزت على دعم المجتمعات المضيفة وكذلك اللاجئين، وكان ذلك أمراً حاسماً في التخفيف من حدة التوترات ودعم التلاحم الاجتماعي. وفي الصومال، تقدّم المنظمة مساعدة واسعة النطاق إلى مليوني (2) من الرعاة و200 000 من سكان الريف من خلال توفير مساعدة فنية، وتوزيع مدخلات، واعتماد البرنامج الذي ينطوي على التحويلات النقدية وتوفير المدخلات والتدريب (cash+)، وإتاحة الدعم في مجال صحة الحيوان. وفي جنوب السودان، استفاد نحو 3.1 مليون شخص من تدخلات الطوارئ التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة القدرة على الصمود. وفي شمال شرق نيجيريا تلقى 790 000 شخص الدعم الذي قدّمته المنظمة لحملة موسم الأمطار. واستهدفت المنظمة، ردّاً على أزمة رعوية في الساحل بسبب الجفاف، أكثر من 680 000 شخص وزوّدتهم بمساعدات نقدية ومدخلات زراعية وبالدعم في مجالي علف الحيوانات وصحة الحيوان. وأعدّت المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي بيان موقف مشترك بعنوان "العمل المبكر وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ في منطقة الساحل"، تم الاسترشاد به في القيام بتدخلات منسقة في المنطقة.

المعالم البارزة للنتائج المحقّقة على الصعيد العالمي

106- اشتركت المنظمة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتحاد الأوروبي في تنظيم المؤتمر العالمي عن طاعون الجحترت الصغيرة للتأكيد مجدداً على الالتزام السياسي الدولي بالقضاء على طاعون الجحترت الصغيرة، باعتباره مساهمة حيوية في مكافحة الفقر في المناطق الريفية وضمان الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز قدرة صمود المجتمعات المحلية. وضمن إطار نظام الوقاية من الأزمات، أصدرت المنظمة تقارير للإنذار المبكر وتقييم المخاطر بشأن الأمراض الحيوانية والنباتية العالية التأثير،

مثل إنفلونزا الطيور وفيروس إيبولا وحمى وادي الريف (الوادي المتصدع) ودودة الحشد الخريفية وغير ذلك من الأمراض. كما استمر، ضمن إطار مركز الطوارئ لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، تنفيذ برنامج التهديدات البوابية المستجدة والبرنامج العالمي للأمن الصحي في أكثر من 20 بلدا في أفريقيا وآسيا بهدف تعزيز قدرات الخدمات البيطرية للوقاية من الأمراض الحيوانية والمعدية الناشئة والكشف عنها. واعتمد مركز إدارة حالات طوارئ الصحة الحيوانية، الذي يوفر ما يلزم من منصة وأدوات ودعم وتنسيق لتعزيز القدرات القطرية والإقليمية والدولية، استراتيجيته للفترة 2018-2022 من أجل توفير منصة دولية مستدامة وشاملة للحد من أثر حالات طوارئ الصحة الحيوانية بالتعاون الوثيق مع الشركاء.

107- كما اتخذت في عام 2018 خطوات حاسمة الأهمية من أجل تشغيل الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وهي مبادرة متعددة الشركاء أطلقتها المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016، بهدف تشجيع اعتماد حلول مستدامة للتصدي للأزمات الغذائية من خلال الصلات القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. كما وقعت المنظمة مع الاتحاد الأوروبي "برنامج الشراكة للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية" - وهو مساهمة مالية كبيرة للترويج لعمل الشبكة على كل من المستوى العالمي والقطري. وقد صدر التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية من أجل إطلاع المجتمع العالمي على حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم.

المعالم البارزة للنتائج المحققة على الصعيدين الإقليمي والقطري

108- تعمل المنظمة لترشيد استخدام مضادات الميكروبات ومكافحة مقاومة مضادات الميكروبات على المستوى الوطني في أكثر من 20 بلداً. وتم تطبيق أداة المنظمة الخاصة بالتقييم للمختبرات ونظم مراقبة مضادات الميكروبات بالنسبة إلى قطاعي الأغذية والزراعة في 18 بلدا في آسيا وأفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى. كما تقدم المنظمة الدعم من أجل وضع استراتيجيات مراقبة وطنية وإقليمية خاصة بمقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات. ووضعت مسارات إدارة تدريجية بالنسبة إلى مقاومة مضادات الميكروبات تحت إطار الشراكة الثلاثية للمنظمة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسيجري اختباره في عدة بلدان خلال الأشهر المقبلة.

109- وعملت المنظمة مع الشركاء من أجل بلورة رؤية مشتركة حول الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود، مع المساهمة في الوقت ذاته في العمليات العالمية، بما في ذلك الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية والصلات القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وساهمت المنظمة في تعزيز منظور سبل العيش في برامج الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود، في سياق المخاطر ذات الصلة بالمناخ والهشاشة القسوى والنزوح القسري. وتشمل الأمثلة على الدعم الذي أتاحتها المنظمة ما يلي: (أ) تقلص الدعم، في شراكة مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والمديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية، إلى برنامج إقليمي لتوفير خيارات تشغيلية وفي مجال السياسات لتعزيز قابلية الاستجابة للخدمات في نظم الحماية الاجتماعية في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ (ب) ووضع استراتيجية بشأن الحماية الاجتماعية لأغراض الحد من الفقر وبناء القدرة على الصمود لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ (ج) والمساهمة في وضع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الصومال؛ (د) ودعم جهد مبذول على نطاق الأمم المتحدة لمواءمة

التدخلات الإنسانية مع نظم الحماية الاجتماعية الوطنية في مدينة كزوس بازار في بنغلاديش؛ (ه) وإعداد اقتراحات لدعم الوصول إلى خيارات الحماية الاجتماعية وسبل العيش بالنسبة إلى اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في تركيا ولبنان والأردن؛ (و) ودعم حكومة إثيوبيا في تعزيز نهج برنامجها الخاص بشبكات الأمان القائمة على الأنشطة الإنتاجية للمجتمعات الريفية.

110- وبادرت المنظمة إلى بناء قدرات الحكومات على إنشاء مخزونات ورصيد للأعلاف في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في إثيوبيا وكينيا. وتم نشر المطبوع المعنون، الرعي في الأراضي الجافة في أفريقيا- الحد من المخاطر ومعالجة مواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود، لدعم برامج القدرة على الصمود في مجال الرعي على المستوى القطري. وعقدت حلقات عمل واجتماعات للمشاركة على المستوى الفني وفي مجال السياسات في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل بهدف توطيد التعاون عبر الحدود في مجال صحة الحيوان تحت إطار مبادرة "صحة واحدة". وأدى التعاون بين إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة، إلى تسهيل حركة الحيوانات في ما يتعلق بالتجارة والمراعي، خاصة خلال الفترات العجاف وموجات الجفاف. وحظيت المدارس الحقلية الريفية بالدعم في منطقتي القرن الأفريقي والساحل واستمرت في دعم المبادرات المتعلقة بالإنتاج الحيواني والتجارة والسلام، لا سيما في المناطق التي تتجاوز الحدود الوطنية. وتم تعزيز توليد المعارف من خلال الدراسات التي أجريت في شراكة مع جامعات مرموقة لتحليل الاتجاهات الموسمية والطويلة الأجل في النزاعات وسوء التغذية الحاد والمتغيرات البيئية في تشاد والسودان وجنوب السودان وتحول سبل العيش في أعقاب النزاعات في كاراموجا. وبالاستناد إلى ما اكتسب من خبرة وأجري من بحوث في كينيا، تم توسيع نطاق العمل بشأن نظام الإنذار المبكر التنبؤي الخاص بالماشية - توافر العلف والتغذية. وساهمت المنظمة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في المناقشات التي أخذ بزمام قيادتها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزاعات بين المزارعين والرعاة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفي المطبوع المعنون، الرعي والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

111- وصدر في مارس/آذار 2018 الإطار المؤسسي لدعم السلام المستدام في سياق خطة التنمية لعام 2030 من أجل توجيه تأثير تحولي ومدروس بدرجة أكبر بشأن إدامة السلام ولتحسين وضع البرامج المراعية للنزاعات. ومن خلال شراكة مع منظمة Interpeace، قُدم الدعم إلى المكاتب الميدانية (العراق والأردن وكينيا ولبنان وموريتانيا ونيجيريا والصومال والسودان وسوريا وتركيا والضفة الغربية وقطاع غزة، والفريق المعني بالقدرة على الصمود التابع للبرنامج الاستراتيجي 5 في شرق أفريقيا، والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى) للمشاركة في وضع أدوات وتوجيهات ودورات تدريبية على مستوى المنظمة في مجال تحليل النزاعات وسرعة التأثر بها. وتم إبراز النهج المراعية للنزاعات في عدد متزايد من البرامج، بما في ذلك الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية ومشاريع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في منطقة الساحل. واستمرت المنظمة في تعزيز مركزها في المناقشات العالمية، بما في ذلك ما يتعلق بقرار مجلس الأمن 2417،¹⁰ وفي استقطاب الدعم للدور الذي تضطلع به من خلال فعاليات متنوعة.

¹⁰ قرار مجلس الأمن 2417 بشأن الجوع والنزاعات المسلحة.

المعالم البارزة في مجال تعميم القضايا الشاملة

112- يوفر البرنامج الاستراتيجي 5 توجيهات فنية واستراتيجية بشأن تعميم الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ في قطاعات الزراعة، ويدعم عملية تحديد الأولويات وتنفيذ جداول الأعمال العالمية لعام 2015 ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة أكثر تكاملاً ضمن القطاعات الفرعية الزراعية، وتعزيز الاتساق عبر المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية. وشملت التدخلات الرئيسية على المستوى القطري تقديم الدعم في وضع وتنفيذ الخطط الوطنية ودون الوطنية والإقليمية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث و/أو إدارة مخاطر طبيعية محددة بالنسبة إلى الزراعة، مثل خطة عمل الزراعة للحد من مخاطر الكوارث في ميانمار لضمان إدراجها في التنمية القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي في 15 بلدًا على المؤشر جيم 2 من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث بشأن "الخسارة الناجمة عن الكوارث في قطاع الزراعة". وشملت المنتجات العالمية بخصوص الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ تقرير المنظمة الثاني عن آثار الكوارث والأزمات على الزراعة والأمن الغذائي، ودراسة حول منافع ممارسات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المزرعة في قطاع الزراعة - عائدات الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، والمساهمة في إعداد وثيقة عمل / أداة تقييم بشأن "إدارة منظورات الحوكمة وعواملها في عملية التقارب بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ"، وتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018 المكرس للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، من خلال إعداد فصل عن "العمل نحو تحقيق اتساق بين السياسات والبرامج والممارسات من أجل التصدي لتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى". وبالإضافة إلى ذلك، استمر البرنامج الاستراتيجي 5 في المساهمة في مبادرة المرونة إزاء المناخ التابعة للأمم المتحدة جنبًا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأصحاب مصلحة آخرين، وفي صياغة توجيه مشترك للأمم المتحدة بشأن القدرة على الصمود.

113- وزوّدت المنظمة عددًا من البلدان بالمشورة الفنية وفي مجال السياسات لمعالجة مواطن ضعف الرجال والنساء، وتعزيز قدراتهم، من خلال تطبيق تكنولوجيات مراعية للمخاطر وموفرة لليد العاملة وذكية مناخياً، تدر دخلاً جديداً وتستهدف احتياجات النساء. ودعمت أيضاً اعتماد تنمية إقليمية قائمة على المجتمعات المحلية، والحماية من العنف القائم على أساس نوع الجنس، والاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية. واستثمر البرنامج الاستراتيجي 5 في البنية الأساسية الريفية، وقام بتحليل قضايا المساواة بين الجنسين في ممارسات الوقاية والتخفيف، وتعزيز الحماية الاجتماعية للحد من المخاطر المحدقة بالنساء والفتيات. وعمدت نوادي ديمترا، وصناديق القدرة على الصمود (caisses de résilience)، ومشروع النقد لقاء العمل، ومبادرة الوصول الآمن إلى الوقود والطاقة، إلى تعزيز القدرات الفنية والاجتماعية والمالية للسكان المستضعفين على إدارة المخاطر وإدامة السلام، وإعادة بناء البنية الأساسية وسبل عيش ريفية قادرة على الصمود. ورصدت المنظمة الآثار المرتبطة بنوع الجنس في النزاعات، وإدارة مخاطر الكوارث والإنذار المبكر، وقامت بتحليل الجوانب المرتبطة بنوع الجنس في تقدير الاحتياجات وجمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس لغرض تحليل مدى قابلية التأثر والقدرة على الصمود.

الهدف 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

114- يتعين على المنظمة، لضمان اتباع نهج قوي وعملي يستند إلى النتائج في جميع أعمال المنظمة، كفالة توفرها على القدرات الفنية الداخلية اللازمة لتحقيق النتائج المنشودة. ففي سياق تزداد فيه اللامركزية، يصبح من الأهمية بمكان الحفاظ على كمال العمل الفني للمنظمة، وبناء قدراتها على تبسيط وظائفها الفنية الرئيسية بما يتجاوز الحدود المؤسسية. ويضمن الهدف 6 جودة وكمال ما تقوم به المنظمة من عمل فني ومعيارى وفي مجال وضع المواصفات (النتائج 1)؛ وتوفير إحصاءات عالية الجودة (النتائج 2)؛ وتنسيق المواضيع المشتركة لقضايا المساواة بين الجنسين (النتائج 3)، والحوكمة (النتائج 4)، والتغذية (النتائج 5)، وتغيير المناخ (النتائج 6). ومن المتوقع أن يؤدي العمل والموارد المتاحة إلى تحقيق هذه النتائج الستة المحددة التي تدعم إنجاز الأنشطة الفنية للمنظمة والأهداف الاستراتيجية.

115- ويتم قياس ما تحرزه النواتج الستة من تقدّم وإنجازات من خلال 11 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية. وإن جميع مؤشرات الأداء الرئيسية يحرز تقدماً جيداً نحو بلوغ غايات عام 2019. ويقدم الملحق 3 تفاصيل عن الإنجازات المحققة في عام 2018 ومعدل التقدم المحرز.

جودة وكمال عمل المنظمة الفني والمعيارى (النتائج 1-6)

116- إن تعزيز جودة وكمال عمل المنظمة الفني والمعيارى أمر لا غنى عنه لتنفيذ الإطار الاستراتيجى على نحو فعال. ويتحقق هذا الناتج، الذي يتولى تنسيقه نائب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية)، بضمان تميز المعارف الفنية من خلال القيادة الفنية الرئيسية للإدارات الفنية؛ والشبكات الفنية وتوفير الخبرة الفنية الملائمة للبرامج؛ وتعزيز الروابط بين المقر الرئيسى والمكاتب الإقليمية؛ والقدرة على مواجهة القضايا المستجدة من خلال الصندوق المتعدد التخصصات؛ وإحراز تقدم في مواجهة التحديات الأساسية في التخصصات الرئيسية عن طريق اللجان الفنية؛ وإعداد المطبوعات الرئيسية الحديثة.

117- وتخضع جودة وكمال العمل الفني والمعيارى للمنظمة للتقييم من خلال مؤشر واحد من مؤشرات الأداء الرئيسية، وهو مقياس تجميعى لفرادى التصورات المجمعّة من دراستين استقصائيتين لا يجري فيهما ذكر الأسماء. وفي عام 2018، اتفقت نسبة 68.6 في المائة من المقيمين¹¹ مع جودة القيادة الفنية للمنظمة.

118- وتشمل المعالم البارزة في عام 2018 ما يلي:

(أ) عقدت اللجان الفنية (لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الزراعة ولجنة مشكلات السلع) دوراتها التي تعقد كل سنتين، ونظرت أيضاً في القضايا الشاملة المتعلقة بخطة عام 2030 وتغيير المناخ والتنوع

¹¹ المقيمين من المنظمة والمحييون الخارجيون (المشاركون في اللجان الفنية للمنظمة في عام 2018).

البيولوجي. وقد حدّدت هذه اللجان القضايا المستجدة والأولويات الجديدة بالنسبة إلى المنظمة وقدمت توجيهات بشأن الجدوى العالمية للسياسات والبرامج.

(ب) شهد عام 2018 إعداد خمسة مطبوعات رئيسية (تقارير حالة الأغذية والزراعة، وحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وحالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، وحالة الغابات في العالم، وحالة أسواق السلع الزراعية)¹²، يستند كل تقرير منها إلى تحليل أساسي لأهداف التنمية المستدامة، من خلال رصد مجموعة واسعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ودراسة الروابط المتبادلة القائمة بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وإن الأدلة المجمّعة في هذه المنتجات المعرفية كانت مهمة للغاية بالنسبة إلى مشاركة المنظمة في منتديات السياسات العالمية وهي تقدم تقييماً شاملاً للتقدم العام المحرز باتجاه إنجاز خطة عام 2030.

(ج) شاركت المنظمة بشكل نشط في منتديات السياسات العالمية الرئيسية ذات الصلة بالولاية الملقة على عاتقها، لا سيما، على سبيل الذكر لا الحصر، الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والعمليات المتصلة به، والمنتدى العالمي للمياه، والجمعية السادسة لمرق البيئية العالمية، والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما دعمت المنظمة، عبر كل المنتديات، الحوار الفني وفي مجال السياسات على المستوى العالمي.

(د) يتم تعزيز الشبكات الفنية السبع عشرة التي تغطي مجموعة واسعة من التخصصات والمواضيع الأساسية والتي تستمر في توفير منصة لتبادل المعلومات والمعايير الفنية عبر مستويات المنظمة كافة، بما يكفل تحديد الممارسات الجيدة والاتساق في السياسات والنهج المعتمدة. وأتاحت الشبكات الفنية أيضاً قناة للتعاون مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وهو ما انطوى أيضاً على تبادل البحوث وتجارب البرامج أو المشاريع بين موظفي المنظمة والخبراء من هذه المنظمات الشريكة، لا سيما هذه الوكالات التي توجد مقارها في روما.

119 - ويوفر الصندوق المتعدد التخصصات وسيلة لتوطيد التعاون عبر مختلف التخصصات والحدود التنظيمية من أجل زيادة فعالية المنظمة في مجالات العمل ذات الأولوية، وتشجيع التدابير الخلاقة التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ برامج المنظمة ورصدها. وقد خصّصت موارد الصندوق المتعدد التخصصات في الفترة 2018-2019 لقادة البرامج الاستراتيجية والإقليمية بهدف دعم المبادرات الإقليمية وعمل البرامج الاستراتيجية على المستوى القطري، بالاستفادة من ترتيبات إدارة البرامج الموحدة الموجودة الآن. وتستخدم الموارد المالية المتاحة عبر سبعة مواضيع رئيسية: السياسات

¹² يركز تقرير حالة الأغذية والزراعة على الهجرة والتنمية الزراعية والريفية؛ ويشدد تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم على الروابط القائمة بين القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية؛ ويسلط تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم الضوء على إسهام هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويحلل تقرير حالة الغابات في العالم مساهمة الغابات في التنمية المستدامة؛ ويقدم تقرير حالة أسواق السلع الزراعية الروابط القائمة بين التجارة في المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي.

والاستثمار؛ والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ؛ والهجرة؛ وجدول أعمال الأغذية في المناطق الحضرية؛ ونهج "صحة واحدة"؛ وسبل العيش الرغوية.

تحسين جودة إحصاءات المنظمة واستخدامها لدعم اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة (النتائج 6-2)

120- إن الإحصاءات العالية الجودة أمر لا غنى عنه لتصميم واستهداف سياسات ترمي إلى الحد من الجوع وسوء التغذية والفقر في الريف وإلى الترويج للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتركز الجهود المبذولة، تحت إطار هذا الناتج، على تعزيز قدرات البلدان على جمع البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها لدعم عمليات صنع القرار. ويتم دعم ذلك بحكومة داخلية للإحصاءات، تخضع لمسؤولية مكتب كبير الإحصائيين، بدعم من جماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات، وتتضمن إقرار المعايير الإحصائية للمنظمة واستعراض تنفيذها لضمان اتساق العمل الفني والمعياري التي تقوم به المنظمة وجودته واكتماله.

الإنجازات المحققة

121- يتم تعقب الإنجازات المحققة تحت إطار الناتج 6-2 من خلال مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية. يتولى أحدهما قياس قدرات البلدان على رصد النواتج الإنمائية، عن طريق تقييم نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الجهة الراعية لها والتي تم الإبلاغ عنها على الصعيد الوطني، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وفي عام 2018، جرى الإبلاغ على المستوى الوطني عن 32 في المائة فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تتولى المنظمة رعايتها (الغاية المحددة لمؤشرات الأداء الرئيسية خلال فترة السنتين هي 40 في المائة)، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى كون غالبية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمنظمة هي في الوقت الحالي جديدة والمنهجيات المتفق عليها دولياً لتجميعها ما زالت لم تضع في صيغتها النهائية. ولكن بفضل الإقرار الأخير للمنهجية المقترحة بالنسبة إلى ستة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة واستمرار تركيز المنظمة على تعزيز قدرات نظم الإحصاءات الزراعية الوطنية، من المتوقع تحقيق الغاية المحددة لعام 2019.

122- بينما يقوم مؤشر الأداء الآخر بتقييم جودة العمليات والمخرجات الإحصائية للمنظمة باستخدام إطار ضمان جودة إحصاءات المنظمة. وبالاستناد إلى مسح ضمان الجودة والتخطيط لعام 2018 الذي أشار إلى أن أكثر من 80 في المائة منها تعتبر ذات جودة جيدة، فإن المنظمة تسير في الاتجاه الصحيح لبلوغ الغاية المحددة لعام 2019.

123- وتشمل المعالم البارزة لعام 2018 ما يلي:

(أ) وافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، نتيجة للعمل المنهجي الهام الذي قامت به المنظمة خلال عام 2018، على المنهجيات الجديدة التي اقترحتها المنظمة وعلى إعادة تصنيف ستة مؤشرات من المستوى الثالث إلى فئة المستوى الثاني (أهداف التنمية المستدامة 2-3-1 و 2-3-2 و 1-4-2 و 1-3-12 و 1-6-14 و 1-14-ب-1)، وهو ما يعني أنه يمكن استخدامها لبدء عملية

جمع البيانات. وهناك مؤشر واحد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمنظمة ما يزال يصنف على أنه من المستوى الثالث.

(ب) تم نشر 13 من الخطوط التوجيهية الإحصائية والمعايير الفنية الجديدة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وتقديم دعم منهجي جوهري إلى البلدان. كما تضمنت المبادرات التي أخذت بزمام قيادتها المنظمة لتحسين جودة البيانات الوطنية وضع الصيغة النهائية للمجلد 2 "الخطوط التوجيهية التشغيلية" للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020، ونشر 21 من الخطوط التوجيهية الفنية والتقارير تحت إطار الاستراتيجية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والأربعين، تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض.

(ج) لقد تعزز الدعم المقدم إلى مؤسسات الإحصاءات الوطنية بفضل إتاحة المنظمة 28 حلقة تدريبية معمّقة على المستويين العالمي والإقليمي و30 من بعثات المساعدة الفنية القطرية المباشرة من أجل تعزيز قدرات مكاتب الإحصاءات الوطنية ونظم الإحصاءات الوطنية على إعداد بيانات موثوقة وحسنة التوقيت لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الجهة الراعية لها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت 12 دورة على الإنترنت تتضمن مواد تدريبية على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

(د) كما زُود 17 بلداً بالدعم في مجال تنمية القدرات في ما يتعلق بالتعدادات الزراعية وعمليات المسح باستخدام الخطوط التوجيهية للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020. وقد انتهت المرحلة الأولى من الاستراتيجية العالمية، وحقّق المشروع نتائج ملحوظة في جميع المكونات الثلاثة لعملية التنفيذ. واستناداً إلى النتائج الممتازة المسجّلة، وافقت اللجنة التوجيهية العالمية في نهاية عام 2018 على مرحلة ثانية من البرنامج.

(هـ) في ما يخص إعداد بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً وإتاحتها للبلدان كافة، سجّلت 1 672 840 زيارة لصفحة قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6.6 في المائة مقارنة بعام 2017. وعلاوة على ذلك، تمت زيارة الصفحة الإلكترونية الخاصة بإحصاءات المنظمة، خلال الأشهر الإثني عشر الماضية، 1 340 000 مرة بينما سجّلت بوابة أهداف التنمية المستدامة 520 000 زيارة.

(و) أقرت جماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات ثلاثة معايير إحصائية جديدة تهدف إلى تحسين جودة عملية إعداد بيانات المنظمة واتساقها. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري مسح ضمان الجودة والتخطيط لدعم إعداد برنامج العمل الإحصائي للفترة 2018-2019 الذي بات الآن منشوراً على الموقع الإلكتروني للمنظمة. وتم الإبلاغ عمّا مجموعه 208 من الأنشطة الإحصائية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2016.

خدمات ذات نوعية جيّدة ونُهج متماسكة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها (النتائج 3-6)

124- يكتسي القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة وتمكين المرأة الريفية أهمية حاسمة للنهوض بولاية المنظمة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، تماشيًا مع التعهد المتمثل في "عدم ترك أي أحد خلف الركب" والمنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك، تقدم المنظمة المشورة الفنية إلى البلدان الأعضاء، وتعزز قدراتها على صياغة سياسات وبرامج توفر للنساء والرجال فرصاً متساوية للاستفادة من التنمية الزراعية والريفية، وعلى تنفيذها ورصدها.

125- ويُعالج موضوع المساواة بين الجنسين، بوصفه مسألة محورية بالنسبة إلى ولاية المنظمة، كموضوع شامل في الإطار الاستراتيجي، لتوفير خدمات ذات نوعية جيّدة واستراتيجيات ونهج متماسكة لتعزيز المساواة بين الجنسين، والتدخلات التي تستهدف المرأة في إطار البرامج الاستراتيجية. ويتولى فريق من الخبراء في قضايا المساواة بين الجنسين في شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية وفي المكاتب الإقليمية الخمسة، تنسيق العمل المتصل بالمساواة بين الجنسين، بدعم من شبكة من جهات تنسيق المسائل الجنسانية على نطاق المنظمة.

الإنجازات المحققة

126- يتم قياس التقدّم المحرز في تحقيق هذا الناتج من خلال مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية. ويتضمن الملحق 4 المزيد من التفاصيل بهذا الخصوص:

(أ) يستند المؤشر 3-6-3-ألف إلى المعايير الدنيا الـ 15 لتعميم المساواة بين الجنسين والتدخلات التي تستهدف المرأة، على نحو ما هو محدد في سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي عام 2018، تم تنقيح مؤشر الأداء الرئيسي لرصد ليس فقط وضع آليات مؤسسية لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين، ولكن أيضا تطبيقها المنتظم. وتبيّن البيانات المجمّعة من خلال مؤشر الأداء الرئيسي المنقح أن الغاية المحددة لفترة السنتين بالنسبة إلى هذا المؤشر قد تحققت بالفعل، إذ يجري تنفيذ 14 معياراً من أصل 15 من المعايير الدنيا بشكل منتظم.

(ب) تم تنقيح المؤشر 3-6-3-باء، الذي يستند إلى مؤشرات أداء خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في عام 2018 لإدخال معايير أداء جديدة، ممّا أدى إلى زيادة عددها الإجمالي ليصل إلى 17 معياراً، والارتقاء بمستوى القائم منها. وقد حققت المنظمة، في نهاية عام 2018، أو تجاوزت 13 مؤشراً من أصل مؤشرات الأداء الـ 17 (مؤشر واحد منها لا ينطبق على المنظمة)، بما يفوق الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 10 مؤشرات بالنسبة إلى عام 2019.

127- ويؤكد الأداء قياسًا إلى هذين المؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية نجاح جهود المنظمة الهادفة إلى وضع آليات مؤسسية فعالة والحفاظ عليها وإلى تعزيز قدرات الموظفين من أجل دعم المبادرات القطرية الرامية إلى معالجة المساواة بين الجنسين.

128- وفي نهاية عام 2018، كانت شبكة جهات تنسيق المسائل الجنسانية تضم قرابة 140 موظفا. وتمثل هذه الشبكة آلية مؤسسية رئيسية لتنفيذ العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي عام 2018، أعاد الفريق المعني بقضايا المساواة بين الجنسين في شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية تنظيم استراتيجيتها الخاصة بتنمية القدرات والتوجيه بالنسبة إلى جهات تنسيق المسائل الجنسانية، مع توفير دعم أكثر انتظاما وفرص حصول متسق على الأدوات والخطوط توجيهية ومواد تنمية القدرات التي وضعت على مدى السنوات القليلة الماضية.

129- وعلى مدى عام 2018، نظمت 38 من حلقات العمل والندوات الفعلية والحلقات الدراسية الإلكترونية من أجل تعزيز مستوى وعي الموظفين وفهمهم لمسألة المساواة بين الجنسين في مجالات فنية مختلفة تعالج تحت إطار البرامج الاستراتيجية، بما في ذلك تغير المناخ، وتطوير سلاسل القيمة، والحماية الاجتماعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وحقوق المرأة الخاصة بالأراضي، والابتكارات التكنولوجية، وإدارة مخاطر الكوارث، والحماية من العنف القائم على نوع الجنس. وأحد الأمثلة على ذلك الدورة التدريبية بشأن المساواة بين الجنسين والحراثة التي انعقدت في لبنان تماشياً مع التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته المعقودة في عام 2018 من أجل رفع مستوى وعي الموظفين بالمساواة بين الجنسين في القطاع الحرجي، وإدراج المساواة بين الجنسين في المشروع المتعلق بسبل العيش الزراعية المستدامة في المناطق الهامشية.

130- كما أجريت عملية تنقيح المؤشر 3-6 من مؤشرات الأداء الرئيسية من خلال عملية تشاورية مكثفة، وأتاح ذلك فرصة ممتازة للوقوف على آليات تعميم المساواة بين الجنسين المعمول بها ولتحديد تلك التي بحاجة إلى تنقيح أو تعزيز. فعلى سبيل المثال، استطاعت المنظمة في عام 2018 رفع تقرير عن إدراج الأهداف المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في نظام تقييم وإدارة الأداء لجهات تنسيق المسائل الجنسانية، وتُبدل في الوقت الحالي جهود لتوسيع نطاق المتطلبات لتشمل فئات أخرى من الموظفين. كما استعرضت المنظمة منهجية المراجعة التي يستخدمها مكتب المفتش العام والخطوط التوجيهية المتعلقة بالتقرير السنوي للمكاتب القطرية، وذلك لتعميم متطلبات المساواة بين الجنسين وزيادة تسليط الضوء على هذه المسألة في آليات المنظمة ذات الصلة بالإبلاغ.

131- وأدت الجهود الرامية إلى تحفيز هيئة بيئة مؤسسية مواتية من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تمهيد الطريق لتعزيز الدعم الفني المقدم إلى البلدان الأعضاء تحت إطار البرامج الاستراتيجية.

132- وتشمل المعالم البارزة في عام 2018 ما يلي:

(أ) توسيع قاعدة الأدلة بشأن المساواة بين الجنسين في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية: فقد واصلت المنظمة دعم إعداد ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لتوثيق حالة المرأة الريفية في مختلف أنحاء

العالم وبناء قاعدة أدلة لوضع السياسات وصياغة البرامج. وفي عام 2018، أنجزت 16 تقييمات قطرية جديدة للمساواة بين الجنسين، وتم تزويد الحكومات والشركاء في التنمية بملامح جنسانية محدثة لقطاع الزراعة وسبل العيش في المناطق الريفية. وتسعى للمكتب الإقليمي لأفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، إعداد المطبوع حول عدم ترك أحد خلف الركب: تمكين النساء الريفيات في أفريقيا من أجل القضاء على الجوع وتحقيق الازدهار المشترك، وهو مجموعة من النتائج المستخلصة من 42 من التقييمات القطرية للمساواة بين الجنسين والملاحج الجنسانية القائمة، وُضعت بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. وأجرى المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا استعراضا للبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس في مجال التنمية الزراعية والريفية في ثمانية بلدان (مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب وموريتانيا والعراق والسودان)، وانتهى تقرير تجميعي من عرض توصيات لتعزيز إعداد واستخدام البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس ومؤشرات المساواة بين الجنسين. كما نقحت المنظمة الخطوط التوجيهية بشأن جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في المسوحات الزراعية الوطنية، من أجل تحديث المنهجية المتعلقة بجمع وتحليل البيانات عن الأنشطة المرتبطة بالمحاصيل والثروة الحيوانية. ووضعت المنظمة، بصفتها الجهة القيّمة المعيّنة بالنسبة إلى المؤشر 5-أ-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حول حقوق المرأة المتساوية في ما يتعلق بالأراضي، منهجية لمساعدة البلدان في رصد التقدم المحرز في هذا المؤشر والإبلاغ عنه. وفي عام 2018، حظي 25 بلداً بالدعم بشأن كيفية تطبيق المنهجية الخاصة بجمع البيانات والإبلاغ عن هذا المؤشر. وفي آسيا والمحيط الهادئ، قامت المنظمة، في شراكة مع مكتب آسيا للاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، بتعزيز قدرات خبراء وطنيين من 13 بلداً على تفصيل البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وتجميعها من أجل الإبلاغ عن مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

(ب) توليد المعرفة وتنمية القدرات: بادرت المنظمة، في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين الدوليين والوطنيين ومؤسسات البحوث، إلى إعداد عدة منتجات معارفية ومواد لتنمية القدرات تتعلق بالمجالات الفنية التي تعالجها البرامج الاستراتيجية. وفي عام 2018، نُشر كتيب جديد بعنوان، *Empowering rural women, powering agriculture – FAO's work on gender* (تمكين النساء الريفيات، تمكين الزراعة - عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين)، كجزء من سلسلة من المطبوعات عن مجالات فنية مختلفة. وبالنسبة إلى مواد تنمية القدرات، استحدثت المنظمة مجموعة أدوات مخصصة لدعم تعميم أبعاد المساواة بين الجنسين في تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها، مع التركيز بشكل خاص على البرامج المتعلقة بالتحويلات النقدية والأشغال العامة. وأما السلسلة المتعلقة بتطوير سلاسل القيمة، فقد توسّع نطاقها بوضع خطوط توجيهية جديدة عن كيفية معالجة الشواغل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في صياغة وتنفيذ التدخلات في مجال سلاسل القيمة واستراتيجيات الحد من الفاقد من الأغذية. وفي عام 2018، وضعت المنظمة الصيغة النهائية لأداة تقييم الخدمات الاستشارية الريفية ومسائل المساواة بين الجنسين (GRAST)، المصممة لدعم مقدمي الخدمات الاستشارية الريفية في ما يبذلونه من جهود لوضع برامج تراعي المساواة بين الجنسين. وسعيًا إلى دعم العمل المتعلق بتغيير المناخ، استحدثت منتجات معارفية ذات أهداف محددة من أجل توحيد الممارسات الجيدة والدروس

المستخلصة من عمل المنظمة بشأن الزراعة الذكية مناخياً، والتكنولوجيات الموفرة لليد العاملة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمارات القائمة على الأراضي. كما تم، بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وضع دليل تدريبي ودورة تدريبية إلكترونية ذات صلة حول مشاريع المساواة بين الجنسين في الزراعة الذكية مناخياً، يعرضان أدوات وأمثلة ذات الصلة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتغير المناخ والزراعة. وُلِّفَ مستوى وعي الشباب في المناطق الريفية، أعدت الوثيقة المعنونة، *Enabling young rural women to participate in rural transformation in East and Southern Africa* (تمكين النساء الريفيات الشبابات من المشاركة في التحول الريفي في شرق أفريقيا وجنوبها)، والتي تعرض الخصائص الرئيسية للتحول الريفي وحيات النساء الريفيات الشبابات في الوقت الحالي، وتحدد الإجراءات الرئيسية لكي تتاح لهن فرص متساوية للاستفادة من التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وعلى المستوى الإقليمي، قدّمت المنظمة مساهمات فنية في تقرير منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن استعراض البيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في آسيا والمحيط الهادئ المعنون، *A quantitative assessment of gender inequality and its impact on children and adolescents* (تقييم كمي لانعدام المساواة بين الجنسين وأثره على الأطفال والمراهقين) بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وفي مطبوع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعنون، *Pathways to influence – The SDGs and women's Transformative Leadership in Asia and the Pacific* (مسارات التأثير – أهداف التنمية المستدامة والقيادة التحولية للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ).

(ج) الدعوة وحوار السياسات: تحظى المنظمة بالاعتراف على أنها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في قضايا المرأة الريفية وتعمل كجهة منظمّة لتشجيع إدراج هذه الأبعاد في عمليات السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2018، خلال الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة التي خصّصت لموضوع "التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات"، اشتركت المنظمة مع وكالات الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم أكثر من 14 من الأحداث الجانبية حول مواضيع منها على سبيل الذكر لا الحصر حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي، والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ، والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، والمساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ساهمت المنظمة في رفع مكانة موضوع المساواة بين الجنسين في سياق لجنة الأمن الغذائي العالمي، عن طريق تنظيم عدة أحداث جانبية لعرض الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة، مثل التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في غواتيمالا. وعلى الصعيد الإقليمي، قدّمت المنظمة دعماً فنياً إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعداد تقرير عن التوقعات الإقليمية الفرعية بشأن المساواة بين الجنسين ونظم الأغذية الزراعية، وخطة عمل عن المساواة بين الجنسين في الزراعة. وسيتم تكيف خطة العمل هذه مع خطة الاستثمارات الزراعية الوطنية لكي تدرج مسألة المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في أدوات التخطيط الزراعي الإقليمي للبلدان في إقليم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما دعمت المنظمة، بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة ومنظمة أوكسفام، إطلاق شبكة البرلمانيين التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بالمساواة بين الجنسين والاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي؛ ومن ثم تشجيع البرلمانيين على وضع

تشريعات وسياسات فعالة وتبادل الممارسات الجيدة من أجل إحداث تغيير تحولي. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، استمرت المنظمة في توفير دعم فني لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لخطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2025 لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع. كما دعم الإقليم حملة عالمية لتمكين نساء الشعوب الأصلية من أجل القضاء على الجوع، وقام، بدعم من حكومة كندا، بتنظيم حوار إقليمي رفيع المستوى لنساء الشعوب الأصلية في مدينة مكسيكو من أجل النهوض برؤية مشتركة بين الثقافات لتحقيق السلام والازدهار.

خدمات ذات نوعية جيدة من أجل زيادة شمولية وفعالية القواعد والآليات والمؤسسات المتعلقة بالحوكمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وفي برامج الأهداف الاستراتيجية (الناتج 6-4)

133- تهدف المنظمة، من خلال العمل البرامجي المضطلع به في ما يتعلق بالموضوع الشامل المتصل بالحوكمة، إلى تعزيز فعالية عملها بشأن السياسات والحوكمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويشمل العمل البرامجي في مجال الحوكمة وضع مفاهيم وأساليب وأطر، وتقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين إلى البرامج الاستراتيجية الخمسة، والأنشطة الهادفة إلى تعزيز أثر منظورات المنظمة المتعلقة بالسياسات والحوكمة في آليات الحوكمة العالمية الرئيسية. ويحظى عمل المنظمة بدعم مباشر في عدد مختار من البلدان، بما في ذلك من خلال المبادرات الإقليمية. وتشارك شبكة من الموظفين من مختلف إدارات المنظمة في العمل المتعلق بالحوكمة على جميع المستويات.

134- ويتولى الفريق المعني بدعم الحوكمة والسياسات في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون الوثيق مع شبكة فنية معنية بدعم الحوكمة، تنسيق العمل الذي تقوم به المنظمة تحت إطار الموضوع الشامل المتصل بالحوكمة. ويتم تعقب النتائج في مجال الحوكمة من خلال مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية، أحدهما يتعلق بالخدمات والقيادة التي توفرها المنظمة لآليات الحوكمة العالمية الرئيسية في حين يتصل الآخر بمعالجة قضايا الحوكمة في البرامج الوطنية والإقليمية.

الإنجازات المحققة

135- يحرز العمل المقرر لفترة السنتين تقدمًا وفقًا للخطة الموضوعية، وتسير الغايات المحددة لمؤشري الأداء بشأن نتائج الحوكمة في الاتجاه الصحيح بالنسبة إلى فترة السنتين.

136- وتضطلع المنظمة بدور قيادي في ثلاث من آليات الحوكمة العالمية المستهدفة، وتمثل الأهداف المحددة في دعم تنفيذ الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك المساهمة في عمليتي متابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيدين الإقليمي والعالمي بوضع مسائل الأغذية والزراعة والتحول الريفي كعوامل رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وعملت المنظمة أيضا بنجاح، كجزء من جهود إصلاح الأمم المتحدة، لضمان أن أهمية مساهمات الوكالات المتخصصة في القواعد والمعايير والتوجيهات بشأن السياسات التي توضع على المستوى العالمي، بما في ذلك المنظورات السياسية المعنية بالأغذية والزراعة المدرجة في خطة عام 2030، تفهم وتدرج بشكل جيد. وما

فتت المنظمة تأخذ على عاتقها، تحت إطار البرنامج الاستراتيجي 4، دوراً قيادياً في طائفة من الشراكات مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة وتلك غير التابعة لها، بما في ذلك التحالفات من أجل العمل مع مركز التجارة الدولية، وشبكة التمويل والاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم¹³ التي دعا إليها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمشاركة أكثر من 40 من شركاء التمويل والاستثمار. وتؤدي هذه الشراكات إلى تمكين الحوار بشأن السياسات بهدف الترويج لتعزيز الاستثمار في سلاسل القيمة والتنمية الإقليمية حيث تتبوأ الزراعة الأسرية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والرعي والحراجة مكانة بارزة.

137- كما أسفرت مواصلة التركيز على جوانب الحوكمة والاقتصاد السياسي في الالتزامات الإقليمية والقطرية عن تحسين فعالية العمل الذي يحظى بدعم المنظمة. فقد استفاد حوالي 10 من التدخلات تشمل جميع البرامج الاستراتيجية الخمسة من نهج انصب تركيزها على جوانب الحوكمة، بما في ذلك اتساق السياسات وأثر السياسات القطاعية على إدارة المياه بطريقة مستدامة في المغرب (البرنامج الاستراتيجي 2)، وتعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في تشاد (البرنامج الاستراتيجي 1)، والتعلم من التحول الزراعي في ماليزيا (البرنامج الاستراتيجي 4)، والأطلاع على التجارب القطرية في استخدام خطة عام 2030 لمعالجة قضايا الأغذية والزراعة، خاصة التحسينات في مداخل المزارعين الأسريين وإنتاجيتهم في كولومبيا ومالي والسودان (البرنامج الاستراتيجي 2 والبرنامج الاستراتيجي 3)، وتقديم التوجيهات من أجل تحليل حوكمة الفرص والقيود لغرض تحقيق التقارب وتكامل العمل بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في مجال الزراعة (البرنامج الاستراتيجي 5).

138- وتشمل المعالم البارزة في عام 2018 ما يلي:

(أ) استمرت المنظمة في تقديم المساعدة الفنية وتعزيز القدرات ودعم جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى وضع السياسات والبرامج بما يتناسب والتطلعات التحولية لخطة عام 2030. كما قدمت الدعم لوضع إطار وأولويات لمناقشة أهداف التنمية المستدامة في جميع اللجان الفنية. وأخذت بزمام قيادة الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق الاتساق بين الأطر الإنمائية الإقليمية (كخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063) وخطة عام 2030، بما في ذلك عن طريق مواءمة المقاصد وتبسيط أطر الرصد، مع التركيز بشكل خاص على المقاصد والمؤشرات ذات الصلة بالأغذية والزراعة.

(ب) أدى التركيز على قضايا الحوكمة إلى زيادة فعالية الدعم الذي توفره المنظمة في مجال السياسات والعمل الذي تقوم به على المستوى القطري. ففي تشاد، على سبيل المثال، وفي إطار بشأن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول، قدمت المنظمة الدعم إلى الحكومة من أجل تعزيز نظام المعلومات عن الأمن الغذائي والإنذار المبكر في البلاد وتأمين الموارد المالية اللازمة لعمله بكفاءة.

(ج) أعدت المنظمة، استجابةً لطلب من البنك الدولي بأن تستخلص بالنسبة إلى البلدان الأخرى التجارب والدروس ذات الصلة من التحول في ماليزيا، عدة دراسات تستند إلى الأدلة للبحث في مساهمة أصحاب

¹³ منتدى متعدد أصحاب المصلحة لتعميق قاعدة المعارف، وتشجيع التنسيق والحوار في مجال السياسات، وربط أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمبادرات والشركاء المتزمين بتنمية أصحاب الحيازات الصغيرة على مختلف المستويات.

الحيازات الصغيرة في نمو البلاد السريع والمطرد، مع التركيز على الخيارات السياسية التي تمكن من تحقيق التحول الشامل بقيادة أصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من الفقر، وترتيبات الحوكمة من أجل الفعالية في التنسيق وتقديم الخدمات.

(د) ساعد مرفق التدريب في مجال الاقتصاد السياسي المسؤولين عن السياسات المعنيين قطرًا على تطبيق تحليل الحوكمة والاقتصاد السياسي في عمليات تقييم فعالية السياسات التي بدأها برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول في البلدان المشاركة. واستعرض المرفق 14 من مخططات تقييم السياسات، ونظم دورات تدريبية لمجموعات صغيرة من المسؤولين عن السياسات، وأعدّ مذكرة توجيهات عن "إدراج الاقتصاد السياسي في عمليات تقييم فعالية السياسات".

(هـ) استمرت شبكة فنية قوية ومتنامية لدعم الحوكمة في تقديم دعم الأقران الفني وإسهامات إلى موظفي المنظمة. وبناءً على طلب البرامج الاستراتيجية والشعب الفنية، نظمت الشبكة عدة حلقات دراسية للحوار بشأن الحوكمة.

139- وفي عام 2018، أحرز العمل الهادف إلى وضع إطار عام لعمل المنظمة بخصوص موضوع الحوكمة الشامل تقدمًا باتجاه إنجاز المتوقع في مطلع عام 2019. وتقدم وثيقة الإطار، التي أعدت بالتشاور مع شبكة دعم الحوكمة، المفاهيم والأساليب والأدوات لتحليل الحوكمة والاقتصاد السياسي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية (أو الإقليمية). وبالإضافة إلى ذلك، ففي أواخر عام 2018، بدأ العمل بشأن دورة تدريبية إلكترونية حول الحوكمة والاقتصاد السياسي مشفوعة بدراسات حالة. وستساعد وثيقة الإطار والدورة التدريبية على بناء فهم مشترك لدور المنظمة وعملها في التوصل إلى حوكمة ومؤسسات أكثر فعالية، ودعم إجراء تقييم أكثر انتظامًا على مستوى الحوكمة للتدخلات الفنية والسياساتية الجديدة.

ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهيكل الدولي للتغذية (الناتج 6-5)

140- أدى جعل مسألة التغذية موضوعًا شاملاً إلى تمكين المنظمة من تعميم التغذية في البرامج الاستراتيجية وتأكيد المكانة الاستراتيجية للمنظمة كجهة رائدة في المبادرات العالمية وآليات الحوكمة لتحسين التغذية. ويتولى تنسيق هذا الموضوع الشامل مدير شعبة التغذية والنظم الغذائية في حين يتم قياس الأداء من خلال مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية.

141- وقد بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال عام 2016، إلى إعلان الفترة 2016-2025 عقد العمل من أجل التغذية بهدف إسراع وتيرة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (المؤتمر الدولي الثاني) وتحقيق غايات التغذية العالمية والغايات الخاصة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي بحلول عام 2025، والإسهام في أعمال أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الإنجازات المحققة

142- دعت المنظمة ومنظمة الصحة العالمية إلى العمل كأمانة لعقد التغذية. ويهدف المؤشر الأول من مؤشرات الأداء الرئيسية إلى قياس وجود المنظمة ضمن الهيكل الدولي للتغذية وإسهامها في خطة التغذية العالمية. بينما يرمي المؤشر الثاني إلى تعقب التحسن الذي تسجله برامج المنظمة القطرية والمراعية للتغذية إلى جانب تنمية القدرات البشرية الداخلية في مجال التغذية. ويؤكد الأداء المحقق في عام 2018 أن المنظمة تسير في الاتجاه الصحيح لبلوغ مقاصد فترة السنتين.

143- وتشمل المعالم البارزة في عام 2018 ما يلي:

تحت إطار المخرج 6-5-1

- (أ) ساهمت المنظمة بطريقة مستفيضة، في عام 2018، في الهيكل الدولي للتغذية وفي النهوض بخطة التغذية العالمية، لا سيما بالعمل كأمانة لعقد التغذية ومن خلال المساهمة في عمليات التقارب بين السياسات لمسار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال التغذية باستضافة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتوفير الدعم لتنسيق عمل أمانة اللجنة الدائمة للتغذية.
- (ب) اضطلعت المنظمة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، بدور رئيسي في إعداد التقرير الأول عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) الذي صدر في أبريل/نيسان 2018 وأحاله الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- (ج) يسّرت المنظمة، في يوليو/تموز 2018، الاجتماع الأول "الشبكة العمل العالمية المعنية بالأغذية المستدامة المتأتمية من المحيطات والمياه الداخلية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" الذي نظمته النرويج.
- (د) تمضي البرازيل قدمًا، تحت مسؤولية وزارة الصحة وبإسهام من المنظمة، في إنشاء شبكتين من شبكات العمل الإقليمية الخمس: إحداهما معنية بالخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الأغذية (الرئيس المشارك: أوروغواي) في حين أن الأخرى تعنى بتخفيض المتناول من الملح (الرئيس المشارك: كوستاريكا وكولومبيا).

تحت إطار المخرج 6-5-2

- (هـ) تم إعداد الوثيقة المعنونة، تعزيز عمل التغذية: دليل موارد للبلدان بالاستناد إلى التوصيات بشأن السياسات الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بالاشتراك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لمساعدة البلدان على استعراض مدى ملاءمة كل توصية من التوصيات الطوعية الستين الصادرة عن المؤتمر من خلال إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني في ضوء احتياجاتها وظروفها الوطنية والسياسات والبرامج والاستثمارات القائمة فعلا.

تحت إطار المخرج 3-5-6

- (و) أدى وضع نهج على مستوى المنظمة في مجال تعميم التغذية إلى تمكين المنظمة من تعزيز التركيز الاستراتيجي لمنتجاتها وخدماتها في آليات التنفيذ من أجل نهج لنظم الأغذية أكثر مراعاة للتغذية، والسماح بإدراج الشواغل المتعلقة بالتغذية في المطبوعات الرئيسية للمنظمة وفي اللجان الفنية.
- (ز) أفضت شبكة جهات الاتصال المعنية بتعميم التغذية التابعة للمنظمة عبر مختلف البرامج الاستراتيجية والمكاتب الميدانية إلى تحديد التحديات والفرص الشاملة والخاصة بكل إقليم على حدة. وانصب تركيز الجهود، كإحدى أولويات المنظمة، على تطوير العمل المعياري (مثل التوجيهات الفنية والتشغيلية لإدراج التغذية في أطر البرمجة القطرية للمنظمة ودورة المشاريع، وأدوات تحليل السياسات وقواعد البيانات ذات الصلة، والمطبوعات الفنية والندوات) وبناء القدرات (مثل وضع وحدات للتعلّم الإلكتروني ومواد توجيهية)، وكذلك أنشطة الاتصالات.

ضمان جودة وتماسك عمل المنظمة بشأن تغير المناخ تماشياً مع الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ من خلال تعميم تغير المناخ في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بتغير المناخ (الناتج 6-6)

144- يضمن الموضوع الشامل بشأن تغير المناخ، الذي يتولى تنسيقه مدير شعبة المناخ والبيئة، القيادة الفنية لعمل المنظمة من أجل تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة تغير المناخ والزراعة، وتحسين إدراج اعتبارات الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الحوكمة الدولية. ويتم قياسه من خلال مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية، يسير تحقيق كليهما في عام 2019 في الاتجاه الصحيح.

145- وقد تبوأ العمل بشأن تغير المناخ مكانة بارزة في فترة السنتين الحالية، واقترن ذلك بطلب متزايد على اعتبارات تغير المناخ في جميع قطاعات عمل المنظمة تقريباً، والإقرار بأن الأمن الغذائي في المستقبل في البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ يجب معالجته الآن. وتعتبر استراتيجية المنظمة الخاصة بتغير المناخ، التي اعتمدت في عام 2017، الإطار التوجيهي الرئيسي لعمل المنظمة في مجال تغير المناخ، فهي تربط ما يتخذ عبر المنظمة من إجراءات تساهم في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة آثاره.

الإنجازات المحققة

146- لقد أثار الموضوع الرئيسي للمنظمة لفترة السنتين 2018-2019، وهو تغير المناخ وتأثيره على عمل المنظمة وأنشطتها، مناقشات مجدية في اجتماعات الأجهزة الرئاسية كافة في عام 2018، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية، وتبوأ مكانة بارزة في جميع المطبوعات الرئيسية، بحيث انكبت تقارير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم وحالة الغابات في العالم وحالة أسواق السلع الزراعية على تحليل الآثار الحالية والمحتملة لتغير المناخ على انعدام الأمن الغذائي والزراعة والتجارة على التوالي.

147- وتشمل المعالم البارزة في عام 2018 ما يلي:

- (أ) قدمت المنظمة، من خلال برنامجها المعنون، إدماج الزراعة في خطط التكيف الوطنية، الدعم إلى 11 بلداً من أجل وضع خطط التكيف الوطنية الخاصة بها وربطها بالمساهمات المحددة وطنياً.
- (ب) قدمت المنظمة، من خلال برنامج التخفيف من وطأة تأثيرات تغير المناخ في الزراعة وتحت مظلة الشراكة الخاصة بالمساهمات المحددة وطنياً، الدعم إلى 29 بلداً في عمليات التحليل والتخطيط والإبلاغ المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك إطار الشفافية المعزز المنشأ بموجب إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- (ج) قدمت المنظمة إلى 12 بلداً (غرينادا، وغيانا، وقيرغيزستان، ولبنان، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وصربيا، وسانت كيتس ونيفيس، وسورينام، وأوكرانيا، وزامبيا) الدعم في مجالي التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك تنمية القدرات على تقييم المخاطر ومواطن الضعف، والتقييم الشامل للمخاطر على المستوى الوطني، وبرنامج التدريب على الخدمات الزراعية المناخية، وتنفيذ الممارسات الجيدة المتعلقة بالتكيف والحد من مخاطر الكوارث، وإعداد اقتراحات مشاريع، والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ.
- (د) دعمت المنظمة إعداد عدة اقتراحات للصندوق الأخضر للمناخ خاصة بالتأهب، تمت الموافقة على عشرة منها في تسعة بلدان وبدأ تنفيذها. كما تمت الموافقة في عام 2018 على اقتراحين اثنين كاملين من اقتراحات التمويل للصندوق الأخضر للمناخ (السلفادور وباراغواي من أجل دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بهما)، بلغت قيمتهما ما مجموعه 220 مليون دولار أمريكي. وُزّدت أربعة بلدان (بنغلاديش، وكوبا، ونيكاراغوا، وسري لانكا) بالدعم للحصول على التمويل اللازم لتحسين قدراتها في ما يتعلق بإطار الشفافية المنشأ بموجب اتفاق باريس من خلال نافذة مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية التابعة لمرفق البيئة العالمية، مما أدى إلى تأمين مبلغ 3.5 ملايين دولار أمريكي.
- (هـ) ساهمت المنظمة بنشاط وشاركت في عدة اجتماعات لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي عدد من الاجتماعات الإقليمية التي توفر التدريب على تحديد إجراءات التكيف والإبلاغ عنها في البلاغات الوطنية، وعدة اجتماعات عالمية وإقليمية أخرى ركزت على الزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ، بما في ذلك على نحو ما نظمه البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية والمنظمات الشريكة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- (و) عقدت المنظمة حوارين اثنين من حوارات كورونيفيا لدعم وضع مقرر عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة الصادر عن المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ موضع التنفيذ، إضافة إلى حوارين اثنين لبرنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية في الفلبين وبنما، وحوار للمجموعة المعنية بدعم المساهمات المحددة وطنياً التابعة لمبادرة المناخ الدولية بشأن التكيف في تايلند، وحوار إقليمي عن المساهمات المحددة وطنياً لآسيا والدول العربية.

148- استمر تحليل المساهمات المحددة وطنياً بإجراء تحليلات إقليمية مفصلة بالنسبة إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى، أدت إلى تيسير تحليل الثغرات ودعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وحشد تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في البلدان المعنية. وتعكف المنظمة على إنشاء المركز المعني بالمناخ والأرض، وهو منصة إلكترونية لتبادل المعارف والمعلومات لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، جنباً إلى جنب مع 31 من البلدان التي ساهمت في مشاوره خارجية لأصحاب المصلحة بشأن تصميم المنصة ووظائفها نظمت في مارس/آذار 2018.

ثالثاً - الأداء - الأهداف الوظيفية

ألف - لمحة عامة عن الأداء - الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة

149- يجري قياس التحسينات المسجلة في تحقيق الأهداف الوظيفية (التواصل، وتكنولوجيا المعلومات، وحوكمة المنظمة، والإشراف والتوجيه، والإدارة الكفؤة والفعالة) والأبواب الخاصة (برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني) والإفادة عنها من خلال 33 مؤشرًا من مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات ذات الصلة. ويستخدم رؤساء الوحدات المسؤولة عن العمل المنهجيّات المعمول بها لجمع البيانات الخاصة بمؤشرات الأداء الرئيسية ولتقييم الأداء، وهو ما يخضع لاستعراض المشرفين ومصادقتهم. ويمكن الاطلاع على النتائج المسجلة في عام 2018 في الملحق 3.

150- ومن أصل مؤشرات الأداء الرئيسية البالغ عددها 33 مؤشرًا بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة:

- (أ) هناك 28 من المؤشرات التي كانت تسير في الاتجاه الصحيح في عام 2018 ومن المفترض أن تحقق غاياتها التراكمية المحددة لنهاية عام 2019؛
- (ب) وثمة 3 مؤشرات، تتعلق بمعدل الموافقة على موارد برنامج التعاون التقني (7-1-ألف)، وتسليم وثائق الأجهزة الرئاسية (10-1-ألف) ونسبة مشاريع الإنفاق الرأسمالي التي نفذت في موعدها، والجودة وضمن حدود الميزانية (13-1-ألف) لم تبلغ المستوى المتوقع في عام 2018، ولكن من المتوقع أن تحقق الغايات المحددة لنهاية عام 2019.
- (ج) وهناك مؤشران اثنان بشأن زيارة المستخدمين للموقع الإلكتروني للمنظمة ومستوى رضا العميل على الخدمات الإدارية، سيتم قياسهما في نهاية فترة السنتين.

151- ويقدم هذا القسم معلومات عن نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية وإنجازاتها بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة. بينما يتناول القسم الرابع التقدم المحرز في برنامج التعاون التقني.

الهدف الوظيفي 8: التواصل

152- يتيح الهدف الوظيفي 8 الأساس لقياس وظائف التواصل في المنظمة، بما في ذلك الشراكات والدعوة وتنمية القدرات والتعاون بين بلدان الجنوب؛ والاتصالات؛ وتعبئة الموارد. والوحدات المسؤولة عن هذه الوظائف هي، على التوالي: شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، ومكتب الاتصالات في المنظمة؛ وشعبة تعبئة الموارد.

153- ويسترشد العمل المتعلق بهذا الهدف بثلاث أولويات رئيسية، وهي:

- (أ) إشراك طائفة من الشركاء غير الحكوميين لتعزيز نطاق البرامج الاستراتيجية ونتائجها، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع المساهمة في الوقت ذاته في تحسين قدرات الدول الأعضاء على الأجل الطويل؛ بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) إجراء اتصالات مرنة واستراتيجية ومحددة الأهداف للمساعدة على تعبئة الدعم اللازم للبرامج الاستراتيجية وغيرها من المبادرات التي تركز على النتائج على المستوى القطري وضمن خطة عام 2030؛
- (ج) توسيع قاعدة الموارد وتنويعها مع تحسين مواءمة المساهمات الطوعية مع الإطار الاستراتيجي وخطة عام 2030.

الإنجازات المحققة

154- تسير المنظمة في الاتجاه الصحيح لتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الثمانية لفترة السنتين المتعلقة بالتواصل.¹⁴

155- وقد أقامت المنظمة، في عام 2018، ودعمت 36 شراكة استراتيجية¹⁵ قياساً إلى الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 20 استراتيجية، وذلك من خلال إشراك البرلمانين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمزارعين الأسريين ومنظمات الشعوب الأصلية، وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية. واستندت الشراكات مع القطاع الخاص إلى البيانات والأدوات والتكنولوجيات لدعم الأهداف الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والقطري، بما يشمل مع مؤسسة "ENI" في نيجيريا ومؤسسة "Telefónica" في أمريكا اللاتينية وشركة "غوغل" بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. واستفاد 1 150 مزارعاً أسرياً من 67 بلداً من مبادرة التبادل بين المزارعين في قضايا، من قبيل الزراعة الأسرية والزراعة الإيكولوجية وحياسة الأراضي والرعي. ونفذت خمس عشرة مبادرة خاصة بالدعوة قياساً إلى الغاية المحددة لفترة سنتين، وهي 8 مبادرات لدعم أنشطة المنظمة وبرامجها الاستراتيجية من خلال الاتصالات لغرض التنمية وخدمات التنمية الريفية على المستوى القطري.

¹⁴ سيتم قياس أحدها في عام 2019.

¹⁵ الوثيقة JM 2018.2/4

156- وتواصل تعزيز تواصل المنظمة على القنوات الرقمية لزيادة نشر المعلومات والأخذ بها في مختلف أرجاء العالم. وتم تصفح الموقع الإلكتروني الجديد للمنظمة الخاص بيوم الأغذية العالمي 740 000 مرة (بزيادة نسبتها 83 في المائة مقارنة بعام 2017). كما استمر تعزيز العلامة التجارية الرقمية للمنظمة ومجمل وجودها في وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك من خلال اسم المستخدم "FAO@" في شبكة إنستغرام. وبلغ عدد المتابعين في وسائل التواصل الاجتماعي 3 ملايين شخص على المستوى العالمي (مع 750 000 شخص جديد في عام 2018) قياساً إلى الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 2.2 مليون شخص. وأظهر نموذج الإعلانات "Share of Voice"¹⁶، وهو مقياس رئيسي جديد لقياس أثر العمل الرقمي للمنظمة أن هذه الأخيرة تملك 79 في المائة من محادثات # القضاء على الجوع¹⁷.

157- كما استمرت زيادة التسويق الخاص بالجهات المؤثرة والتواصل الرقمي من خلال إقامة شراكات مع المنافذ الرقمية وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، تمت مشاهدة شريطي الفيديو القصيرين بشأن القضاء على الجوع وتغير المناخ من قبل 4 ملايين ومليون (2) مشاهد على التوالي. وفي ما يتعلق بمستوى الوجود في وسائل الإعلام، سجلت المنظمة في المتوسط 20 250 زيارة في الشهر قياساً إلى الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 23 000 زيارة. وحظيت النشرات الإخبارية للمنظمة والقصص الإخبارية المنشورة على شبكة الإنترنت والآراء بما لا يقل عن 243 000 تغطية في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية في مختلف أنحاء العالم، ومع مراعاة المقابلات والتغطية في الإذاعة والتلفزيون، تجاوز عدد الجمهور المحتمل الإجمالي مليار (1) شخص. وفي ما يخص المطبوعات، تم إعداد كل المطبوعات الرئيسية الخمس للمنظمة باللغات الست وإصدارها في نفس الوقت. كما أنشئ موقع جديد مصغر لتقارير الحالة بجميع اللغات الرسمية، بما يشمل تجديد المواقع وتنسيقها بالنسبة لكل مطبوع رئيسي. وفي عام 2018، أُعد ما مجموعه 768 من المطبوعات و1 097 من الكتيبات و100 من الكتب الإلكترونية.

158- وبالنسبة إلى حشد الموارد، تمكنت المنظمة من تعبئة 978.4 ملايين دولار أمريكي من المساهمات الطوعية (البيانات الأولية المتاحة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2018) دعمًا لإطارها الاستراتيجي، وتسير المنظمة بثبات في الاتجاه الصحيح لتحقيق غايتها المحددة لفترة السنتين، وهي 1.7 مليار دولار أمريكي. وتأتت نسبة 80 في المائة تقريباً من الموارد التي حشدت في عام 2018 من شركاء المنظمة العشرين الأهم في الموارد، منها 52 في المائة من الشركاء الخمسة الرئيسيين في الموارد (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة والمملكة المتحدة). وبالرغم من ذلك، توسع نطاق الشراكات المتعلقة بالموارد مع شركاء جدد مثل صندوق غيانا للاستثمار المتعلق بالأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والصندوق الأخضر للمناخ (لدعم الاستعداد والأنشطة التحضيرية)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

159- ويبيّن التوزيع الإقليمي للمساهمات أن المكتب الإقليمي لأفريقيا قد اجتذب 41 في المائة، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ 14 في المائة، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 12 في المائة، والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا 10 في المائة، والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى 2 في المائة. وشكّلت البرامج والمشاريع

¹⁶ النسبة المتوقعة من المحادثة التي تملكها منظمة بشأن موضوع معين.

¹⁷ مقارنةً بالأمم المتحدة (12 في المائة)، وبرنامج الأغذية العالمي (8 في المائة)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1 في المائة).

الأفريقية والعالمية 21 في المائة من الحصة الإجمالية. وكانت نسبة الموارد التي حشدت بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية على النحو الآتي: 57 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 5، و26 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 2، و7 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 3، و5 بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 4، و3 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 1، و1 في المائة بالنسبة إلى الهدف 6. وفي عام 2018، بلغت المساهمات الطوعية لبرامج القدرة على الصمود تحت إطار الهدف الاستراتيجي 5، بما في ذلك حالات الطوارئ، 463 مليون دولار أمريكي. وتستجى بفضل 50 في المائة من هذه المساهمات لتلبية الاحتياجات في بلدان تشهد أزمات ممتدة تواجه خطر المجاعة، وهي الصومال وجنوب السودان واليمن. ومن بين الشركاء الرئيسيين في الموارد لتمويل أنشطة القدرة على الصمود الولايات المتحدة الأمريكية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الأوروبي والنرويج والمملكة المتحدة والسويد.

160- وفي عام 2018، اجتذبت حسابات الأمانة المتعددة الشركاء 60 مليون دولار أمريكي (6 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية)، وذلك بفضل الآليات المتعددة الشركاء المتعددة، مثل آلية الشركاء المتعددين المرنة التابعة للمنظمة، التي تتيح نهجًا برامجيًا بدرجة أكبر، وإجراءات محسنة خاصة بالحكومة وتخصيص الموارد والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت المنظمة إطلاق حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا. ومثلت حسابات الأمانة الأحادية الجانب 8 في المائة من إجمالي المساهمات الطوعية التي حشدت في عام 2018، والتي بلغت 66 مليون دولار أمريكي من المبالغ الموافق عليها في 23 بلدًا. وتعلقت أكبر عمليات الموافقة بكل من: البرازيل وكولومبيا وتشاد وباكستان وميانمار. وتؤدي هذه الموارد المحلية إلى تمكين البلدان من الاستفادة من الخبرة الفنية للمنظمة لتلبية احتياجاتها الإنمائية وإلى دعم التعاون بين بلدان الجنوب. واستمرت في عام 2018 تعبئة الموارد من خلال خطة الموظفين الفنيين المعاونين، حيث شهد عام 2018 إلحاق 16 من الموظفين الفنيين المعاونين الجدد من 6 بلدان، مما أضاف قدرات فنية ولوجستية قيمة للمنظمة.

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات

161- ينص الهدف الوظيفي 9 على توفير حلول وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات حسنة التوقيت ورفيعة الجودة وفعالة وذات كفاءة من حيث الكلفة وموجهة نحو العملاء، وتعالج احتياجات المنظمة في مختلف المواقع، تحت قيادة شعبة تكنولوجيا المعلومات. ويجرى تحقيق ذلك من خلال ثلاثة مخرجات:

- (أ) تلقي العمليات المتعلقة بأساليب العمل في المنظمة لدعم فعال من خلال توفير منتجات وخدمات فعالة من حيث الكلفة وحسنة التوقيت (9-1-1)؛
- (ب) تحديد وتطبيق سياسات وهياكل ومعايير في مجال تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تمكّن من تقديم حلول ناجعة وكفوءة بطريقة فعالة في مجال تكنولوجيا المعلومات عبر مختلف إدارات المنظمة (9-1-2)؛
- (ج) حماية أصول المعلومات الدقيقة وذات الصلة من إمكانية الوصول إليها بطرق غير مرخص لها، وإتاحتها للموظفين المخوّلين في المنظمة لتيسير العمل الذي يقومون به لصالح المنظمة (9-1-3).

الإنجازات المحقّقة

162- تسير المنظمة في الاتجاه الصحيح لتحقيق الغايات المحددة لفترة السنتين بالنسبة إلى مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية.

163- فقد أعرب 75 في المائة من العملاء عن رضاهم الكامل في ما يتعلق بتوفير حلول تكنولوجيا المعلومات، بما يتجاوز الغاية المحددة لفترة السنتين، المتمثلة في 70 في المائة (9-1-ألف) من خلال أداة التقييمات الإلكترونية على الطلبات الخاصة بحلول تكنولوجيا المعلومات لقياس درجة رضا العميل. وبلغت جودة الأصول الرقمية المتاحة للاستخدام من قبل المنظمة دعماً لعملها نسبة 47 في المائة قياساً إلى الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 75 في المائة (9-1-باء). وتلقت العمليات المتعلقة بأساليب العمل في المنظمة دعماً فعالاً من خلال توفير منتجات وخدمات فعالة من حيث التكلفة وحسنة التوقيت. وتم، في عام 2018، إرساء وتيرة استخدام خدمات الحوسبة السحابية، كما بدأ العمل من أجل استخدام البنية الأساسية وخدمات الحوسبة السحابية على حد سواء بعد التنفيذ الناجح لبرمجيات Office 365.

164- وتشمل الإنجازات المحددة المحقّقة في عام 2018 ما يلي:

- (أ) إجراء عملية نقل ضخمة لنظم المعلومات من مركز بيانات المقر الرئيسي للمنظمة إلى منصة الحوسبة السحابية لخدمات أمزون ويب، بما في ذلك نظم معلومات المنظمة المستخدمة (الموقع الإلكتروني للمنظمة وقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة)؛
- (ب) توقيع اتفاق تعاقد مع شركة "غوغل" من أجل بدء استخدام منصة الحوسبة السحابية؛
- (ج) قيام شعبة تكنولوجيا المعلومات الرقمية، في مجال الابتكار الرقمي، بالعمل بشأن وضع نموذج لإثبات المفاهيم بغية تحسين العمليات الداخلية وتنفيذ البرامج، وهناك إنجاز آخر مهم يتمثل في الترويج لتحديات

- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في صفوف مطوري التطبيقات من الشباب من أجل معالجة مسألة عمالة الشباب وتشجيع تنظيم المشاريع في أفريقيا؛
- (د) تصميم و/أو إنشاء خمس منصات جديدة للحوسبة السحابية في مجالات إدارات الأصول الرقمية، ونظم إدارة التعلّم، ومنصة الإدارة المتكاملة للآفات، وإدارة الموارد المائية، والتسويق الرقمي، وبحث المؤسسات والهوية ذات الصلة، وإدارة نقطة النهاية والموارد؛
- (هـ) اعتماد حل كامل "للبرنامج كخدمة" من أجل إدارة إشعارات الطوارئ وإيصالها إلى موظفي المنظمة في المقر الرئيسي وفي الميدان؛
- (و) اعتماد حل حديث "للبرنامج كخدمة" بالنسبة إلى التسجيل في الفعاليات وإدارة المشاركين في كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، بما في ذلك إدارة بطاقات الدخول وتسجيل الدخول التلقائي.
- (ز) تسجيل تحسينات كبيرة في مجال المنتجات والخدمات الإدارية والتشغيلية من خلال تكييف نظم المعلومات القائمة لتلبية الاحتياجات التنظيمية المتغيرة، بما يشمل تطور بيئة تخطيط الموارد في المنظمة وتطبيق نظام تاليو (Taleo) للتوظيف وحل الإلحاق الذي أطلق في سبتمبر/أيلول 2018.
- (ح) حدوث تحسينات في حوكمة تكنولوجيا المعلومات لمواءمة نفقات المنظمة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مع السياسات والإجراءات المعمول بها، بما في ذلك تحديث دورة المشاريع للسماح لشعبة تكنولوجيا المعلومات بأن تكون على دراية بمشاريع تكنولوجيا المعلومات في مرحلة مبكرة، والمساعدة في ضمان الامتثال للسياسات والمعايير الجاري بها العمل؛
- (ط) القيام، من وجهة النظر الأمنية، بإدماج مبادئ أمن تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في السرية والنزاهة والتوافر لضمان أمن أصول المعلومات من الوصول غير المرخص له.

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه

165- يشكل الهدف الوظيفي 10 الأساس لقياس الوظائف المتصلة بحوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه فيها. ووحدات العمل المسؤولة هي شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم، ومكتب التقييم، ومكتب المفتش العام، ومكتب المدير العام، ومكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب دعم المكاتب الميدانية.

166- وتهدف هذه الوظائف إلى توجيه المنظمة بشكل فعال من خلال الإدارة والإشراف الاستراتيجيين، وتعزيز الالتزام السياسي والتعاون مع الدول الأعضاء. وينطوي ذلك على إقامة الترتيبات والعمليات المؤسسية اللازمة لتقييم النتائج البرمجية واتخاذ إجراءات بشأنها وبشأن سلامة المنظمة؛ ودعم الحوكمة الفعالة من خلال ضمان الامتثال للنصوص الأساسية والسياسات التي تعتمدها الأجهزة الرئاسية. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لفترة السنتين في تسريع وتيرة تنفيذ الإطار الاستراتيجي المراجع مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات العالمية الرئيسية في مجال السياسات.

الإنجازات المحققة

167- وتسير المنظمة في الاتجاه الصحيح لتحقيق الغايات المحددة لفترة السنتين بالنسبة إلى 7 مؤشرات من مؤشرات الأداء الرئيسية.

168- وفي ما يتعلق بحوكمة المنظمة، يجري تنفيذ 90 في المائة من قرارات الأجهزة الرئاسية ضمن المهلة الزمنية المحددة (الغاية المحددة لفترة السنتين هي 90 في المائة). ولكن 79 في المائة فقط من وثائق الأجهزة الرئاسية قد أتيحت في عام 2018 وفقا للمهل الزمنية والاحتياجات اللغوية المحددة (الغاية المحددة لفترة السنتين هي 100 في المائة)، قياساً إلى 82 في المائة في فترة السنتين السابقة. وقد اتخذت تدابير عدة لرصد إعداد الوثائق والحرص على احترام المهل الزمنية المحددة. ويتمثل العامل الأساسي الذي يحول دون تقديم الوثائق في موعدها التسلسل الضيق لدورات الأجهزة الرئاسية والحاجة إلى توفير أحدث البيانات والمعلومات التي غالباً ما تكون غير متاحة حتى موعد بدء الدورات بوقت قصير.

169- وفي ما يخص الإشراف، يسير مكتب المفتش العام في الاتجاه الصحيح لإنجاز تغطية المراجعة المقررة الخاصة به.

170- وبالنسبة إلى التوجه، حققت المنظمة 74 في المائة من غايات المخرجات الاستراتيجية لعام 2018، وهي تنفذ ما هو مقرر وفقاً للخطة الموضوعية لفترة السنتين. وعلاوة على ذلك، تسير ردود الإدارة المتفق عليها على التقييمات الاستراتيجية في الاتجاه الصحيح. وفي ما يتعلق بتوصيات المراجعة، نُفذت 91 في المائة من توصيات المراجعة العالية المخاطر الصادرة عن مكتب المفتش العام في مواعيدها المقررة (الغاية المحددة لفترة السنتين هي 80 في المائة) بينما ظلت نسبة 6 في المائة من التوصيات عالقة لأكثر من سنتين (الغاية المحددة لفترة السنتين هي أدنى 10 في المائة). ويعتبر التحسن المسجل مقارنةً بالسنوات الماضية ثمرة متابعة وثيقة من جانب الإدارة العليا.

171- وتشمل المعالم البارزة في عام 2018 ما يلي:

- (أ) قدمت المنظمة بيان الرقابة الداخلية الأول الخاص بها، مرفقا بالكشوف المالية لعام 2017، والعمل جارٍ على قدم وساق لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر الرسمية عبر المنظمة. وتم إطلاق خطة لمكافحة الغش وخطة عمل ذات صلة ووضع أداة ستسمح بإعداد خطط مكافحة مخاطر الغش ورصدها.
- (ب) في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2018، أصدر مكتب المفتش العام 20 تقريراً من تقارير المراجعة (بما في ذلك 11 خاصة بالمكاتب الميدانية و9 متعلقة بالبرامج الرئيسية أو مبادرات المنظمة)، بما يشمل أكثر من 200 من الإجراءات المتفق عليها، إلى جانب عدد من المذكرة الرامية إلى تعزيز عناصر المساءلة، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وأطر النزاهة والموثوقية في المنظمة. وحُدِّدَت أولويات عمليات المراجعة وفقاً لخطة مراجعة قائمة على المخاطر، وأدت نتيجة لذلك إلى إلغاء التركيز على مكون الامتثال وإعطاء الأولوية لجوانب القيمة مقابل المال.
- (ج) يسير مكتب المفتش العام في الاتجاه الصحيح لتنفيذ خطة العمل المتجددة الإرشادية للتقييمات الاستراتيجية والبرامجية للفترة 2017-2019. وعلى العموم، أكمل مكتب المفتش العام تقييمين رئيسيين اثنين للهدفين الاستراتيجيين 1 و2، وتجميعاً للدروس المستخلصة من تطبيق إطار البرمجة القطرية وستة تقييمات برامجية قطرية.
- (د) أعطى مكتب الشؤون القانونية الأولوية لمشاريع واتفاقات تمويل مراعية للوقت، مثل تقارير ووثائق المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ولجنة الطعون المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية والدستورية، وإجراءات المعاهدة. وفي عام 2018، تم إدخال أكثر من 100 اتفاق في قاعدة بيانات الاتفاقات. وأُتيحَت المساعدة القانونية للأعضاء تحت إطار 89 مشروعاً. وبذلت جهود كبيرة لتعزيز تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. وتمت إضافة 950 8 من النصوص التشريعية الجديدة، بما في ذلك السياسات الوطنية، إلى قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة (بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات والمياه) التي تعمل الآن بخصائص جديدة توفر خدمات معلومات قانونية إضافية.
- (هـ) أعاد مكتب دعم المكاتب الميدانية تنظيم وظائفه حول ركائز مواضيعية من أجل تعزيز الإشراف وتبادل المعارف وتحفيز الكفاءة والفعالية في شبكة المكاتب الميدانية. وجرى وضع واعتماد خطة تحول خاصة بالمكاتب القطرية، بما يَزُوِد شبكة المكاتب الميدانية بقدر أكبر من المرونة لتكييف هيكل المكاتب مع المتطلبات. كما أسندت الأولوية في عام 2018 لدعم مشاركة المنظمة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسيستمر الاضطلاع بالعمل الرامي إلى تنفيذ مبادرات الإصلاح في عام 2019.

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة

172- يشكّل الهدف الوظيفي 11 الأساس لقياس الإدارة والإشراف على نحو فعّال وكفوء للموارد البشرية والمالية وغيرها من الأصول والموارد المادية من خلال ستة مؤشرات أداء رئيسية مشفوعة بغايات محددة لفترة سنتين. ووحدات العمل المسؤولة هي إدارة الخدمات المؤسسية ومكتب الموارد البشرية.

173- وتمحورت أولويات العمل المضطلع به تحت إطار هذا الهدف الوظيفي خلال فترة السنتين حول مواصلة إصلاح عمليات الأعمال الإدارية من خلال الاستعانة بمصادر خارجية وتبسيط العمليات وتقديم الدعم لعملية تطبيق اللامركزية؛ وتعزيز آليات رصد الامتثال، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة.

الإنجازات المحققة

174- تسير المنظمة في الاتجاه الصحيح لتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالإدارة الكفؤة والفعالة.

175- وفي ما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، انخفض الوقت اللازم لتعيين الموظفين، بدعم من منصة التوظيف الإلكترونية الجديدة التي تمكّن من تعزيز التشغيل الآلي والتبسيط، إلى 112 يوماً مقارنةً بالغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 120 يوماً. كما تعزّز التمثيل الجغرافي العادل والتكافؤ بين الجنسين، حيث تجاوزت بشكل كبير نسبة البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلاً عادلاً (86 في المائة) الغاية المحددة لفترة السنتين جراء أنشطة التواصل المحددة الأهداف.

176- وخلال عام 2018، تمت الموافقة على 62 من عمليات نقل الموظفين، إضافة إلى 43 عملية نقل أخرى لعام 2019، بما يتجاوز الغاية المحددة لفترة السنتين، وهي 75 عملية نقل. وعمليات النقل هذه تؤدي إلى تعزيز تبادل المعارف والتعاون المشترك بين الشعب للمنظمة من الأداء بصفتها "منظمة واحدة"، وتشكل فرصة للموظفين لزيادة فرصهم الوظيفية وتطويرهم المهني. واعتمدت إجراءات عدة لدعم الموظفين في عمليات التنقل وسيتم خلال عام 2019 تحديد المجالات التي تقتضي المزيد من التحسين.

177- وواصلت المنظمة أيضاً جهودها الهادفة إلى تجديد القوى العاملة من خلال اجتذاب المواهب من الشباب، خاصة عن طريق إقامة شراكات مع البلدان الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وأسفرت البرامج الخاصة بالموظفين الفنيين المبتدئين (ف-1) والموظفين الفنيين المزمالمين (ف-2) والتدريب الداخلي عن توسيع نطاق الفرص المتاحة لتشمل الشباب من البلدان المعنية، بما أفضى إلى زيادة الوعي بعمل المنظمة والآفاق الوظيفية فيها.

178- وتلقت المنظمة من المراجع الخارجي رأياً غير معدّل بشأن كسوفها المالية لعام 2017 (التي أعدت خلال عام 2018)، ولأول مرة تم فيها أيضاً إدراج بيان للرقابة الداخلية. ويظل التركيز منصباً على تحسين الرقابة الداخلية من

خلال أنشطة الإشراف والرصد، لا سيما في المكاتب الميدانية، ويجري تنفيذ عدة مبادرات تدريبية، بما يدعم استخدام أفضل للنظم ويساعد المكاتب في إدارتها للمخاطر ويحسن كفاءة العمليات.

179- ويؤدي تعزيز أدوات إدارة المخاطر والامتثال لحافظات الاستثمار إلى تمكين المنظمة من تحسين رصد مستويات المخاطر ومراقبة العمل الذي يقوم به المدراء الخارجيون، مع تيسير عملية اتخاذ قرارات مستنيرة.

180- ويقاس مستوى رضا العملاء حيال الخدمات المقدمة في مجالات الشؤون المالية وإدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد المادية كل فترة سنتين من خلال مسح عام للموظفين، وسينشر في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2018-2019.

181- وتشمل الإنجازات المحددة المحققة في عام 2018 ما يلي:

(أ) استمر تنفيذ سياسة المنظمة بشأن المسؤولية البيئية مع تطبيق عدة مبادرات مراعية للبيئة خلال السنة. وقد تم تحقيق الغاية المحددة للمؤشر 11-3-11-3-11 من مؤشرات الأداء الرئيسية، حيث قدمت نسبة 86 في المائة من مكاتب المنظمة بيانات عن انبعاثات الاحتباس الحراري، استنادا إلى جرد اضطلع به تماشيا مع خطة الأمم المتحدة لإدارة الجرد، والمعياري المؤسسي للإبلاغ والمحاسبة في ما يتعلق ببروتوكولات غازات الاحتباس الحراري، والخطوط التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن القوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري.

(ب) أجري تنقيح جوهرى لسياسات المشتريات، سيصدر في عام 2019، ويدخل تغييرات بهدف تحسين الكفاءة وكذلك تعزيز الضوابط الداخلية.

(ج) استمر تعزيز خدمات المشتريات مع إطلاق أداة جديدة للعطاءات، صاحبه تنفيذ برنامج تدريبي في مختلف أنحاء العالم؛ وتعيين موظفين دوليين إضافيين مختصين في المشتريات في المكاتب القطرية التي تقوم بعمليات عالية المخاطر للتخفيف من تلك المخاطر وإدارتها، ولكن أيضا لمواصلة بناء قدرات العمليات القطرية وتحسين تنفيذ البرامج.

(د) قام مركز الخدمات المشتركة بتعزيز عملياتها وتغيير نموذج عمل المركزين الفرعيين للخدمات المشتركة في بانكوك وسانتياغو. فقد تم اعتماد أداة جديدة لقياس مدى رضا العميل "Customer Thermometer" مع ورود كل طلب خدمة، وأشير إلى مستوى رضا بلغ في المتوسط 92 في المائة تقريبا.

(هـ) تم تطبيق طريقة سير عمل جديدة لإدارة الإجازات المرضية، مع تعزيز رصد ومتابعة الإجازات المرضية المطولة من أجل تمكين المسؤولين في القسم الطبي في المنظمة من استعراض الحالات الطويلة الأجل وتقييمها وتيسير العودة إلى العمل.

الإنفاق الرأسمالي

182- أنشأ مؤتمر المنظمة بموجب قراره 2003/10 مرفق الإنفاق الرأسمالي كباب من أبواب برنامج العمل والميزانية. ويحدد المرفق ويأذن بالمصروفات المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية التي تتجاوز فترة الانتفاع منها فترة السنتين المالية في المنظمة والتي تتطلب عموماً مستوى من الموارد يتعذر تمويله في إطار اعتمادات فترة مالية واحدة. ويوفر الاستثمارات المطلوبة للحفاظ على منتجات وخدمات المنظمة وتحسينها في ما يتعلق بكل من: (أ) المنصات للمعلومات والبيانات الفنية؛ (ب) والنظم التشغيلية والإدارية؛ (ج) والبنية التحتية والخدمات.

183- ويقوم مجلس إدارة الإنفاق الرأسمالي، برئاسة نائب المدير العام (العمليات)، بتقييم نوعية الاستثمارات وبرصد تنفيذ مشاريع الإنفاق الرأسمالي من حيث أهميتها بالنسبة إلى المنظمة، وفوائدها وتكاليفها التي يمكن قياسها، وجداولها الزمنية والمخاطر المتصلة بها.

النتائج المحققة في عام 2018

184- تمضي المنظمة قُدماً في تحقيق مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية لفترة السنتين بشأن الإنفاق الرأسمالي (الملاحق 3). وقد حددت جميع مشاريع الإنفاق الرأسمالي الموافق عليها تحاليل للتكاليف والأرباح وخططاً لتحقيق الأرباح (1-13-ألف). وهناك أحد عشر مشروعاً للإنفاق الرأسمالي نشطاً في الفترة 2018-2019، منها ثلاثة مشاريع كان من المقرر إنجازها في عام 2018، وسبعة مشاريع من المقرر إنجازها في عام 2019 ومشروع واحد سيكتمل في عام 2020. ومن أصل المشاريع الثلاثة التي كان من المقرر إنجازها في عام 2018، ثمة مشروعان أنجزا في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المخصصة ومشروع واحد تم تمديد مدته حتى عام 2019 (المؤشر 1-13-بء عند 67 في المائة بالنسبة إلى عام 2018). وستخضع المشاريع المتعلقة للمتابعة عن كثب من أجل تحقيق غاية الإنجاز المحددة لعام 2019، وهي 85 في المائة.

الإنفاق الأمني

185- أنشأ مؤتمر المنظمة، بموجب قراره رقم 2005/5، الباب الخاص بالإنفاق الأمني باعتباره مرفقاً للإنفاق لتوفير تغطية شاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين المتصلة بشكل مباشر بأمن وسلامة الموظفين والأصول. ويوفر الإنفاق الأمني الأساس لقياس مدى تيسير تهيئة بيئة عمل آمنة ومأمونة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. ووحدة العمل المسؤولة هي دائرة الأمن.

الإنجازات المحققة

186- تسير المنظمة في الاتجاه الصحيح لتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الخمسة المحددة لفترة السنتين بالنسبة إلى الإنفاق الأمني. فالمؤشرات الأربعة لضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أنحاء العالم تحققت بالكامل، وسجل المؤشر الخاص بنسبة الموظفين الذين أمخوا تدريب الأمن الأساسي (14-1-ألف) معدل امتثال قدره 93 في المائة مقارنة بالغاية المحددة، وهي 90 في المائة.

187- وشمل التقدم المحرز في عام 2018 تحت إطار برنامج المنظمة للسلامة والصحة المهنيين توفير التدريب لتوعية الموظفين المشاركين في مسائل السلامة المهنية؛ والعمل بشأن معالجة جوانب السلامة والصحة المهنيين الخاصة بالمكاتب الميدانية؛ ووضع الصيغة النهائية لتقييم مخاطر الأمن والسلامة في مباني المقر الرئيسي وتصميم دراسة استقصائية متعلقة بالصحة بالنسبة إلى موظفي المنظمة في مختلف أرجاء العالم.

188- وتشمل الإنجازات المحددة المحققة في عام 2018 ما يلي:

(أ) شكّلت النسبة العالية من الموظفين الذين أمخوا في عام 2018 تدريب الأمن الأساسي في الميدان نجاحاً تأتي نتيجة اشتراط الإذن بالسفر فقط للموظفين وغير الموظفين المسافرين الحاصلين على شهادات لتدريب الأمن الأساسي صالحة لكامل مدة السفر.

(ب) أنشأت المنظمة، بالاستفادة من الدروس المستخلصة خلال فترة السنتين 2016-2017¹⁸ وإثر المشاركة في آلية الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3 في المقر الرئيسي¹⁹، قدرة احتياطية تتمثل في مخزون من المعدات الأمنية في المقر الرئيسي (معدات للوقاية الشخصية وأجهزة راديو يدوية) جاهزة للتسليم بسرعة في حالات الطوارئ التي تندرج تحت مجالات مسؤولية المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك،

¹⁸ الوثيقة C، تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016-2017.

¹⁹ الإعلان عن الاستجابة لحالة طوارئ من المستوى 3: إن الجدول الزمني وتسلسل الإجراءات الأولية التي ستتخذها المنظمة للاستجابة لأزمة مفاجئة واسعة النطاق يحددان إلى حد كبير من قبل آلية تنسيق الاستجابة الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والظروف الخاصة بتلك الأزمة. وخلال 48 ساعة من حدوث حالة طوارئ كبرى، يقرر المسؤولون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ما إذا كان يتعين الإعلان عن استجابة إنسانية لحالة طوارئ من المستوى 3 على نطاق المنظومة. وتجري المنظمة بموازاة ذلك تقييمًا خاصًا بما مدى تأثير ذلك على الزراعة و/أو الأمن الغذائي والتغذية و/أو سلامة الأغذية، وتقرر داخليًا ما إذا كان يتعين الإعلان عن استجابة لحالة طوارئ من المستوى 3.

وبناء على تعقيبات عملية التقييم الذاتي لمدى الامتثال لتدابير إدارة مخاطر الأمن، شهد عام 2018 إيلاء اهتمام خاص لتحسين حالة تلك المكاتب الميدانية التي عددها قليل والتي لا تتمثل لتك التدابير.

(ج) عملت المنظمة أيضا بشأن وضع نظام إشعار شامل²⁰، يرسل تنبيهات إلى الموظفين في حال حدوث حالات طوارئ، مثل الحرائق أو الظروف المناخية القاسية أو الإرهاب قبل وقوع حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها.

²⁰ نظام الإبلاغ عن حالات الطوارئ.

رابعاً- إدارة التنفيذ والموارد

189- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن المستجدات التي شهدتها تنفيذ برنامج العمل، والتنفيذ المالي بالاستعانة بجميع مصادر التمويل، وأداء برنامج التعاون التقني.

ألف- إدارة التنفيذ

190- أدت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 والتعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 الموافق عليها في ديسمبر/ كانون الأول 2017 إلى اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز تنفيذ البرامج.

191- ويتولى قادة البرامج الاستراتيجية الخمسة وفرق الإدارة المصغرة التابعة لهم تصميم البرامج الاستراتيجية الخمسة وتخطيطها وإدارتها ورصدها من أجل تحقيق المخرجات الواردة في إطار النتائج. وفي الفترة 2018-2019، أنشئت في كل مكتب إقليمي وظيفة قادة البرامج الإقليمية للمساعدة على التركيز وضمان تنفيذ البرامج وتحقيق النتائج المنشودة على المستوى القطري.

192- ويتولى تنفيذ البرامج الاستراتيجية موظفون من الشعب الفنية والمكاتب الميدانية، يعملون بموجب اتفاقات بشأن مستوى الخدمات تحدّد المنتجات والخدمات التي ينبغي تقديمها للمساهمة في تحقيق المخرجات وتخصيص الموارد. وللمساعدة في تركيز العمل على الصعيد القطري، تم تعزيز الاتفاقات بشأن مستوى الخدمات في الفترة 2018-2019، بما في ذلك من أجل الوقوف على الاحتياجات المتعلقة بالدعم الفني والموافقة على توفيره. كما تعززت الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية، بالاسترشاد بالأولويات المحددة في المبادرات الإقليمية وأطر البرمجة القطرية.

193- وفي ما يتعلق بالفعالية التنظيمية، أدى توحيد مركز الخدمات المشتركة في فريق عالمي في بودابست إلى زيادة الاتساق والشفافية والجودة في الخدمات المقدمة إلى الموظفين، بغض النظر عن الموقع الذي يوجدون فيه.

194- كما أنشئت وحدة للرقابة والامتثال تحت نائب المدير العام (العمليات) من أجل تعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر عبر مختلف المجالات الإدارية والإشراف على تنفيذ استراتيجية مكافحة الغش وخطة العمل ذات الصلة.

195- وقدمت المنظمة، في إطار الكشوف المالية لعام 2017، أول كشف لها للرقابة الداخلية.

196- وتعتبر المنظمة قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطوة مهمة باتجاه جعل الأمم المتحدة شريكاً أكثر فعالية وتحاوياً لدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي تحدّد الأهداف والمقاصد الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، تشارك المنظمة في حوكمة عملية إعادة التنظيم هذه على الصعيد العالمي، بما في ذلك العمل داخل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة من مجموعات العمل المحددة، وفرق المهام، والفرق المعنية بالتصميم والمجموعات المرجعية، ولغرض التوجيهات العامة، أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والمجموعات الأساسية والاستشارية المعنية بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

التنفيذ المالي

197- وافق مؤتمر المنظمة، بموجب قراره 2017/12، على اعتمادات الميزانية للفترة 2018-2019 البالغة 1 005.6 مليون دولار أمريكي، وعلى برنامج العمل، رهنًا بالتعديلات المستندة إلى التوجيهات الصادرة عن المؤتمر. وحظي التوزيع المنقح للاعتمادات الصافية بحسب أبواب الميزانية بموافقة المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2017 في إطار التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.²¹

198- ويُنفذ برنامج عمل المنظمة من خلال ميزانية متكاملة تتألف من الاعتمادات الصافية والمساهمات الطوعية. وفي التوزيع المنقح للاعتمادات الصافية التي وافق عليها المجلس، تمت برجة 575 مليون دولار أمريكي (57 في المائة) ضمن الأهداف الاستراتيجية والباب 6؛ ومبلغ 250 مليون دولار أمريكي (25 في المائة) ضمن الأهداف الوظيفية؛ ومبلغ 140.8 ملايين دولار أمريكي (14 في المائة) ضمن برنامج التعاون التقني؛ ومبلغ 39.9 ملايين دولار أمريكي (4 في المائة) ضمن الأبواب الخاصة للإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني والمصرفيات الطارئة. وقُدّرت المساهمات الطوعية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل بمبلغ 1 564.4 ملايين دولار أمريكي، منها 1 554.2 مليون دولار أمريكي (99 في المائة) للأهداف الاستراتيجية والهدف 6، ومبلغ 10.2 مليون دولار أمريكي (1 في المائة) للأهداف الوظيفية والإنفاق الأمني.

199- وإن استخدام موارد الاعتمادات الصافية في عام 2018، أي في السنة الأولى من فترة السنتين، يسير في الاتجاه الصحيح. كما أن التنفيذ مقابل ميزانية فترة السنتين المعتمدة والمبرجة في الأهداف الاستراتيجية والوظيفية وأبواب خاصة بمبلغ 864.8 ملايين دولار أمريكي، قد بلغ قرابة 422.8 ملايين دولار أمريكي (49 في المائة). ويبيّن القسم التالي التنفيذ مقابل برنامج التعاون التقني للفترة 2018-2019.

200- ويبلغ استخدام المساهمات الطوعية قرابة 956.2 مليون دولار أمريكي، أي 61 في المائة من مستوى الموارد المقدرة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019. ويعزى ارتفاع معدل التنفيذ هذا بشكل جزئي إلى عدد من برامج الطوارئ الكبيرة في بلدان تعاني من الجفاف و/أو النزاع.

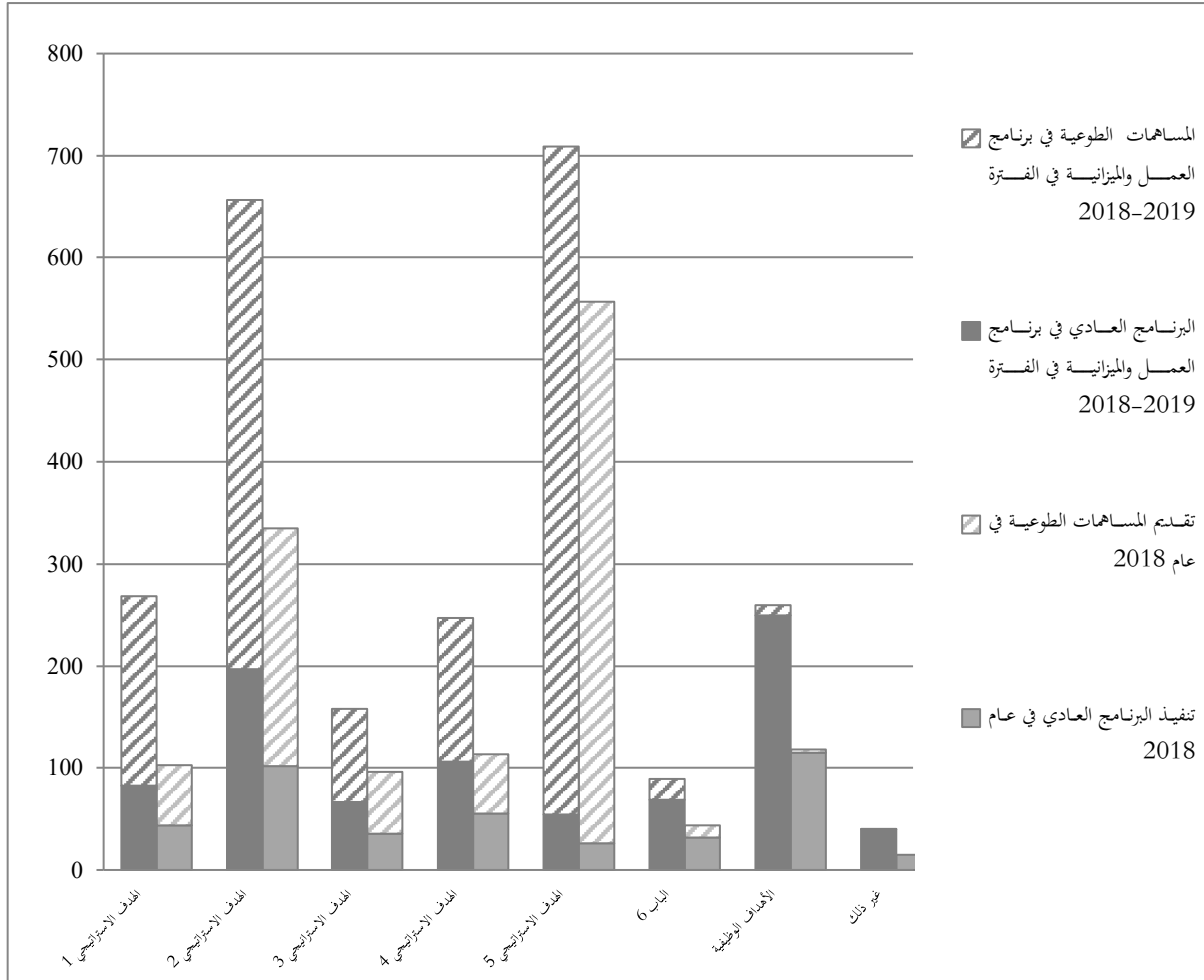
201- وإن التنفيذ المالي الذي تعرضه هذه الوثيقة أولي. فهو يستند إلى مصروفات والتزامات وإيرادات عام 2018 كما هي في نهاية ديسمبر/كانون الأول في الحسابات غير المراجعة للمنظمة قبل إقفال الحسابات السنوية لعام 2018 في مارس/آذار 2019.²²

202- وتُقارن الموارد المدرجة في الميزانية للفترة 2018-2019 بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والهدف 6 والأهداف الوظيفية والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني في عام 2018 (المشار إليها بـ "غير ذلك") في الشكل 2.

²¹ الجدول 2 من الوثيقة CL 158/3 والفقرة 7 من الوثيقة CL 158/REP.

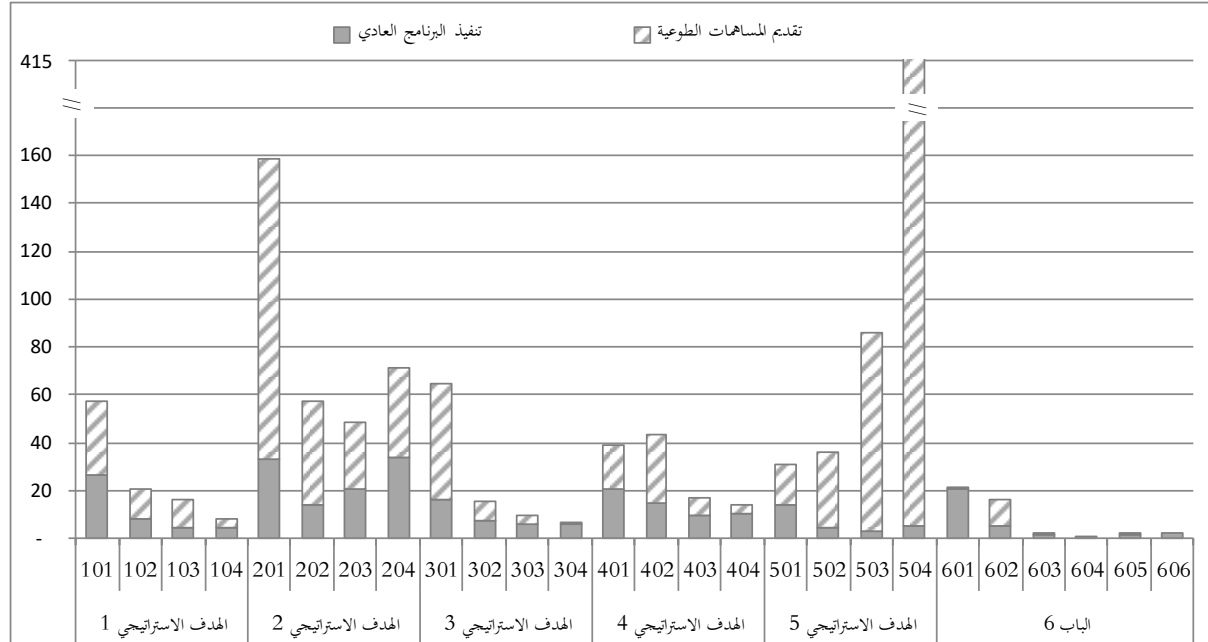
²² سيتم إدراج الأرقام النهائية في الحسابات المراجعة - منظمة الأغذية والزراعة 2018، الكشف الخامس.

الشكل 2: الميزانية مقارنة بالتنفيذ في عام 2018 بحسب أبواب الميزانية (باستثناء برنامج التعاون التقني)
(بآلاف الدولارات الأمريكية)



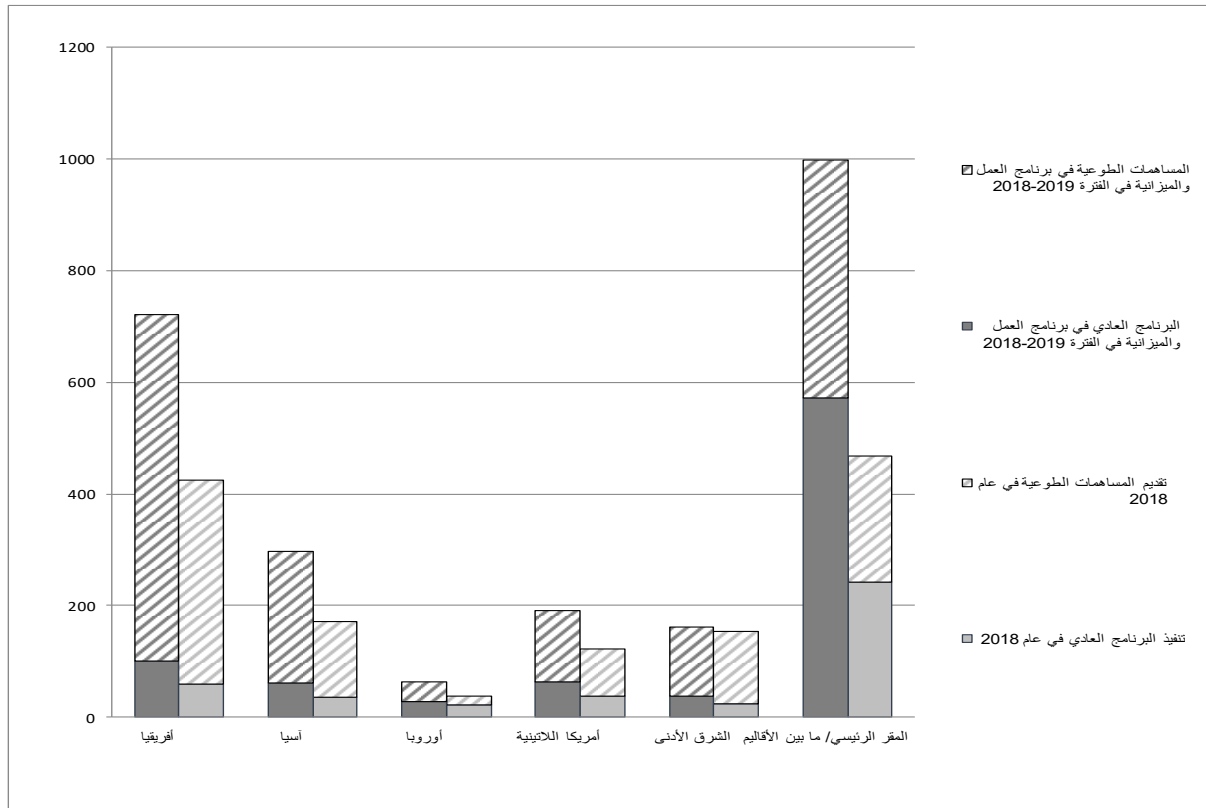
203- ويُقدّم التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين أبواب الميزانية لفترة السنتين 2018-2019 إلى لجنة المالية في هذه الدورة. وتعرض الوثيقة المصروفات المتوقعة لفترة السنتين وعمليات النقل المتوقعة بين أبواب الميزانية الناشئة عن تنفيذ برنامج العمل للفترة 2018-2019. ويرد في الشكل 3 الأداء المالي عند مستوى النواتج للأهداف الاستراتيجية والهدف 6.

الشكل 3: التنفيذ في عام 2018 عند مستوى النواتج للأهداف الاستراتيجية والباب 6
(بآلاف الدولارات الأمريكية)



204- ويرد في الشكل 4 معدل التنفيذ المالي بحسب الأقاليم والمقر الرئيسي. وإن معدل التنفيذ وإقليم شمال أفريقيا والشرق الأدنى أعلى مما عليه الحال في الأقاليم الأخرى، ويعزى ذلك بالأساس إلى الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ.

الشكل 4: الميزانية مقارنة بالتنفيذ في عام 2018 بحسب الأقاليم والمقر الرئيسي (بالآلاف الدولارات الأمريكية)



برنامج التعاون التقني

205- تمت الموافقة، خلال عام 2018، على 307 من مشاريع برنامج التعاون التقني بقيمة 58.3 ملايين دولار أمريكي في إطار الاعتمادات للفترة 2018-2019، وهو ما يمثل 43 في المائة من اعتمادات برنامج التعاون التقني البالغة 135.8 ملايين دولار أمريكي والمتاحة للموافقة على المشاريع. وقد تم تخصيص 84 في المائة من هذا المبلغ لدعم التنمية، و16 في المائة للمساعدة الطارئة.

الجدول 2: عمليات الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني في نهاية عام 2018 (بملايين الدولارات الأمريكية)

النسبة المئوية الموافق عليها	عمليات الموافقة في عام 2018	اعتمادات الفترة 2018-2019	نوع مشروع برنامج التعاون التقني والإقليم المستفيد
43	19.2	44.3	أفريقيا
45	11.9	26.6	آسيا
36	4.0	11.1	أوروبا
48	9.6	19.9	أمريكا اللاتينية
32	3.1	9.7	الشرق الأدنى
42	1.5	3.5	ما بين الأقاليم
43	49.2	115.0	المجموع الفرعي للتعاون التقني
44	9.1	20.8	المجموع الفرعي للمساعدة الطارئة
43	58.3	135.8	المجموع

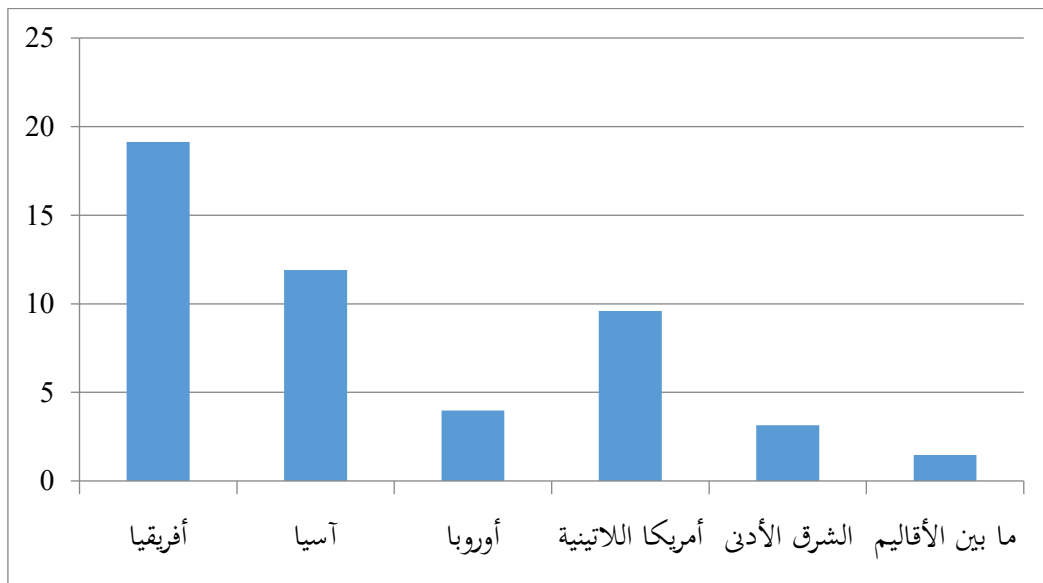
206- في الوقت الذي يتسم فيه معدل الموافقة على موارد برنامج التعاون التقني في ضوء اعتمادات الفترة 2018-2019 بالانخفاض إلى حد ما مقارنة بما كان متوقعًا في نهاية عام 2018 (43 في المائة)، فإنه من المتوقع تحقيق الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (100 في المائة). ولا يعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الموافقة على المشاريع مع مرور الوقت في فترة السنتين فحسب، بل أيضًا إلى عدد من التدابير التي اتخذت في مطلع عام 2019 بهدف تبسيط إجراءات برنامج التعاون التقني، بما في ذلك: وضع نموذج موحد مبسط لوثيقة مشاريع برنامج التعاون التقني يؤدي إلى تقليص طول الوثيقة بشكل كبير، والتركيز على المعلومات ذات الصلة عند مرحلة الموافقة على المشروع؛ والتحلي بالمرونة بالنسبة إلى الطلبات التي ينبغي التوقيع عليها من جانب نظير حكومي معني بدلاً من اقتضاء خطاب على مستوى الوزارة/مجلس الوزراء، وكفاية طلب رسمي من بلدين مستفيدين، بالنسبة إلى المشاريع الإقليمية المتعددة البلدان، مع تمتع الجهات الأخرى بإمكانية التعبير عن الاهتمام بشكل غير رسمي.

207- وإن أموال برنامج التعاون التقني متاحة للإنفاق على مدى فترتي سنتين (يبدأ التنفيذ في فترة السنتين الخاصة بالتمويل ويستمر في فترة السنتين التالية). وقد بلغ تنفيذ برنامج التعاون التقني في عام 2018، لاعتمادات الفترتين 2016-2017 و2018-2019، مبلغًا قيمته 64.1 مليون دولار أمريكي. وتم إنفاق 56 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ على مشاريع تمت الموافقة عليها في إطار اعتمادات الفترة 2016-2017، وبهذا وصل الاستخدام الإجمالي

لاعمدات الفترة 2016-2017 إلى 88 في المائة. ويشير معدل متوسط المصروفات الشهرية إلى أن غاية التنفيذ بنسبة 100 في المائة ستتحقق في إطار اعتمادات الفترة 2016-2017 بحلول نهاية عام 2019.

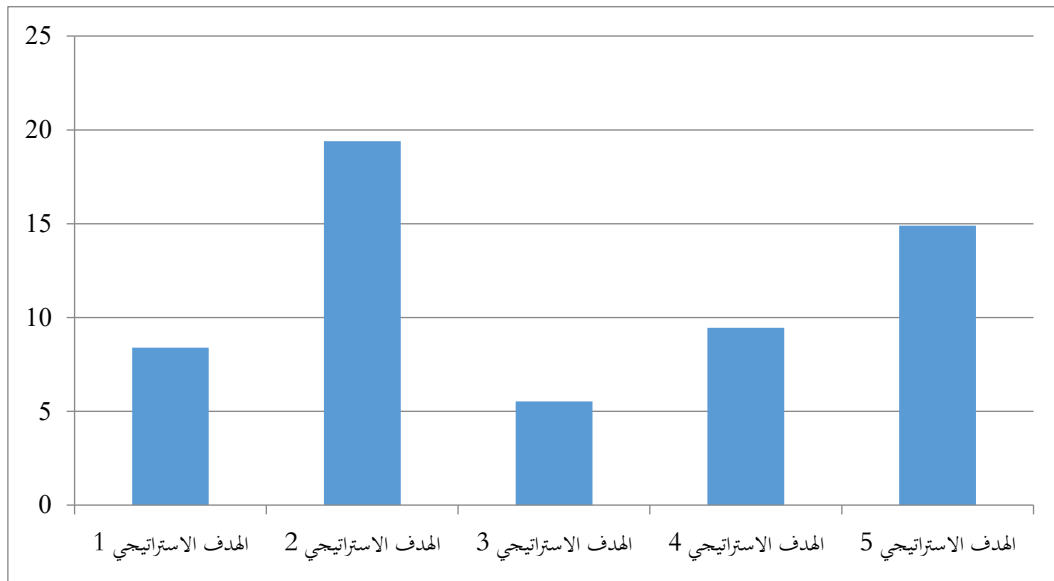
208- وكما هو مبين في الملحق 4، فإن نسبة 53 في المائة من 312 مشروعاً من مشاريع برنامج التعاون التقني المؤهلة الموافق عليها في عام 2018،²³ قد تناولت مسألة المساواة بين الجنسين. وتوزعت مساعدة برنامج التعاون التقني المقدمة في إطار المشاريع الموافق عليها في عام 2018 على النحو المبين في الشكلين 5 و6 بحسب الجهات المستفيدة والأهداف الاستراتيجية.

الشكل 5: تنفيذ برنامج التعاون التقني في عام 2018 بحسب الأقاليم (بملايين الدولارات الأمريكية)



²³ تمت الموافقة على 316 مشروعاً من مشاريع برنامج التعاون التقني في عام 2018، بما في ذلك 9 مشاريع في ضوء اعتمادات الفترة 2016-2017. ولم تكن 4 مشاريع من أصل المشاريع الـ 316 مؤهلةً لاعتبارات تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

الشكل 6: تنفيذ برنامج التعاون التقني في عام 2018 بحسب الأهداف الاستراتيجية (بملايين الدولارات الأمريكية)



الملحق 1: عملية وضع الغايات ورصدها - المخرجات

209- يوجه إطار المنظمة الخاص بالنتائج للفترة 2018-2021 عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده. وتوجد في صلب هذا الإطار المؤشرات والغايات التي تقيس التقدم المحرز عند كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج: أي المخرجات والنواتج والأهداف الاستراتيجية. ويوفر ذلك أساساً لتقييم كيفية إسهام إجراءات المنظمة في إحداث تغييرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وللإبلاغ عن ذلك. وقد عملت الأمانة بشكل تدريجي، منذ عام 2013، على وضع عملية رصد النتائج.

210- وتجري عملية الرصد والإبلاغ عند مستوى كل من الأهداف الاستراتيجية والنواتج في نهاية فترة السنتين ويتم الإبلاغ عن ذلك في تقرير تنفيذ البرامج. ويتم رصد التقدم المحرز في المخرجات كل سنة والإبلاغ عنه في التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة وتقرير تنفيذ البرامج أيضاً. ويعرض هذا الملحق بإيجاز عملية وضع الغايات ورصد التقدم المحرز في غايات المخرجات لفترة السنتين 2018-2019.

عملية وضع الغايات

211- تشكّل المخرجات المساهمة المباشرة التي تقدّمها المنظمة في النواتج في سلسلة النتائج. وهي تمثل النتائج التي تخضع المنظمة للمساءلة عنها بصورة مباشرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال التنفيذ الملموس لتدخلات المنظمة عبر المساهمات المقررة والطوعية.

212- وبالاستناد إلى الدروس المستخلصة أثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، تواصل تعزيز إطار النتائج للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 من خلال إدراج مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها ومن خلال إجراء تنقيحات على مستويي النواتج والمخرجات. وبالنسبة إلى الفترة 2018-2021، هناك 40 من المخرجات التي تتبع صياغة موحدة بدرجة أكبر وتمحور حول الوظائف الأساسية للمنظمة (المعايير والمواصفات، والبيانات والمعلومات، والحوار في مجال السياسات، وتنمية القدرات، والمعارف والتكنولوجيات، والشراكات، والدعوة، والاتصال). ويستند كل مؤشر من مؤشرات المخرجات الـ 43 ذات الصلة إلى منهجية للقياس.

213- وقد وضعت خطط عمل الأهداف الاستراتيجية للفترة 2018-2019 مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة تحسينات، وهي: (1) اعتماد عملية أكثر شمولاً لصياغة النتائج حيث خطّطت المكاتب/الوحدات مساهمات في مخرجات المنظمة إضافة إلى ما يتصل بذلك من معالم بارزة ودعم فني؛ (2) وإشارة أوضح إلى الاحتياجات القطرية وتوفير الدعم الفني اللازم؛ (3) ووضع الغايات بطريقة أدق مع تحديد غايات أولية في مارس/آذار - أبريل/نيسان 2017 بالاستناد إلى الاتجاهات واستكمالها في سبتمبر/أيلول 2017 مع إدراج معلومات مفصلة عن تخطيط العمل. وقد نشرت الغايات النهائية في التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.²⁴ ويؤكد التوزيع السنوي لغايات الفترة

2018-2019 الخيار الاستراتيجي للمنظمة والمتمثل في تجميع النتائج ضمن فترة زمنية من سنتين، بدلاً من إنجازات لفترة زمنية أقصر مدتها سنة واحدة، مع التخطيط لإنجاز 72 في المائة من الغايات خلال عام 2019.

عملية الرصد

214- يشمل إطار النتائج العمليات القطرية والإقليمية والعالمية للتخطيط ورصد النتائج، مع مؤشرات تتولى قياس التقدم الذي تحرزه المنظمة في عملها. ويستند كل مؤشر من مؤشرات المخرجات الـ 43 إلى منهجية للقياس. وقد أُجري الإبلاغ عن المخرجات الاستراتيجية في عام 2018 من قبل المدراء المسؤولين (رؤساء المكاتب القطرية، وقادة البرامج الإقليمية، ورؤساء الوحدات الفنية في المقر الرئيسي، وقادة البرامج الاستراتيجية) خلال الربع الأخير من عام 2018، على النحو التالي:

- (أ) تم إسناد المسؤوليات وتوفير الدعم لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها من جانب المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والوحدات الفنية والفرق المعنية بالبرامج الاستراتيجية باستخدام نظم المعلومات في المنظمة.
- (ب) أولي اهتمام خاص إلى الاختيار المنهجي لمؤشرات المخرجات من جانب المكاتب القطرية للإبلاغ عن النتائج التي حققتها المنظمة على الصعيد القطري.
- (ج) قام قادة البرامج الاستراتيجية بتحليل إجراءات جميع مؤشرات المخرجات المبلغ عنها والمصادقة عليها وتجميعها في ضوء مجموعة مشتركة من معايير ضمان الجودة ووفقاً للمذكرات المنهجية. وقد أُدرجت النتائج المصادق عليها فقط في التقارير المرفوعة عن التقدم المحرز على صعيد الغايات المحددة في استعراض منتصف المدة لعام 2018.
- (د) وصُنّف التقدم المحرز قياساً إلى غايات عام 2018 على أنه يسير في الاتجاه الصحيح إذا ما تم تحقيق نسبة 100 في المائة من الغايات المحددة لعام 2018 أو تجاوزها، وقد استخدم نفس الاختبار الذي استُعين به في الفترة 2016-2017.
- (هـ) واستعرض التقدم المحرز قياساً إلى الغايات التراكمية لعام 2019 وفقاً لتوزيع النتائج المقررة على مدى فترة السنتين. وتبعاً لذلك، ولغرض لفت الانتباه، تم تسليط الضوء على الحالات التي يقل فيها التقدم المحرز عن 30 في المائة مقارنةً بغايات عام 2019.

الملحق 2: التقدم المحرز في ضوء مؤشرات مخرجات الأهداف الاستراتيجية للفترة 2018-2019

• تحقق بالكامل (≤ 100٪)؛ Δ تحقق جزئياً (> 100٪)

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية						
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	الناتج
63%	127	Δ	80	83	عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لإدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في السياسات القطاعية وخطط الاستثمار والبرامج كنتيجة لدعم المنظمة	1-1-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياسية وخطط وبرامج استثمار قطاعية وشاملة لعدة قطاعات للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
48%	29	●	14	11	عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لإدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية والاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين ضمن الأطر القانونية وأطر المساءلة كنتيجة لدعم المنظمة	2-1-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر قانونية وخاصة بالمساءلة وتنفيذها لإعمال الحق في غذاءٍ كافٍ
60%	43	●	26	26	عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لحوكمة الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة	1-2-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على حوكمة الأمن الغذائي والتغذية
57%	21	●	12	9	عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لتحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مساهمات مختلف القطاعات، للاسترشاد بها في صنع القرارات كنتيجة لدعم المنظمة	1-3-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تحليل انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ومساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية							
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	المخرج	النتائج
42%	36	▲	15	22	عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لرصد وتقييم أثر سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية على صنع القرارات كنتيجة لدعم المنظمة	1-3-2 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على رصد وتقييم السياسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	
94%	17	●	16	10	عدد عمليات السياسات العامة ذات القدرات البشرية والمؤسسية المعززة لتخصيص الموارد المالية واستخدامها للأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة	1-4-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تخصيص الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	4-1 تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
51%	74	●	38	38	عدد المنظمات ذات القدرات البشرية والتنمية التنظيمية المعززة في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم المنظمة	1-4-2 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية	

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة							
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	الناتج	
37%	76	▲	28	30	<ul style="list-style-type: none"> (ألف) عدد المبادرات التي جرت فيها تجربة ممارسات وتكنولوجيات ابتكارية، والمصادقة عليها وتكييفها لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة (باء) عدد المبادرات التي جرى فيها توسيع نطاق الممارسات الابتكارية أو استخدام التكنولوجيات لزيادة الإنتاجية والإنتاج بشكل مستدام، مع التصدي في الوقت ذاته إلى تغير المناخ و/أو تدهور البيئة 	1-1-2 قيام المنتجين بتجريب تكنولوجيات وممارسات مبتكرة أو اختبارها أو الارتقاء بمستواها من أجل زيادة الإنتاجية ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام	1-2 اعتماد البلدان ممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك
26%	43	●	11	11	<ul style="list-style-type: none"> عدد المؤسسات (خدمات الإرشاد، ومنظمات المنتجين، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ومؤسسات البحوث والتعليم) التي حصلت على الدعم لتنمية قدراتها التنظيمية أو الفنية للتشجيع على اعتماد ممارسات متكاملة ومشاركة بين القطاعات 	2-1-2 تعزيز قدرات المؤسسات على الترويج لاعتماد ممارسات أكثر تكاملاً وشاملة لعدة قطاعات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام.	
41%	168	●	69	42	<ul style="list-style-type: none"> عدد السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار التي تمت صياغتها بدعم كبير من المنظمة وترمي إلى جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، والتصدي لتغير المناخ وتدهور البيئة 	1-2-2 صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار دعماً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي	2-2 وضع البلدان لسياسات وآليات للحوكمة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة
46%	61	●	28	22	<ul style="list-style-type: none"> عدد وثائق الاستراتيجية عن الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك التي وضعت من خلال حوار حول السياسات مشترك بين القطاعات، والمتصلة بخطة تنفيذ خطة 2030 والمساهمات المحددة وطنياً 	2-2-2 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير حوار السياسات المشترك بين القطاعات لوضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملاً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي	
45%	40	●	18	18	<ul style="list-style-type: none"> عدد وثائق الاستراتيجية عن الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك التي وضعت من خلال حوار حول السياسات مشترك بين القطاعات، والمتصلة بخطة تنفيذ خطة 2030 والمساهمات المحددة وطنياً 	2-2-2 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير حوار السياسات المشترك بين القطاعات لوضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملاً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي	

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة						
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	الناتج
62%	50	•	31	24	عدد وثائق الدورات الرسمية التي ساهمت فيها المنظمة وُرُفِعَت إلى آليات الحوكمة الدولية وركزت على الزراعة المستدامة، والاعتبارات الخاصة بالحراجة و/أو مصايد الأسماك	3-2 تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات
37%	43	•	16	15	عدد البلدان التي تعززت فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات أخرى ذات الصلة لتنفيذ السياسات، والاستراتيجيات أو آليات الحوكمة التي تعزز الإنتاج المستدام و/أو تعالج تغيير المناخ وتدهور البيئة	2-3-2 تعزيز قدرات المؤسسات على تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج تغير المناخ والتدهور البيئي.
26%	111	•	29	27	عدد منتجات المعرفة الاستراتيجية الجديدة أو المحدثة بشكل ملحوظ والمتصلة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ وتدهور البيئة التي تم وضعها بصورة شاملة ونشرها بحيث تكون متاحة لجميع البلدان	4-2 اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته
42%	77	•	32	30	عدد المؤسسات التي تلقت الدعم من المنظمة في مجال تنمية القدرات من أجل جمع، وتحليل البيانات والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات التي تعزز الإنتاج المستدام، وتعالج مسألة تغيير المناخ وتدهور البيئة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	2-4-2 تعزيز قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف						
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	الناتج
28%	25	Δ	7	10	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتسهيل العمل الجماعي للفقراء في المناطق الريفية	1-3-1 تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق
45%	38	●	17	13	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لزيادة فرص حصول الفقراء في الريف على مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والبنى التحتية الريفية والأسواق والموارد الطبيعية، والسيطرة عليها، بما في ذلك في سياق تغير المناخ	2-1-3 وضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول فقراء الريف إلى مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق المناخ، وتحسين السيطرة عليها
31%	16	●	5	5	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتسريع عجلة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف كمخرج من الفقر	3-1-3 دعم السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف
16%	19	Δ	3	6	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لخلق فرص للعمل اللائق في الريف والمبادرة الحرة وتطوير المهارات، خاصة للشباب والنساء	2-3-1 تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء
14%	7	Δ	1	3	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية بما يعزز جودة الوظائف وسلامتها، خاصة في ما يتعلق بعمالة الأطفال والعمل الجبري	2-2-3 دعم السياسات وتنمية القدرات لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل النهوض بجودة فرص العمل وسلامتها، لا سيما في ما يتعلق بعمل الأطفال والعمل الجبري

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف						
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	الناتج
43%	14	●	6	5	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية بحيث تشمل فقراء الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية	3-3 تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية
29%	17	▲	5	6	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتعزيز أوجه التآزر بين الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ	3-3-2 توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء
56%	18	●	10	6	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة وتساوي بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ	3-4-1 تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ
56%	9	●	5	3	عدد البلدان (أو المؤسسات الإقليمية والعالمية) التي جرى فيها تقديم الدعم لتقييم سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات وتساوي بين الجنسين للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في سبيل الحد من الفقر في الريف	3-4-2 توفير البيانات والمعارف والأدوات لتعزيز وتقييم سياسات واستراتيجيات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر في الريف

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة						
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	الناتج
58%	179	•	103	93	عدد المعايير والمواصفات الدولية الجديدة أو المنقحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية بالاستناد إلى القضايا الجديدة التي ينظر فيها أو التقدم في مشاريع المعايير والمواصفات أو المعايير والمواصفات الجديدة المعتمدة.	1-4 صياغة مواصفات واتفاقيات وخطوط توجيهية طوعية دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها
25%	28	▲	7	8	عدد البلدان أو (الأجهزة الإقليمية) التي وفّرت لها المنظمة القرائن أو تنمية القدرات أو منتديات للحوار بشأن اتفاقات التجارة الدولية والخطوط التوجيهية	1-4-2 تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة خطوط توجيهية طوعية واتفاقيات دولية تشجع شفافية إجراءات الأسواق وتحسّن فرص الأسواق وإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة.
38%	65	•	25	19	(ألف) عدد البلدان التي استفادت فيها منظمات القطاع العام من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجالي تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار الوطنية الداعمة لتطوير النظم الزراعية والغذائية الشاملة والكفؤة	2-4 تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وتربيات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة
47%	17	•	8	5	(باء) عدد الأجهزة الإقليمية التي استفادت من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجالي تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمار الوطنية الداعمة لتطوير النظم الزراعية والغذائية الشاملة والكفؤة	

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة						
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	النتائج
32%	19	Δ	6	9	عدد البلدان التي استفادت فيها منظمات القطاعين العام والخاص من دعم المنظمة لتعزيز قدراتها في مجال تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية داعمة لشمولية وكفاءة النظم الزراعية والغذائية	2-2-4 تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.
32%	57	●	18	18	عدد البلدان التي حظيت بدعم المنظمة لتعزيز القدرات الفنية والإدارية لدى الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية ²⁵	3-4 تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلاسل القيمة
50%	32	Δ	16	18	عدد البلدان التي تتلقى دعماً من المنظمة لزيادة الاستثمارات المسؤولة في الصكوك والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر، أو لتصميمها وتنفيذها، لإقامة نظم زراعية وغذائية كفؤة وشاملة	2-3-4 تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على زيادة الاستثمارات في الصكوك والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطر، وتصميمها وتنفيذها لغرض إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة
44%	62	●	27	25	عدد المنتجات الإعلامية والتحليلية والمعرفية بشأن الأسواق التي تنشرها المنظمة	4-4-4 توفير أحدث المعلومات والتحليلات عن الأسواق العالمية لتشجيع شفافية الأسواق وتعزيز فرص الأسواق والتجارة العالمية والإقليمية والمحلية.
35%	17	Δ	6	7	عدد البلدان التي تتلقى دعماً من المنظمة لإقامة نظم لرصد تأثيرات السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الغذائية والزراعية الوطنية، وتحليلها	2-4-4 تزويد منظمات القطاع العام بما يلزم لإنشاء نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية والغذائية الوطنية.

²⁵ في ما يتعلق بالمؤشر الفرعي، تم دعم ثمانية بلدان من أصل 18 بلداً لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة على تطوير سلاسل قيمة مراعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الاستفادة على قدم من المساواة (الغاية المحددة هي 12).

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات							
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	المخرج	النتائج
30%	46	•	14	12	(ألف) عدد البلدان أو الأقاليم التي قامت بصياغة واعتماد استراتيجية / خطة للحد من المخاطر وإدارة الأزمات في مؤسساتها نتيجة لدعم المنظمة	1-1-5 تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمنظمات العامة على صياغة وتعزيز برامج استثمار وسياسات واستراتيجيات وخطط خاصة بالحد من المخاطر وإدارة الأزمات	1-5 اعتماد البلدان أو تنفيذها لتنظيم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات
30%	80	•	24	24	(باء) عدد المنتجات العالمية والإقليمية المعيارية التي تدعم البلدان في صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج استثمار للحد من المخاطر وإدارة الأزمات، وتشجع على تنفيذها	1-2-5 تحسين آليات التنسيق وتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات.	2-5 استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة
63%	35	•	22	15	عدد البلدان أو الأقاليم التي حسنت آليات تعبئة الموارد والتنسيق للحد من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم المنظمة	1-2-5 وضع آليات أو تحسينها لتحديد التهديدات ورصدها، وتقييم المخاطر وتنفيذ الإنذار المبكر المتكامل وفي الوقت المناسب	2-2-5 تحسين القدرات الوطنية على تقييم قابلية التأثر وقياس القدرة على الصمود.
27%	56	•	15	15	عدد البلدان أو الأقاليم التي حسنت آلياتها/نظمها لرصد التهديدات من أجل تعزيز إطلاق الإنذارات المبكرة كنتيجة لدعم المنظمة	1-3-5 تعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على تنفيذ ممارسات الوقاية والتخفيف الجيدة للحد من آثار التهديدات والأزمات	3-5 قيام البلدان بالحد من المخاطر وقابلية التأثر على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي
54%	35	•	19	12	عدد البلدان أو الأقاليم التي حسنت رسم خطط القدرة على الصمود/التعرض للخطر وتحليلها كنتيجة لدعم المنظمة		
38%	37	•	14	8	عدد البلدان التي حسنت تطبيق معايير وتكنولوجيات وممارسات متكاملة ومحددة القطاعات للوقاية والتخفيف من المخاطر كنتيجة لدعم المنظمة		

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات							
التقدم المحرز في ضوء غايات فترة السنتين	الغاية المحددة لنهاية عام 2019 (التراكمية)	التقدم المحرز في ضوء غايات عام 2018	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لنهاية عام 2018	المؤشر	المخرج	النتائج
58%	31	•	18	6	عدد البلدان التي حسّنت تطبيق المعايير التي من شأنها أن تحدّ من ضعف المجتمعات المحلية المعرضة للتهديدات والأزمات وتعزز قدرتها على مقاومتها كنتيجة لدعم المنظمة	2-3-5 تزويد المجتمعات المحلية بممارسات وتدابير للحد من قابلية التأثر	
30%	27	•	8	8	عدد البلدان التي تستفيد من دعم المنظمة لفهم المعايير، والخطوط التوجيهية، والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ الخاصة بالقطاع	1-4-5 تعزيز قدرات السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني في مجال التأهب للطوارئ للحد من تأثير الأزمات	4-5 تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها
49%	35	•	17	15	عدد البلدان أو الأقاليم المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة والتي استفادت من استجابة المنظمة للأزمات بصورة مراعية للتغذية والمساواة بين الجنسين في التوقيت المناسب	2-4-5 تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المتضررة من الأزمات للحفاظ على سبل كسب العيش	

الملحق 3: التقدم المحرز في مؤشرات الأداء الرئيسية - الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة

التقدم المحرز: في الاتجاه الصحيح •؛ انتباه □

الهدف الاستراتيجي 6 الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)			
بيان النواتج - تقدم الجودة الفنية والمعرفة والخدمات؛ وإعداد إحصاءات بنزاهة ونشرها من قبل المنظمة؛ وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية وتغير المناخ إلى البرامج الاستراتيجية.			
مؤشرات الأداء الرئيسية	الغاية المحددة لعام 2019	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	التقدم المحرز
1-6: جودة عمل المنظمة الفني والمعياري ونزاهته			
1-6-ألف: جودة القيادة الفنية، ويجري قياسها من خلال: - منهجية استقصاء لتقييم تعقيبات أصحاب المصلحة بشأن عناصر القيادة الفنية	70%	68.6%	•
2-6: جودة إحصاءات المنظمة واستخدامها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة			
2-6-ألف: نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت رعاية المنظمة، والتي تم الإبلاغ عنها على المستوى الوطني تمثيلاً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.	40%	32%	•
2-6-باء: نسبة العمليات الإحصائية العالية الجودة في المنظمة على أساس إطار المنظمة لضمان الجودة الإحصائية	80%	82.3%	•
3-6: خدمات ذات نوعية جيدة ونهج متماسكة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها			
3-6-ألف: عدد المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين المطبقة.	14	14	•
3-6-باء: عدد معايير الأداء في النسخة المنقحة من خطة العمل على نطاق المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي استوفتها المنظمة أو تخطتها.	10	13	•
4-6: خدمات ذات نوعية جيدة من أجل وضع قواعد حوكمة وآليات ومؤسسات ذات صلة أكثر فعالية وشمولاً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الأهداف الاستراتيجية			
4-6-ألف: عدد آليات أو عمليات الحوكمة العالمية المختارة التي تمارس فيها المنظمة دوراً قيادياً يشجع إحراز التقدم في المسائل المتصلة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة.	3	3	•
4-6-باء: عدد الحالات التي شجعت فيها مساهمة المنظمة في الحوكمة على إحراز تقدم بخصوص الأهداف الاستراتيجية الخمسة على الصعيدين الوطني والإقليمي.	20	10	•

الهدف الاستراتيجي 6			
الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)			
5-6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الدولية المتعلقة بالتغذية			
مؤشرات الأداء الرئيسية	الغاية المحددة لعام 2019	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	التقدم المحرز
5-6-ألف: عدد الآليات / العمليات العالمية المعنية بالتغذية التي تساهم فيها المنظمة وأفيد فيها عن إحراز تقدم على صعيد متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية	5	3	•
5-6-باء: التقدم المحرز لمراعاة الشواغل والاعتبارات والأهداف المتصلة بالتغذية ضمن أطر البرمجة القطرية وفي تنمية قدرات موظفي المنظمة لمساعدة الحكومات على تعميم التغذية (النسبة المئوية للزيادة مقارنة بفترة السنتين الماضية)	25%	40.8%	•
6-6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن تغير المناخ تماشياً مع الاستراتيجية المتعلقة بتغير المناخ من خلال تعميمه في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بتغير المناخ			
6-6-ألف: عدد البلدان التي تحظى بدعم المنظمة لتنفيذ و/أو مواصلة بلورة المكونات الزراعية لمساهماتها المحددة على الصعيد الوطني بموجب اتفاق باريس. (يسهم في الهدف 1-2-13 من أهداف التنمية المستدامة).	40	55	•
6-6-باء: عدد الحوارات المتعلقة بتمويل السياسات و/أو الفنية ذات الصلة بالعمل في مجال المناخ على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تؤدي المنظمة دوراً ريادياً في تعزيز تكامل التوقعات الغذائية والزراعية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة عام 2030).	24	22	•

الباب 7: برنامج التعاون التقني

بيان الناتج - تحقيق برنامج التعاون التقني على نحو فعال، وبتناسق تام مع الأهداف الاستراتيجية، ودعمًا لتنفيذ نتائج أطر البرمجة القطرية			
مؤشرات الأداء الرئيسية	الغاية المحددة لعام 2019	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	التقدم المحرز
1-7: إدارة ودعم برنامج التعاون التقني			
1-7-ألف: معدل الموافقة على موارد برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2021-2020/2019-2018	100%	43%	□
1-7-باء: معدل إنجاز مشاريع برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2019-2018/2017-2016	100%	88%	•

الهدف الوظيفي 8: التواصل				
بيان الناتج - تحقيق أهداف المنظمة يحظى بدعم من شركات متنوعة وموسعة، والدعوة، ومستوى أعلى من التوعية، والدعم السياسي والموارد، وتنمية معززة للقدرات وإدارة المعارف				
1-8: الشراكات، والدعوة، وتنمية القدرات بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب				
التقدم المحرز	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لعام 2019	مؤشرات الأداء الرئيسية	
•	36	20	عدد الشراكات الاستراتيجية التي تم إبرامها ومواصلة العمل بها	1-8-ألف
•	15	8	عدد مبادرات الدعوة المنفذة دعماً للأنشطة على مستوى المنظمة وللبرامج الاستراتيجية	1-8-باء
•	20	10	عدد منهجيات تنمية القدرات التي تم تطبيقها في دعم البرامج الاستراتيجية	1-8-جيم
•	15	25	عدد الاتفاقات والبرامج الجارية الخاصة بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	1-8-دال
2-8: الاتصالات				
لا ينطبق	سيجري تقييمها في عام 2019	8.5 ملايين	حركة المستخدمين على موقع المنظمة FAO.org (استناداً إلى إحصاءات الدخول على مركز الوثائق في المنظمة على شبكة الإنترنت)	2-8-ألف
•	20 250 زيارة جديدة في الشهر	23.000 زيارة جديدة في الشهر	مستوى وجود وسائل الإعلام (عدد زيارات الموقع) مقاساً بخدمة Meltwater للرصد الإعلامي	2-8-باء
•	3 ملايين	2.2 مليون	الزيادة في العدد الإجمالي لمتابعي حسابات المنظمة للتواصل الاجتماعي (كلها مجتمعة)	2-8-جيم
3-8: تعبئة الموارد				
•	978 مليون دولار أمريكي	1.7 مليار دولار أمريكي	مستوى المساهمات الطوعية التي جرت تعبئتها في فترة السنتين	3-8-ألف

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات				
بيان الناتج - تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تتيح قيمة مضافة من خلال تحسين فائدة الأصول الرقمية لأغراض التنفيذ في جميع المواقع الجغرافية من خلال حلول وخدمات حسنة التوقيت، ورفيعة الجودة، وفعالة، وذات الكفاءة من حيث الكلفة، والتكنولوجيات التحويلية والشراكات الخارجية القائمة على مجموعة من السياسات والمعايير الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في المنظمة				
التقدم المحرز	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لعام 2019	مؤشرات الأداء الرئيسية	
•	75%	70%	مستوى إرضاء العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية إزاء الحلول المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويجري قياسه من خلال:	9-1-ألف
			- النسبة المئوية من العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية الراضين تماماً (المصدر: مسح سنوي للعملاء)	
•	47%	75%	جودة الأصول الرقمية المتاحة أمام المنظمة لتستخدمها دعماً لعملها بصورة آمنة وحسنة التوقيت، ويجري قياسها من خلال:	9-1-باء
			- النسبة المئوية من الأصول الرقمية (نظم المعلومات الداخلية والروابط بمصادر خارجية من البيانات) التي تستند إلى المنصات الرقمية المتاحة	

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه				
بيان الناتج: التوجه الفعلي للمنظمة من خلال زيادة الالتزام والتعاون السياسي مع الدول الأعضاء، والإدارة الاستراتيجية والإشراف				
التقدم المحرز	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لعام 2019	مؤشرات الأداء الرئيسية	
10-1: حوكمة المنظمة				
□	79%	100%	وثائق الأجهزة الرئاسية التي تقدم في حينها واحتياجات اللغات	10-1-ألف
•	90%	90%	تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية في المواعيد المحددة	10-1-باء
10-2: الإشراف				
•	58%	90% (بما في ذلك خطورة عالية بنسبة 100%)	النسبة المئوية للتغطية الخاصة بعمليات المراجعة التي تم تنفيذها، بما في ذلك تلك ذات الخطورة العالية	10-2-ألف
•	6	13	عدد البلدان التي تم فيها تقييم الأهمية الاستراتيجية للمنظمة وفعالية برامجها من خلال عمليات التقييم المتعلقة بالبرامج القطرية وغيرها من البرامج الرئيسية	10-2-باء

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه			
3-10: التوجيه			
•	74%	85%	نسبة غايات مخرجات الأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها
•	97%	90%	نسبة توصيات عمليات التقييم الاستراتيجية التي استكمل فيها رد الإدارة المتفق عليه في الموعد المقرر
•	91%	80%	نسبة توصيات المراجعة العالية المخاطر التي استكملت في الموعد المقرر
•	6%	أقل من 10%	نسبة توصيات المراجعة التي لم تنفذ بعد منذ وقت طويل (أي أكثر من 24 شهرًا)

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة			
بيان الناتج - تعظيم الفعالية والعمل من أجل ضمان القيمة مقابل المال في إنجاز وظائف ائتمانية، ووضع سياسات، ورصد ومراقبة			
التقدم المحرز	الغاية المحققة فعليًا في عام 2018	الغاية المحددة لعام 2019	مؤشرات الأداء الرئيسية
1-11: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية			
•	112 يومًا	120 يومًا	الوقت المطلوب لتعيين موظفين
•	86%	75%	النسبة المثوية للبلدان الأعضاء الممثلة تمثيلاً متساوياً
•	62	75	التنقل الجغرافي (المناصب)
2-11: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد المالية			
•	رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي	رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي (سنوي)	تتلقى المنظمة رأيًا غير مشفوع بتحفظات بشأن كشوفاتها المالية، بما في ذلك بشأن بيانات الرقابة الداخلية
3-11: الإدارة الكفؤة والفعالة			
لا ينطبق	سيتم تقييم ذلك في عام 2019	70%	مستوى إرضاء العملاء من خلال جودة الخدمات المقدمة
•	86%	86%	المسؤولية البيئية في المنظمة تُقاس بناء على نسبة مياي/مجمّعات المنظمة التي ستوفّر بيانات سنوية عن انبعاثات غازات الدفيئة

الباب 13: الإنفاق الرأسمالي

بيان الناتج - تحقق الاستثمارات الرأسمالية في المنظمة منافع من حيث توفير بنية أساسية وبيئة عمل أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأعمال في المنظمة وإنجاز الأهداف الاستراتيجية

التقدم المحرز	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لعام 2019	مؤشرات الأداء الرئيسية	
●	100%	100%	النسبة المئوية من الإنفاق الرأسمالي المخصص للمبادرات التي أُجريت لها تحليل التكلفة والمنافع وخطة تحقيق العائد، ويجري قياسها من خلال: - استعراض سنوي	13-1-ألف
□	67%	85%	النسبة المئوية من مشاريع الإنفاق الرأسمالي التي أُجريت في موعدها وبجودة رفيعة وضمن الميزانية، ويجري قياسها من خلال: - حافظة المشاريع	13-1-باء

الباب 14: الإنفاق الأمني

بيان الناتج - موظفو المنظمة قادرون على تأديته مهامهم على نحو آمن ومأمون في جميع المواقع التي تعمل فيها المنظمة

التقدم المحرز	الغاية المحققة فعلياً في عام 2018	الغاية المحددة لعام 2019	مؤشرات الأداء الرئيسية	
14-1: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر				
●	93%	90%	النسبة المئوية للموظفين الذين أخذوا تدريب الأمن الأساسي	14-1-ألف
14-2: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم				
●	90%	100%	النسبة المئوية للمكاتب الميدانية التي تلتزم بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي	14-2-ألف
●	100%	100%	النسبة المئوية للموظفين الدوليين في المكاتب الميدانية الذين يلتزمون بالتدابير الأمنية لأماكن الإقامة	14-2-باء
●	100%	100%	النسبة المئوية للإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالأمن في المكاتب الميدانية مع متابعتها العاجلة	14-2-جيم
●	100%	100%	النسبة المئوية لإيفاد المهنيين المتخصصين في الأمن الميداني خلال 72 ساعة لمساعدة المكاتب الميدانية في إدارة الأزمات المتصلة بالأمن، بحسب الحاجة	14-2-دال

**الملحق 4: المساواة بين الجنسين - التقدم المحرز في ما يتعلق بالمعايير الدنيا
لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق المنظومة
بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**

215- يُعالج موضوع المساواة بين الجنسين، بوصفه مسألة محورية بالنسبة إلى ولاية المنظمة، كموضوع شامل في الإطار الاستراتيجي، لتوفير خدمات ذات نوعية جيّدة واستراتيجيات ونهج متماسكة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتدخلات تستهدف المرأة في إطار البرامج الاستراتيجية. ويرمي الناتج 6-3 من الهدف 6 إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها. ويجري قياس التقدم المحرز والنتائج المحققة من خلال مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية كما يرد أدناه.

المؤشر 6-3-ألف - عدد المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين المطبقة

216- يتولى هذا المؤشر قياس تنفيذ المعايير الدنيا الخمسة عشر الخاصة بتعميم المساواة بين الجنسين والتدخلات التي تستهدف المرأة، على نحو ما هو محدد في سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. وتهدف هذه المعايير إلى تعزيز تهيئة بيئة مؤسسية مواتية عن طريق دعم إنشاء آليات لتعميم قضايا المساواة بين الجنسين تركز على الوظائف الرئيسية للمنظمة. وقد صُمّمت بحيث تكون متناسقة ومكتملة لمعايير خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تُعتبر ملزمة بالنسبة إلى جميع منظمات الأمم المتحدة والتي على ضوءها ترفع المنظمة تقاريرها كل سنة.

217- وقامت المنظمة، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، برصد إنشاء آليات تعميم قضايا المساواة بين الجنسين، وبالإبلاغ عن ذلك. وفي عام 2018، نُقح مؤشر الأداء من خلال مشاوراة مستفيضة مع الشُعَب والمكاتب المسؤولة عن المعايير الدنيا للسياسة. وأسفر هذا التنقيح عن تحديد معايير وأسس قياس تمكّن المنظمة من قياس مدى تنفيذ هذه الآليات.

218- وبحلول نهاية عام 2018، كانت المنظمة تنفذ 14 معياراً من أصل 15 (93 في المائة). وللمرة الأولى، تستطيع المنظمة الإبلاغ عن المعيار 12 المتعلق بإدراج أهداف المساواة بين الجنسين في نظام تقييم وإدارة الأداء لموظفي المنظمة، رغم أنه يتعلق بفترة محدودة فقط من الموظفين. كما باتت المنظمة تمثل الآن للمعيار 9 بشأن تعلّم الموظفين، بعد أن وضعت دورة تدريبية إجبارية بالنسبة إلى جميع الموظفين بخصوص المساواة بين الجنسين. كما تم توسيع نطاق تقييم هذا المعيار ليشمل أيضاً إدراج فرص تنمية القدرات بما يتجاوز التعلّم الإلكتروني. في حين لم تطبق المنظمة بعد المعيار 14 نظراً إلى أنه ما يزال يتعذر عليها ربط مشاريعها وبرامجها بميزانية ذات صلة بالمساواة بين الجنسين رغم توفرها على معلومات عن عدد المشاريع التي تستهدف المرأة.

219- وتسير المنظمة في عام 2018 بشكل كامل، بالنظر إلى تطبيقها 14 معياراً من أصل 15، في الاتجاه الصحيح لتحقيق غايتها المحددة لفترة السنتين.

الجدول 3: المعايير الدنيا للمنظمة لتعميم المساواة بين الجنسين (نهاية عام 2018)

موجز النتائج لعام 2018	حالة التنفيذ	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين
إن ثمانين من قواعد البيانات الرئيسية للمنظمة، المتاحة للعموم، هي ذات صلة بتصنيف البيانات بحسب نوع الجنس. وهي تشمل أيضا مستودع البيانات الجديد المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وتتضمن سبع قواعد بيانات، من أصل العدد الإجمالي، معلومات مصنفة بحسب نوع الجنس. وتنتشر المنظمة بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس من خلال منتجاتها المعرفية، وخصوصا من خلال مطبوعاتها الرئيسية. وفي عام 2018، تضمنت أربعة تقارير من أصل خمسة تقارير الحالة في العالم بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس وناقشت بُعد المساواة بين الجنسين للمواضيع الرئيسية المعالجة.	نُفذ	-1 تتضمن جميع قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس عند الاقتضاء وحيثما يكون ذلك متاحاً.
تعزز المنظمة قدرات البلدان الأعضاء على جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وتحليلها. وفي عام 2018، شارك مسؤولون حكوميون من 70 بلداً في حلقات دراسية تدريبية/مناقشات موائد مستديرة إقليمية أو وطنية تضمنت وحدات دراسية أو تبادل معلومات حول أهمية جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس وتحليلها لأغراض الأمن الغذائي. وأدت المنظمة أيضا دورا نشطا في دعم أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس ونشرها في 27 من التعدادات والمسوحات الزراعية.	نُفذ	-2 تستثمر المنظمة في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على إعداد بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس وعلى تحليلها واستخدامها في تحليل السياسات وتخطيط البرامج والمشاريع وتقييمها.
تبين البيانات أن نسبة 9.3 في المائة من مجموع النتائج المقررة من جانب البرامج الاستراتيجية كانت، في عام 2018، خاصة بالمساواة بين الجنسين (أي كانت تنطوي على بُعد قوي يتعلق بالمساواة بين الجنسين معبر عنه بشكل صريح في العنوان). ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تميل إلى التقليل من شأن أنشطة المنظمة المتصلة بالمساواة بين الجنسين التي كثيرا ما تكون جزءا لا يتجزأ من النتائج المنشودة الأوسع نطاقا. وتؤدي المؤشرات والتوصيفات المراعية للمساواة بين الجنسين إلى تمكين المنظمة من تحقيق النتائج ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين عند مستوى المخرجات. وفي عام 2018، سلّطت نسبة 41 في المائة من النتائج المبلّغ عنها (337 من أصل ما مجموعه 819) الضوء على مكون خاص بالمساواة بين الجنسين. وكما هو الحال بالنسبة إلى مستوى النواتج، سيُجرى تقييم للمنظمة في نهاية فترة السنتين. وقد أُشير إلى أن 10 في المائة من الأسئلة المدرجة في التقييم تتصل بالمساواة بين الجنسين.	نُفذ	-3 بالنسبة إلى جميع الأهداف الاستراتيجية، يتم إجراء تحليل خاص بالمساواة بين الجنسين ووضع خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين؛ ويجري قياس التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى جميع نواتج المنظمة.
يخصّص برنامج العمل والميزانية اعتمادا للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين عبر المنظمة.	نُفذ	-4 يتم وضع غاية مالية لتخصيص الموارد لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين، وتحققها.

<p>تشجع المنظمة إعداد تقييمات قطرية بخصوص المساواة بين الجنسين كأساس هام، وإن لم يكن الوحيد، لأطر البرمجة القطرية وصياغة المشاريع. وفي عام 2018، أجريت 16 من التقييمات الجديدة، في حين أظهر تحليل لجميع أطر البرمجة القطرية التي أقرت خلال العام أن نسبة 83 في المائة تناولت المعوقات المتصلة بالمساواة بين الجنسين وعالجتها عن طريق أنشطة في مصفوفة النتائج.</p>	نُفذ	<p>5- يتم إجراء تقييم قطري بشأن المساواة بين الجنسين كجزء من البرامج القطرية.</p>
<p>تشجع المنظمة إجراء استعراض دوري للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين في كل شعبة/مكتب (وهذه مهمة تتولى القيام بها جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين)، من أجل استعراض الإنجازات وتحديد الفجوات وتخطيط الأنشطة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. وفي عام 2018، اضطلع 28 من الوحدات/المكاتب بهذا الاستعراض الذي سيسترشد به في تخطيط العمل.</p>	نُفذ	<p>6- يجري استعراض لمسألة المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى جميع الخدمات لتوفير أساس لتحسين تنفيذ عملية تعميم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك قياس التقدم المحرز والأداء.</p>
<p>يمكن تتبع مسألة تعميم المساواة بين الجنسين في صياغة البرامج والمشاريع وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين من خلال متطلبات محددة تضعها المنظمة في دورة المشاريع الخاصة بها. وفي عام 2018، تمت صياغة نسبة مئوية مرتفعة جداً (91 في المائة) من المشاريع بالاستناد إلى تحليل المساواة بين الجنسين. وخلال الفترة نفسها، أشارت 70 في المائة من التقارير الختامية للمشاريع إلى أن تنفيذ الأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين يسير في الاتجاه الصحيح (فمشاريع المنظمة ليست كلها ذات صلة بإدراج المساواة بين الجنسين).</p>	نُفذ	<p>7- يدرج تحليل مسألة المساواة بين الجنسين في صياغة جميع البرامج والمشاريع الميدانية، وتؤخذ القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاعتبار في عمليات الموافقة على المشاريع وتنفيذها.</p>
<p>تماشيا مع الخطوط التوجيهية لمكتب التقييم بخصوص تعميم قضايا المساواة بين الجنسين، أدرجت جميع عمليات التقييم (17) التي أجريت في عام 2018 مسألة المساواة بين الجنسين في اختصاصاتها. كما تضمنت جميع تقارير التقييم قسما مخصصا لقضايا المساواة بين الجنسين، بالاستناد إلى تحليل شمل تصميم المبادرة الخاضعة للتقييم وإدارتها ونتائجها. واحتوت نسبة عالية (82 في المائة) من عمليات التقييم على إجراءات أو توصيات مقترحة.</p>	نُفذ	<p>8- تتضمن جميع عمليات استعراض وتقييم البرامج بشكل كامل تحليل مسألة المساواة بين الجنسين، وتقدم تقارير عن الآثار المتصلة بالمساواة بين الجنسين في المجالات التي تستعرضها.</p>

<p>تكمّن إحدى مهام جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين في تحديد الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات داخل الأقسام/المكاتب التابعة لها في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية على السواء. وأظهرت النتائج المنبثقة عن دراسة استقصائية أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 أن 40 في المائة من الموظفين أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في دورة تدريبية استهلاكية حول المفاهيم الرئيسية في مجال المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي. وطلبت نسبة 69 في المائة تنظيم دورة تدريبية على معالجة قضايا المساواة بين الجنسين في مجال فني معين. وإن نسبة 62 في المائة مهتمة بصياغة المشاريع ذات الصلة بقضايا المساواة بين الجنسين وتنفيذها في حين أن نسبة 46 في المائة مهتمة بكيفية تعميم المساواة بين الجنسين في عمليات السياسات. وتتيح المنظمة لموظفيها طائفة من خيارات التدريب بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، بما في ذلك دورة تدريبية إلزامية وضعت حديثاً حول قضايا المساواة بين الجنسين لجميع الموظفين. وفي عام 2018، توضح البيانات أن 1 223 من الموظفين قد أخذوا دورات التعلّم الإلكتروني ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين المتاحة على منصة التعلّم الداخلية، you@fao، في حين تم تنظيم 38 من حلقات العمل/الحلقات الدراسية الفعلية أو الحلقات الدراسية الإلكترونية المخصصة لقضايا المساواة بين الجنسين في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية.</p>	نُفذ	<p>9- يتم وضع برنامج إلزامي لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين وتنفيذه بالنسبة إلى جميع الموظفين الفنيين والمدراء.</p>
<p>يدرج إطار المنظمة الخاصة بالكفاءات قضايا المساواة بين الجنسين تحت إطار القيمة الأساسية: "احترام الجميع"، وتشجّع جميع إعلانات الوظائف الفنية الشاغرة ورود الطلبات من الإناث المؤهلات. ويمكن للشعب المعنية بالتعيين، رهناً باحتياجاتها، تسليط الضوء على الخبرة أو المؤهلات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في إعلانات الوظائف الشاغرة. وفي عام 2018، تضمنت نسبة 8.5 من إعلانات الوظائف الشاغرة للفئة الفنية وما فوق شرطاً يتعلق بالخبرة والمعارف و/أو المسؤوليات ذات الصلة بقضايا المساواة بين الجنسين.</p>	نُفذ	<p>10- يتم تحديد الحد الأدنى من الكفاءات في تحليل قضايا المساواة بين الجنسين، ويُطلب من جميع المدراء والموظفين الفنيين استيفائها.</p>
<p>ترسل جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين كل سنة دراسة استقصائية للوقوف على مدى مساهمتها في تنفيذ العمل في مجال المساواة بين الجنسين داخل الأقسام/الوحدات التابعة لها. وفي عام 2018، أشارت نسبة 87 في المائة إلى مشاركة مباشرة (40 في المائة بشكل منتظم، و47 في المائة بين الحين والآخر) في واحد أو أكثر من المجالات التالية: التخطيط والإبلاغ المتصلان بقضايا المساواة بين الجنسين (50 في المائة)؛ وتمثيل المنظمة في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات (70 في المائة)؛ ودعم إعداد وثيقة التخطيط القطري (40 في المائة)؛ وصياغة المشاريع (60 في المائة)؛ واستعراض المنتجات المعرفية (37 في المائة).</p>	نُفذ	<p>11- تضع كل إدارة فنية فرز قائمة على المساواة بين الجنسين لجميع الأنشطة المعيارية والبرامج والمنتجات المعرفية.</p>

-12	يُدرج تقييم للمساهمة في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين الخاصة بالمنظمة في نظام تقييم وإدارة الأداء لجميع الموظفين الفنيين.	تُنفذ	استطاعت المنظمة، في عام 2018 وللمرة الأولى، أن ترفع تقريراً عن كيفية إدراج العديد من الموظفين لهدف يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين في تقييم الأداء الخاص بهم. واستند التقييم هذه السنة إلى جهات الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين، وبإمكاننا الإشارة إلى أن 68 في المائة من الموظفين وضعت هدفاً أو مؤشرًا يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين في نظام تقييم وإدارة الأداء الخاص بها. وفي عام 2019، تعتزم المنظمة توسيع نطاق هذا الاستعراض ليشمل فئات أخرى من الموظفين وليشمل أيضاً الموظفين المشرفين والمديرين.
-13	يتم على نحو منهجي تتبع الموارد البشرية والمالية والنتائج المعيارية والتنفيذية ذات الصلة بقضايا المساواة بين الجنسين من المقرر الرئيسي إلى المستوى القطري، ورفع تقارير عنها إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة وإلى منظومة الأمم المتحدة.	تُنفذ	يتتبع إطار المنظمة الخاص بالرصد النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بحسب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية ويبلغ البلدان الأعضاء بها من خلال تقارير استعراض منتصف المدة وتقارير تنفيذ البرامج. وتتضمن تقارير المنظمة هذه أيضاً معلومات محدثة عن تخصيص الموارد المالية المكرسة لقضايا المساواة بين الجنسين وتوفيرها. كما تنفذ المنظمة خطة عمل بشأن التكافؤ بين الجنسين وترفع تقارير عن الموارد البشرية إلى الأجهزة الرئاسية.
-14	يتم تخصيص نسبة 30 في المائة من ميزانية المنظمة وعملها التنفيذي على الصعيدين القطري والإقليمي لغرض التدخلات التي تستهدف النساء تحديداً.	لم يُنفذ	اندرجت الغالبية العظمى (55 في المائة) من مشاريع المنظمة المعتمدة، في عام 2018، تحت نطاق مؤشر المساواة بين الجنسين "G2a" (تعالج قضايا المساواة بين الجنسين على نحو منهجي، غير أنها ليست أحد الأهداف الرئيسية للمشروع) في حين بلغت حصة المشاريع المصنفة "G2b" (حيث تعتبر المساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي) نسبة 7 في المائة. ولم يطبق بعد هذا المعيار لأن المنظمة ما تزال غير قادرة على تحديد الميزانية المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين لفرادى التدخلات.
-15	ارتفعت حصة إجمالي حافظة برنامج التعاون التقني المخصصة للبرامج والمشاريع المتصلة بالمساواة بين الجنسين من 9 في المائة إلى 30 في المائة.	تُنفذ	يمكن برنامج التعاون التقني للمنظمة من إتاحة درايتهما وخبرتها للبلدان الأعضاء بناء على طلبها، بالاستفادة من الموارد الخاصة بها. وفي عام 2018، تناولت نسبة 53 في المائة من أصل 312 من مشاريع برنامج التعاون التقني قضايا المساواة بين الجنسين.

المؤشر 6-3-باء - خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

220- تشكل خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (خطة العمل) إطاراً للمساءلة من أجل تعجيل عملية تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الوظائف المؤسسية لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة. وهي تمثل استجابة لاستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها 2/1997. وقد حظيت آلية الإبلاغ والمتطلبات ذات الصلة لخطة العمل بإقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في أبريل/نيسان 2012 وحددت عام 2017 كغاية لاستيفاء منظومة الأمم المتحدة لمؤشرات الأداء. وتستوجب خطة العمل رفع تقارير سنوية من قبل كل كيان وإدارة ومكتب مشارك.

221- وقد خضعت خطة العمل لعملية تنقيح في عام 2017 ومطلع عام 2018. ونتيجة للمشاورات التي جرت، صدرت في عام 2018 نسخة محسنة من خطة العمل (خطة العمل 2-0) بالنسبة إلى السنوات الخمس المقبلة

(2018-2023). ويوسّع هذا الإطار نطاق النسخة الأولى من خطة العمل (خطة العمل 1-0) بإدراج مؤشرات أداء جديدة ومن خلال الارتقاء بمستوى القوائم منها. وتشارك المنظمة مشاركة كاملة في الشبكات المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتساهم فيها بانتظام وفقاً للولاية الملقاة على عاتقها. وخلال الأشهر الأولى من عام 2018، ساهمت المنظمة في العملية التجريبية بشأن منهجية الإبلاغ بالنسبة إلى مؤشرات أداء جديدة.

222- ويقيّم المؤشر 6-3-3 أداء المنظمة في ضوء المعايير الواردة في خطة العمل نظراً إلى أن المنظمة تقرّ بإطار المساءلة هذا باعتباره قوة دافعة لتحسين وتبسيط الإجراءات الداخلية بالنسبة إلى مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشكّل عام 2018 السنة الأولى للإبلاغ بموجب النسخة المحدثة لخطة العمل، وتؤكد المنظمة أداءها الناجح من خلال الوفاء بمتطلبات ما مجموعه 13 مؤشراً من أصل 16 من مؤشرات الأداء لخطة العمل أو ما يفوق تلك المتطلبات (الجدول 4) وتشمل النسخة المحدثة لخطة العمل ما مجموعه 17 مؤشراً؛ ولكن هناك مؤشراً واحداً لا ينطبق على المنظمة

223- ورغم الارتقاء بمستوى بعض المتطلبات بموجب النسخة المحدثة من خطة العمل، تمكّنت المنظمة أيضاً من تتجاوز متطلبات مؤشر الأداء 4 بشأن التقييم ومؤشر الأداء 5 بخصوص المراجعة. وبحلول نهاية عام 2018، استوفت المنظمة القواعد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ووضعت أدوات لمراجعة القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الجدول 4: تصنيف المنظمة في عام 2018 بحسب مؤشرات الأداء في ما يخص النسخة المحدثة لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مؤشر الأداء	العنوان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	عنوان النسخة المحدثة من خطة العمل ²⁶	2018
1	السياسات العامة والتخطيط	يقترّب من الوفاء بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	نتائج التخطيط الاستراتيجي أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين	يفي بالمتطلبات
2	إدارة الأداء المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين	يقترّب من الوفاء بالمتطلبات	يقترّب من الوفاء بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	الإبلاغ عن نتائج أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين	يتجاوز المتطلبات
3	التخطيط الاستراتيجي	يقترّب من الوفاء بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات	يتجاوز المتطلبات	يتجاوز المتطلبات	يتجاوز المتطلبات	يتجاوز المتطلبات	النتائج البراجمجة لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين غير مدرجة في مؤشر الأداء 1	لا ينطبق على المنظمة
4	الرصد والإبلاغ	يقترّب من الوفاء بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يتجاوز المتطلبات	يتجاوز المتطلبات	يتجاوز المتطلبات	يتجاوز المتطلبات	التقييم	يتجاوز المتطلبات
5	التقييم	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يقترّب من الوفاء بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	المراجعة	يتجاوز المتطلبات
6	المراجعة المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	السياسات	يفي بالمتطلبات
7	استعراض البرنامج	يقترّب من الوفاء بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	يفي بالمتطلبات	القيادة	يفي بالمتطلبات

²⁶ حسب الجدول الزمني لإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الوارد في خطة العمل، على أن يتم تأكيد التصنيف في يوليو/تموز 2019

الملحق 5: المبادرات الإقليمية

224- ركزت منظمة الأغذية والزراعة عملها في الأقاليم وأدرجته من خلال المبادرات الإقليمية. وتشكل هذه المبادرات آلية لضمان التنفيذ الفعال على المستوى القطري، وهي تبين تأثير عمل المنظمة على الأولويات الرئيسية في الأقاليم، مع الاستجابة للأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وتهدف المبادرات الإقليمية إلى تسخير القدرات والمهارات والموارد من مختلف أنحاء المنظمة، وتبين ثروتها واتساعها، وتوفر نقطة دخول هامة لتعزيز الشراكات، بما في ذلك الشركاء في الموارد. ويصف هذا الملحق الإنجازات التي حققتها المبادرات الإقليمية الـ 17 التي أقرتها المؤتمرات الإقليمية لفترة السنتين 2018-2019، في عام 2018.

المبادرات الإقليمية في الفترة 2018-2019	الإقليم
التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع بحلول سنة 2025 تكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلسلة القيمة في أفريقيا بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا	أفريقيا
تحدي القضاء على الجوع النمو الأزرق المبادرة الإقليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تغير المناخ "صحة واحدة"	آسيا والمحيط الهادئ
تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية للنهوض بسبل العيش في الريف والحد من الفقر تحسين التكامل بين التجارة والأسواق في مجال صناعة الأغذية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في ظلّ تغير المناخ	أوروبا وآسيا الوسطى
تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع الزراعة الأسرية والنظم الغذائية الشاملة من أجل تنمية ريفية مستدامة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
ندرة المياه الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

أفريقيا

225- تستجيب المنظمة للتحديات والأولويات التي تم تحديدها في المؤتمر الإقليمي لأفريقيا من خلال تركيز عملها في الفترة 2018-2019 على المبادرات الإقليمية الثلاث: التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025، وتكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلسلة القيمة في أفريقيا، وبناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا.

التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025

226- ساهمت المنظمة في صياغة خطط الاستثمار الزراعي المتوافقة مع إعلان مالابو، وتوفير بيئة مواتية للسياسات والاستثمار لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في غانا، وغينيا بيساو، وليسوتو، وموزامبيق، ورواندا، والسنغال، وتوغو (1-1-1). وقد أيدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دمج قضايا الأمن الغذائي والتغذية في القطاعات الفرعية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وصياغة استراتيجية لتنمية القدرات لدعم تنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي على المستوى القطري (1-4-2).

227- كما ساهمت المنظمة في حوكمة الأمن الغذائي والتغذية من خلال دعم تأسيس تحالف برلماني يعني بالأمن الغذائي والتغذية في العديد من البلدان الأفريقية، وتعزيز قدرات التحالف البرلماني الأفريقي المعني بالحق في الغذاء، ودعم إنشاء المنابر الإقليمية والوطنية وأطر التنسيق (1-2-1). وتدعم المنظمة مكافحة البدانة في المدن، بما في ذلك أكرا ودار السلام، من خلال تثقيف الباعة المتحولين. ومن حيث توليد الأدلة ودعم الرصد والتقييم وآليات المساءلة، دعمت المنظمة تحسين أدوات استعراض فترة السنتين، بما يضمن توافرها مع آليات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، مما ساهم في تعزيز قدرات مؤسسات الإحصاء الوطنية بشأن مؤشرات الزراعة والأمن الغذائي في النيجر والكونغو (1-3-1)، وتتبع الإنفاق العام المدعوم (1-4-1)، وتصميم سجل للتغذية بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي.

228- أعدت المنظمة تقرير النظرة الإقليمية العامة حول الأمن الغذائي والتغذية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ودعمت العديد من البلدان التي أدرجت مؤشر للحد الأدنى من التنوع الغذائي في خطط تنفيذ البرامج الوطنية، واستخدمتها لتقدير جودة النظام الغذائي ومدى كفاية المغذيات الدقيقة عند النساء (1-1-1). وقد تم إدراج التحليل الجنساني والتدخلات الجنسانية في الوثائق والتقارير الاستراتيجية الإقليمية والوطنية. كما تم تنفيذ الأنشطة لتعزيز وضمان مشاركة المرأة في مختلف المنصات (1-4-3). وتعاونت المبادرة الإقليمية مع البرنامج الاستراتيجي 3 في حوار السياسات بشأن توظيف الشباب (مؤتمر توظيف الشباب في الزراعة في رواندا)، وفي دعم وكالة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا لوضع خطط عمل وطنية لتوظيف الشباب (1-2-3) في بنن، والكاميرون، وملاوي، والنيجر، من خلال حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا.

تكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلسلة القيمة

229- دعمت المنظمة، في عام 2018، التقدم في الإنتاج الزراعي المستدام الذي شمل المحاصيل، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك والغابات. وفي ما يتعلق بالإنتاج المستدام، ركزت البرامج على تنمية القدرات من خلال مدارس المزارعين الحقلية وتعميم نظم الإنتاج الفعالة على مستوى المزرعة، والعمل عن كثب على تنمية البحوث والإرشاد والتعاونيات، ومنظمات المزارعين (2-2-2). كما تم تحقيق النتائج لتحسين الوقاية من أمراض النباتات (دودة الحشد الخريفية) والأمراض الحيوانية (طاعون المجترات الصغيرة، ومرض الحمى القلاعية، وإنفلونزا الطيور) والأمراض الحيوانية المصدر (الإيولا، وداء الكلب) والتأهب والاستجابة لها، في إطار مبادرة "صحة واحدة" (5-2-1). وكان دعم حركات الرعي المتنقل، خاصة في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي، بتدخلات الأعلاف والبذور والمياه والثروة الحيوانية لدعم الرعاة، ذات أهمية خاصة في ضوء التغييرات البيئية ذات الصلة بالمناخ (5-4-2). وتم دعم الوصول إلى المنتجات الغذائية المغذية والأمنة من خلال تعزيز النظم القطرية لمراقبة الأغذية، وتدابير الصحة النباتية، وتشجيع الاستخدام الآمن والملائم لمضادات الميكروبات، والحد من خسائر ما بعد الحصاد (4-2-1).

230- وفي ما يتعلق بتغير المناخ، ساهم التعاون الكبير مع الاتحاد الأفريقي في دعم البلدان لتنفيذ التزاماتها بالمساهمات المحددة وطنياً والإبلاغ عنها، ووضع نماذج زراعية ذكية مناخياً، وإعداد مشروع موجز للسياسات المعنية بتغير المناخ والزراعة. وتم تقديم الدعم لبرمجة إدارة الأراضي والمياه وإعادة التحريج، في إطار مبادرة إعادة المناظر الطبيعية الأفريقية إلى هيئتها الأصلية، ومن خلال الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (2-2-1).

بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا

231- وركزت المنظمة عملها على صياغة استراتيجيات وخطط الحد من المخاطر وإدارة الأزمات، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وعلى وجه التحديد، تم تطوير استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للقدرة على الصمود في جنوب أفريقيا (2018-2021)، وشرق أفريقيا، ومدغشقر، وتنزانيا. وبالمثل، وضعت خطة عمل للتغذية الحيوانية للحفاظ على سبل العيش التي تعتمد على الثروة الحيوانية في شرق أفريقيا من خلال الحد من آثار الجفاف والمخاطر المرتبطة بها (5-1-1). وتم تعزيز قدرات المكاتب القطرية للمنظمة من أجل التأهب لحالات الطوارئ للحد من تأثير الأزمات. وقدم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن استعراض بعض مؤشرات إعلان مالابو، بما في ذلك تدريب بشأن مؤشر القدرة على الصمود للقياس والتحليل. وعُقد برنامج تبادل المعارف بشأن "تعزيز روابط الحماية الاجتماعية مع الزراعة من أجل القدرة على الصمود والحد من الفقر الريفي" في داكار، شارك فيه أصحاب مصلحة حكوميين وغير حكوميين من تسعة بلدان أفريقية ناطقة باللغة الفرنسية (3-3-1).

آسيا والمحيط الهادئ

232- ركّز عمل المنظمة، في عام 2018، بشكل كبير على الاستجابة للتحديات والأولويات التي حددها المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز بشكل رئيسي على المبادرات الإقليمية الأربع التالية: تحدي القضاء على الجوع، والنمو الأزرق، وتغير المناخ، والمبادرة الإقليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

تحدي القضاء على الجوع

233- على الرغم من أن جميع البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد تعهدت بالتزاماتها بتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أعلنت عدة بلدان (أفغانستان، وكمبوديا، وفيجي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال، وتيمور-ليشتي، وتايلند، وفييت نام) رسمياً عن تصميمها على القضاء على الجوع في الفترة ما بين عامي 2025 و2030. وأيدت بعض البلدان عمليات، أو أنها شرعت بها، لوضع أطر سياسات وطنية أو خطط عمل استراتيجية بشأن القضاء على الجوع من خلال تنويع الإنتاج، وتنويع النظم الغذائية، والاستفادة من إمكانات المحاصيل ذات القيمة الغذائية العالية والمراعية للمناخ، ولكن غير المستغلة إلى حد كبير في الإقليم (1-1-1).

234- وساهم الدعم الذي قدمته المنظمة في تعميم مسائل الأغذية والأمن الغذائي والزراعة في النقاش الوطني لأهداف التنمية المستدامة في أفغانستان (1-1-1)، وتفعيل نظام وطني للإعلام والإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي في تيمور-ليشتي (1-2-5). وفي إندونيسيا، وفرت المنظمة الدعم لتعزيز قدرات الوكالات الحكومية الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وتحليلها، في سياق رصد أهداف التنمية المستدامة (2-4-2). وفي بنغلاديش، قدمت المنظمة الدعم التقني لتحديث النهج الوطني المتكامل لتصنيف مرحلة الأمن الغذائي من أجل تحليل انعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد ودعم عملية صنع القرار المستنير بشأن مخصصات الموارد والاستجابات الفعالة للصددمات الخارجية التي تؤثر على الأغذية والأمن الغذائي (1-2-5). كما قُدّم الدعم لباكستان في تنفيذ سياسات الأمن الغذائي الوطنية الشاملة (1-1-1).

235- وتم تشكيل تحالفات استراتيجية مع الشركاء في المنطقة ومعاهد البحوث الزراعية الوطنية في 12 بلداً (أستراليا، وبنغلاديش، وبوتان، وكمبوديا، والهند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال، وباكستان، والفلبين، وتايلند، وفييت نام) لتعزيز التنوع الزراعي والتكثيف المستدام من خلال مبادرة الأغذية الذكية للمستقبل والزراعة الجبلية (2-2-2).

المبادرة الإقليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية

236- اضطلع بأنشطة لدعم هذه المبادرة في إطار برنامج العمل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وركز عمل المنظمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على تعزيز

قاعدة الأدلة دعماً لإجراءات السياسات المتعددة القطاعات، وتعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالسياسات المتعددة القطاعات، وتحسين النظم الغذائية وقدرتها على الصمود ومراعاتها للتغذية (1-3-1).

237- وتشمل إنجازات الدعم الذي أتاحتها المنظمة لتحسين قاعدة الأدلة تنظيم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورفع الوعي وتبادل المعارف بشأنها بين عشر دول جزرية صغيرة نامية؛ ودعم التعداد الزراعي في فيجي وباروا غينيا الجديدة وساموا؛ وتقديم الدعم التقني لرصد أهداف التنمية المستدامة للسلطات الإحصائية الوطنية في جزر سليمان، وتونغا؛ وإطلاق خطة استراتيجية جديدة للإحصاءات في مجال الزراعة والثروة السمكية في المحيط الهادئ (2-4-2)؛ وإنشاء منصة لتسهيل تبني سياسات تسعير وسياسات تنظيمية مبتكرة من أجل تحسين النواتج التغذوية ورصد تأثيرات تدابير السياسات ذات الصلة على أنماط توافر الأغذية واستهلاكها؛ والدعم الفني لتقييم آثار ضرائب الأغذية في بالاو، وجزر سليمان، وتونغا؛ ووضع سلال غذائية وطنية في بالاو (1-1-1).

238- وتشمل الإنجازات المتعلقة بتعزيز الالتزامات والإجراءات المتعددة القطاعات في الدول الجزرية الصغيرة النامية تأييد حكومة فانواتو للسياسة الوطنية بشأن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية؛ ووضع سياسة وطنية للأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية للفترة 2018-2022 في جزر سليمان؛ ووضع منهجية ومجموعة أدوات لإجراء دراسة استقصائية لبرامج التثقيف التغذوي في المدارس وتقييم قدراتها (1-1-1)؛ ودعم تحسين القدرة الوطنية على رصد سلامة الأغذية في كيريباتي (2-4-4).

239- وفي ما يتعلق بتحسين استدامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود ومراعاتها للتغذية، شملت النتائج التنظيم الناجح لمشاورة منظمة الأغذية والزراعة/أمانة جماعة المحيط الهادئ بشأن تنمية مصايد أسماك التونة الصغيرة النطاق وسلاسل القيمة المرتبطة بها؛ ودراسات حالة بشأن مساهمة معدات جمع الأسماك القريبة من الشواطئ في الأمن الغذائي في ساموا، وجزر مارشال (1-3-4)؛ ووضع استراتيجية لتسويق فاكهة الخبز وتعزيز قدرات الزراعة التعاقدية في ساموا (2-3-4)؛ ودعم التقييمات الجنسانية القطرية في فيجي، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وفانواتو (2-4-3).

النمو الأزرق

240- استناداً إلى إطار برنامجي ونطاق للمبادرة الإقليمية للنمو الأزرق أعيد تنظيمهما، يغطي تنفيذ المبادرة الإقليمية للنمو الأزرق خلال الفترة 2018-2019 النطاق الكامل لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك البحرية، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية واستخدامها بشكل مستدام.

241- وعلى المستوى الإقليمي، تم تطوير القدرات لعشر مؤسسات إقليمية ووطنية في مجال تطبيق أدوات التخطيط لتربية الأحياء المائية وإدارتها (2-2-2). كما تم تعزيز قدرات 20 منظمة ومؤسسة إقليمية ووطنية في مجال معالجة مقاومة مضادات الميكروبات والمخاطر المرتبطة بها في تربية الأحياء المائية، من خلال مشاورة إقليمية (1-2-4). وفي الوقت نفسه، تم وضع اللمسات الأخيرة على الخطوط التوجيهية بشأن "استزراع الأسماك في حقول الأرز واستزراع سمك البلطي

المقاوم لتغير المناخ"، و"تطبيق تجربي لأدوات التخطيط والإدارة في مجال تربية الأحياء المائية في إندونيسيا وتايلند وفيت نام" ونشرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (2-3-2).

242- وعلى المستوى القطري، تم دعم أربعة بلدان لإثبات وتحسين الاستزراع المبتكر للأسمك في حقول الأرز؛ وتم دعم ثلاثة بلدان لإثبات وتحسين ممارسات استزراع سمك البلطي المقاوم للمناخ؛ وتم دعم بلد واحد لتوسيع نظام متكامل لتربية الروبيان في غابات المانغروف (1-1-2). وتم تقديم الدعم إلى بلدين من أجل حماية النظم الإيكولوجية المائية الداخلية والتنوع البيولوجي واستخدامها المستدام (1-2-2). وتم تقديم الدعم إلى الصين لتعميم الحوكمة في مجال حماية بحيرة دونغتينغ وتنوعها البيولوجي واستخدامها بشكل مستدام. وفي إندونيسيا، تم تقديم الدعم بشأن الإدارة المستدامة للمصايد الداخلية والأصناف الطبيعية لثلاثة أنواع رئيسية من الأسماك الداخلية (2-2-2).

تغير المناخ

243- عملت المنظمة مع مجموعة من الشركاء لتطوير نماذج قطرية للزراعة الذكية مناخياً، وتقديم التوجيه إلى البلدان بشأن تحديد أولويات مساهماتها المحددة وطنياً وتنفيذها، وإجراء دراسة عن الترابط بين تغير المناخ والكوارث والفقر لتشجيع سبل العيش القادرة على الصمود، فضلاً عن تقييم خيارات تكيف الزراعة مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته في بنغلاديش، وكمبوديا، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال، والفلبين، وتايلند، وفيت نام (1-3-2).

244- وتم تطوير أدوات تحليلية جغرافية مكانية وأدوات تحليلية أخرى للتخطيط للمساهمات المحددة وطنياً، وصنع القرارات وتنفيذها، وتقييم أوجه الضعف والمخاطر في القطاعات الزراعية، ونظم دعم القرار المتكاملة (2-4-2). ويجري في الوقت الحاضر تطوير نماذج اجتماعية اقتصادية لدعم سبل العيش القادرة على الصمود في المجتمعات المعرضة للأخطار المناخية والنزاعات، والخيارات المستندة إلى المخاطر للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات في بنغلاديش، وكمبوديا، وميانمار، والفلبين، وفيت نام، وفي السياقات الهشة في بلدان مثل أفغانستان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والفلبين (1-3-3).

245- وفي بنغلاديش، تم توفير بناء القدرات لرصد الآثار البيئية لقطاع الطاقة بما في ذلك تلوث الهواء، وانبعاثات غازات الدفيئة والتربة، وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة. ويجري تطوير نظم للرصد والتقييم لتتبع التكيف مع تغير المناخ في قطاع الزراعة في نيبال وتايلند وفيت نام (2-4-2).

246- ورفع مستوى الأمن الغذائي والزراعة في جدول الأعمال الخاص بالمناخ، دعمت المنظمة بالتعاون مع الشركاء الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تقديمها لبرنامج كورونيفيا الذي أقره وزراء الزراعة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (1-3-2).

247- وفي المؤتمر الوزاري الآسيوي لعام 2018، عززت المنظمة بنشاط دور القطاع الزراعي في تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، من خلال عرض التجربة الناشئة في إدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن الأطر ذات الصلة من خطة عام 2030 (5-1-1).

"صحة واحدة"

248- استُخدمت خبرة المنظمة في المجالات التقنية الأساسية لتقديم حلول للقضايا المعقدة في حالات الطوارئ والحالات غير الطارئة. وتم تسهيل سن ثمان لوائح خاصة بالرقابة على الأغذية عبر السلسلة في بنغلاديش وصياغة تشريعات متعلقة بسلامة الأغذية ولوائحها في نيبال، من خلال نهج "صحة واحدة" الذي يشمل الوزارات المختلفة (1-1-1). وعلى المستوى الإقليمي، تم وضع اللمسات الأخيرة على إطار مراجعة السياسات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات. وتم وضع هياكل مؤسسية للكشف المبكر عن الأمراض ذات الأولوية لتيسير الاستجابات السريعة وإدارة الأزمات، بدعم من إطار التنسيق الذي أقره وزراء الزراعة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (4-1-2).

249- وتم تعزيز قدرات المؤسسات ذات الصلة في ما يتعلق بإدارة المخاطر المتعددة القطاعات. وفي بنغلاديش، تم مساعدة شبكة تضم 23 مختبراً عاماً وخصوصاً لبناء قدراتهم التحليلية من أجل وضع قاعدة بيانات قائمة على العلم للأخطار الكيميائية والميكروبية التي تواجه سلامة الأغذية. وفي إندونيسيا، تم تحسين عمليات مراقبة إنفلونزا الطيور في أسواق الطيور الحية وإنفلونزا الخنازير. وفي فييت نام، تم تحسين الرصد والحد من المخاطر والتأهب، وتم استكمال مراجعة السياسات والتشريعات الرئيسية لقانون جديد بشأن الإنتاج الزراعي (5-2-1).

أوروبا وآسيا الوسطى

250- يركز الإطار البرنامجي للمنظمة في الإقليم، مسترشداً بالاتجاهات والتحديات المحددة في المؤتمر الإقليمي لأوروبا لدعم صياغة وتنفيذ البرامج القطرية، على ثلاث مبادرات إقليمية: تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية للنهوض بسبل العيش في الريف والحد من الفقر، وتحسين التكامل بين التجارة والأسواق في مجال صناعة الأغذية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في ظلّ تغير المناخ.

251- وتظل المنظمة ملتزمة بتعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعزيز الحماية الاجتماعية كأداة للحد من الفقر في جميع المبادرات الإقليمية. ومن بين النتائج الرئيسية، هناك المنشور المعنون ما معنى تعميم المنظور الجنساني في الواقع: حالات مختارة من الاتحاد الأوروبي، وسلسلة من التدريبات عن ممارسات وأدوات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحدثين جانبيين مواضيعيين في منتدى الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018، والمؤتمر الإقليمي لأوروبا (2-1-3). وفي غرب البلقان، أجرت المنظمة استعراضاً لبرامج الحماية الاجتماعية وأثرها على الرجال والنساء في الأرياف، ورفعت مستوى الوعي بشأن القضايا الرئيسية من خلال تقريرها الإقليمي الفرعي واجتماع تشاوري (2-3-3).

252- وتقوم المنظمة بتعميم أهداف التنمية المستدامة عبر تدخلاتها في إطار جميع المبادرات الإقليمية، مع مراعاة شموليتها وطبيعتها الشاملة. وفي ما يتعلق بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد، دعمت المنظمة التوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة ووضع تقارير خط الأساس في ألبانيا، وجورجيا، ومولدوفا، وأوزبكستان، ورسم خريطة الفجوات وتحليلها في أذربيجان، وإعداد التقرير الفني بشأن إدماج أهداف التنمية المستدامة في القطاع الزراعي في قيرغيزستان (2-2-2).

253- واستعرض المنشور الرئيسي المعنون لمحة عامة إقليمية عن الأمن الغذائي والتغذية في أوروبا وآسيا الوسطى، التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات هدف التنمية المستدامة 2 في جميع أنحاء الإقليم (1-3-2). وسهلت المنظمة إطلاق "المنصة الإقليمية لتنمية القدرات والشراكة في مجال التغذية في آسيا الوسطى والقوقاز" بالاشتراك مع اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، بهدف تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التعليم والسياسات والبرامج المراعية للتغذية (1-4-2). وعلى المستوى القطري، عززت المنظمة تدابير الأمن الغذائي والتغذية والحماية الاجتماعية من خلال دعم عملية تجريب واستيعاب منهجية البرنامج الذي ينطوي على التحويلات النقدية وتوفير المدخلات والتدريب (cash+)، واستعراض نفقات الأمن الغذائي والتغذية في أرمينيا وطاجيكستان، وتطوير البرنامج الوطني للأمن الغذائي والتغذية في قيرغيزستان من خلال برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول (1-4-1).

254- وعملت المنظمة على رفع مستوى الوعي بشأن حالة أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية التي تقدم توصيات بشأن التنمية الريفية المتكاملة والشاملة على أساس النتائج المستمدة من دراسات البلدان الثمانية (3-4-1). وسهلت المنظمة حواراً رفيع المستوى حول الدور الرئيسي للأغذية والزراعة والنظم الغذائية المستدامة في اقتصاد الإقليم (2-3-1). وقدم تحليل السياسات الذي تقوده المنظمة بشأن المساهمات المحددة وطنياً في أوروبا وآسيا الوسطى، والذي أُطلق في مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين، آلية إقليمية لتوجيه صنع القرارات المتعلقة بالسياسات بشأن حوكمة الموارد الطبيعية والعمل المتعلق بالمناخ، وزيادة إمكانية وصول البلدان إلى أدوات التمويل الأخضر مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ (2-4-1).

تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية للنهوض بسبل العيش في الريف والحد من الفقر

255- عززت المنظمة المناقشات مع الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي بشأن السياسات والبرامج من أجل التنمية المجتمعية المتكاملة والإنتاج المستدام، مستندة إلى المعرفة المستمدة من ثماني دراسات قطرية وتقرير توليفي إقليمي (3-4-1). وبمساعدة المنظمة المقدمة على المستوى القطري، تم وضع استراتيجية الزراعة والتنمية الريفية ومشروع دراسة جدوى للسياحة الريفية في البوسنة والهرسك (3-4-1). وبتعزيز نشر الممارسات المبتكرة والتكنولوجيات الحديثة واستيعابها، عززت المنظمة أفضل ممارسات الري في مولدوفا وإنتاج أصناف العنب المقاوم لحشرة فيلوكسيرا في أرمينيا (2-1-1). وعلى المستوى الإقليمي، واصلت المنظمة حوار السياسات بشأن دمج الأراضي، بما في ذلك من خلال مؤتمري LANDNET العاشر والحادي عشر اللذين عقدا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وإستونيا، ويسرا تبادلات رفيعة المستوى حول إمكانية التقانة الرقمية والزراعة الإلكترونية للمزارعين في منتدى الزراعة الإلكترونية "2gether4strong digital agriculture" (معاً من أجل زراعة رقمية قوية) في بلغاريا (3-1-2).

تحسين التكامل بين التجارة والأسواق في مجال صناعة الأغذية

256- تساعد المنظمة البلدان في تعزيز بيئة سياسات التجارة الزراعية الغذائية التي تمكن الوصول إلى الأسواق المختلفة، بما في ذلك الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية. وبتدعيم شراكاتها مع منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، يسرت المنظمة مشاوره فنية بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن ترويج التجارة داخل الأقاليم، وذلك بالاستناد إلى دراستها التحليلية بشأن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (4-1-2). وسهلت المنظمة تبادل المعرفة المتخصصة من خلال ورشة عمل إقليمية بعنوان "كيفية استخدام صكوك منظمة التجارة العالمية لمصلحة الأعمال التجارية الزراعية"، وتعزيز القدرات الوطنية لتحليل آثار السياسات المتعلقة بالتجارة والأغذية والزراعة من خلال شبكة خبراء التجارة الزراعية. وعززت المنظمة التبادلات بشأن المؤشرات الجغرافية والإنتاج العضوي لتطوير سلاسل القيمة الزراعية المستدامة في الحدث الجانبي خلال المؤتمر الإقليمي لأوروبا، وقدمت نتائج الدراسات القطرية الست والخبرة ذات الصلة في هنغاريا وكرواتيا وبولندا (4-2-1).

257- وبالتعاون الوثيق مع كازاخستان كجهة منسقة للجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لأوروبا، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتيسير ورشة عمل إقليمية لـ 17 بلداً لإجراء حوار سياساتي والمشاركة بشأن سلامة الأغذية والتأهب بشأن قضايا الدستور الغذائي (4-2-1). وتستمر الجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال منصة إقليمية، ولدعم خمسة بلدان في تطوير استراتيجياتها الوطنية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. وعززت المنظمة بشكل متزايد الوعي وتنمية القدرات للحد من مقاومة مضادات الميكروبات بالاشتراك مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك عن طريق تنظيم تدريب إقليمي بشأن أداة منظمة الأغذية والزراعة للتقييم المخبري ومقاومة مضادات الميكروبات والمراقبة المخبرية ATLASS في روسيا (4-2-1).

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في ظلّ تغير المناخ

258- تدعم المنظمة البلدان في تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وفي النهوض بالإيكولوجيا الزراعية من خلال تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات ومواءمة السياسات، بما في ذلك إدراج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته والحد من مخاطر الكوارث في التشريعات الوطنية. وقدم التقرير الإقليمي للمنظمة بشأن تحليل السياسات الخاصة بالمساهمات المحددة وطنياً في أوروبا وآسيا الوسطى والاستراتيجية الإقليمية لتعزيز المشاركة مع الصندوق الأخضر للمناخ، آلية إقليمية لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتعزيز الوصول إلى أدوات التمويل في مجال المناخ. وعلى المستوى القطري، تم تقديم اقتراح كامل لقرغيزستان وثلاثة اقتراحات "مشاريع استعداد" لأذربيجان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا، إلى أمانة الصندوق الأخضر للمناخ (2-2-1). وبتعزيز استدامة الإنتاج الزراعي والنظام الإيكولوجي، دعمت المنظمة اعتماد الإطار الاستراتيجي للخطة العالمية لاستدامة الثروة الحيوانية من قبل بلدان الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، ووضع الاستراتيجية الوطنية لصون الموارد الوراثية النباتية في بيلاروسيا، والخطة المتكاملة لإدارة الغابات في تركيا (2-2-1). وتم تعزيز القدرات الوطنية للوقاية من الجراد ومكافحته في آسيا الوسطى (5-3-1).

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

259- تستجيب المنظمة للتحديات والأولويات التي تم تحديدها في المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولا سيما لوضع عمليات مبتكرة لتسريع عملية التنفيذ لمعالجة أهداف التنمية المستدامة والتحديات الناشئة، من خلال تركيز عملها في الفترة 2018-2019 على ثلاث مبادرات إقليمية: تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع، والزراعة الأسرية والنظم الغذائية الشاملة من أجل تنمية ريفية مستدامة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث.

تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع

260- في عام 2018، شاركت الجهات البرلمانية لمناهضة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنشاط في أول مؤتمر قمة برلماني عالمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية الذي عقد في إسبانيا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء خمس جهات برلمانية جديدة: برلمان السوق المشتركة الجنوبية ParlaSur، وشيلي، وهاتي، وجرانادا وبربادوس (1-2-1).

261- وتم تعزيز الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي توجد مقارها في روما، مما مكن رؤية أكثر تكاملاً للمشاكل والحلول، فضلاً عن استيعاب تدابير السياسة العامة. وشملت توقعات الأمن الغذائي والتغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي²⁷، لعام 2018، التي شاركت في إصدارها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة في البلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، واليونيسكو، واليونسف، تدابير ملموسة للحد من مشكلة الوزن الزائد والبدانة (1-3-2). وشملت الجهود التعاونية الأخرى اتفاق تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والعمل مع اليونيسكو على تعزيز برامج التغذية المدرسية على المستوى الإقليمي (1-3-1).

الزراعة الأسرية والنظم الغذائية الشاملة من أجل تنمية ريفية مستدامة

262- أطلقت استراتيجية "100 منطقة خالية من الجوع والفقر" للتقدم نحو خطة تحويلية للتنمية الريفية المستدامة. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى التأثير على الفقر المتأصل في الريف من خلال تطبيق سياسات متكاملة مصممة لكل إقليم من الأقاليم المتأخرة في 13 بلداً²⁸، وتركز الإجراءات في مناطق محددة من أمريكا الوسطى حيث يترك السكان مجتمعاتهم (1-4-3).

263- يكتسي موضوع الهجرة أهمية متزايدة لبلدان الإقليم. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت المنظمة بإعداد دراسات ودعم حوارات تتعلق بوضع استراتيجية لتنشيط المناطق الريفية في مثلث أمريكا الوسطى الشمالي (غواتيمالا، وهندوراس، والسلفادور) والمكسيك، الذي يأتي منه جزء كبير من المهاجرين (2-4-3).

²⁷ Panorama de la seguridad alimentaria y nutricional 2018

²⁸ البرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو.

وعلاوة على ذلك، استجابة لتزايد تدفق المهاجرين الفنزويليين إلى بلدان المنطقة (خاصة أمريكا الجنوبية)، انضمت المنظمة إلى المنبر الإقليمي المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الخاص باللاجئين والمهاجرين من فنزويلا. وبالإضافة إلى التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني، ينفذ المنبر المشاريع في المناطق الحدودية الهادفة إلى الإنعاش السريع لسبل معيشة المهاجرين والمجتمعات المضيفة (3-4-1).

الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث

264- لزيادة القدرة على الصمود والحد من تأثير تغير المناخ، تم التركيز على إجراءات لمساعدة البلدان في فرص تطوير مشاريع صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمية. وتم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الصلة بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والقدرة على الصمود على المستوى المحلي والمجتمعي، مما أدى إلى كسر الصلة بين الفقر وأوجه الضعف في وجه تغير المناخ بدءاً بخيارات الإنتاج المستدام. وتشمل النتائج الرئيسية الموافقة على مشروعين ذي تأثير كبير لصندوق المناخ الأخضر: الفقر وإعادة التشجير والطاقة وتغير المناخ في باراغواي (90 مليون دولار أمريكي)، وتحسين تدابير القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في النظم الإيكولوجية الزراعية في الممر الجاف في السلفادور (127.7 مليون دولار أمريكي). وتم إنشاء صندوق جديد مشترك بين الجماعة الكاريبية والمكسيك وكندا ومنظمة الأغذية والزراعة لدعم وصول البلدان في الإقليم الفرعي إلى التمويل من أجل مشاريع القدرة على الصمود والتكيف (2-3-1). ويساهم جدول الأعمال هذا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويخلق القدرات داخل الحكومات والمجتمعات والمنظمات ومنظمة الأغذية والزراعة نفسها، مع رؤية مبتكرة (2-2-1).

265- وتنفذ بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 42 مشروعاً لمرفق البيئة العالمية في الإقليم ترتبط بالزراعة المستدامة، والثروة الحيوانية، والحراجة، ومصايد الأسماك، وقد دعمت المنظمة تطوير 23 مشروعاً إضافياً²⁹ لمرفق البيئة العالمية في المجالات المتعلقة بتعميم التنوع البيولوجي في نظم الإنتاج، والتكيف مع تغير المناخ، والمياه الدولية، والنظم الغذائية، وإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، والإدارة المستدامة للغابات، وتركز الأنشطة على رفع مستوى الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة (2-1-1) وتقديم الدعم السياسي والبرامجي (2-2-1) إلى الحكومات وأصحاب المصلحة لتسهيل الحوار بين القطاعات وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتكاملة على المستوى القطري (2-2-2).

²⁹ أنتيغوا وباربودا، والأرجنتين، وبربادوس، وبوليفيا، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبيرو، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وفنزويلا.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

266- تستجيب المنظمة للتحديات والأولويات التي تم تحديدها في المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال مواصلة تحليلات الاتجاهات الإقليمية والإرشاد السياسي وبتكيز عملها في الفترة 2018-2019 على ثلاث مبادرات إقليمية: ندرة المياه، والزراعة الأسرية الصغيرة النطاق، وبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

ندرة المياه

267- في عام 2018، نفذت المنظمة أنشطة تتعلق بالحاسبة المائية، وإنتاجية المياه، وتغير المناخ والجفاف، بما في ذلك إنشاء وحدة الحاسبة المائية في وزارة الموارد المائية والري في مصر، وبرنامج مماثل في تونس لرسم خرائط المحاصيل، يتألف من موظفين من وحدات فنية تشغيلية مختلفة من المؤسسات الوطنية. وعلاوة على ذلك، تم تدريب الموظفين الفنيين من ثمانية بلدان³⁰ في الإقليم على إنتاجية المياه، وهم يتلقون الدعم من المنظمة لإجراء قياسات لإنتاجية المياه لتوليد المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (2-4-2). كما ساهمت المنظمة في المؤتمر العربي الثالث للمياه، الذي ركز على استدامة المياه، مما أدى إلى إنشاء منبر للحوار السياسي بشأن خطة عام 2030 (2-2-2). كما نظمت المنظمة اجتماعاً لأصحاب المصلحة الإقليميين في سلطنة عمان حول إمكانات الزراعة المحمية في بلدان مجلس التعاون الخليج، حضره ممثلو الحكومات والقطاع الخاص من البحرين، والكويت وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وأعدت تقريراً تقنياً بدعم من المركز الدولي للزراعة البيولوجية في الأراضي المالحة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة لتعزيز الزراعة المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي (2-4-1).

الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق

268- في عام 2018، أعدت المنظمة تقريراً عن آثار تغير المناخ على نظم الزراعة وسبل العيش في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (2-4-1)، وشاركت في استضافة أول ورشة عمل إقليمية حول الزراعة الذكية مناخياً في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مع البنك الإسلامي للتنمية، مما مكن من تطوير 15 خريطة طريق خاصة بكل بلد حول الزراعة الذكية مناخياً (2-1-2). وفي إطار العمالة الريفية اللائقة والحماية الاجتماعية، وضعت المنظمة خطة عمل إقليمية للحماية الاجتماعية مع البلدان، وساعدت في تحديد أولويات توصيات تقييم الحماية الاجتماعية المشترك بين الوكالات في فلسطين (3-3-1). وعلاوة على ذلك، ساهمت منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة العمل الدولية في أول دراسة إقليمية كلفت بها جامعة الدول العربية بشأن عمالة الأطفال في الدول العربية. وأجريت دراسات وطنية مماثلة في لبنان مع منظمة اليونيسف ومنظمة العمل الدولية. وفي ما يتعلق بالمنظمات والمؤسسات الريفية، قامت المنظمة بتنسيق برنامج تعاون في إقليمي بشأن تعزيز منظمات المنتجين في لبنان، وسلطنة عمان، والسودان (3-2-2).

³⁰ الجزائر، ومصر، وإيران، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وتونس

بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية

269- وكجزء من إدارة المخاطر، قامت المنظمة بوضع نظم لرصد مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية لإبلاغ عملية صياغة السياسات في مصر والصفة الغربية وقطاع غزة (1-1-1). وكجزء من مراقبة المخاطر، قامت المنظمة بتطوير نظم المعلومات الخاصة بالأمن الغذائي في العراق والسودان واليمن (1-3-1) ورسم خريطة الغطاء الأرضي والموارد الطبيعية الأخرى في الأردن (2-4-2). ومن أجل الحد من المخاطر وأوجه الضعف، دعمت المنظمة البلدان لبناء القدرات وزيادة وعي المجتمعات المحلية بشأن قضايا المساواة بين الجنسين المتعلقة بالتغذية والقدرة على الصمود في الأردن وموريتانيا (2-3-5). وعلاوة على ذلك، ساهمت المنظمة في تحسين الرقابة على الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وتحسين الوقاية منها والقدرة على الاستجابة لها، على المستويين القطري (أي مصر، والعراق) والإقليمي (1-3-5). ولدعم التأهب والاستجابة، ساهمت المنظمة في زيادة وعي صانعي السياسات بأهمية النظم الغذائية المستدامة في ظل التهديدات والأزمات المختلفة التي يواجهها الإقليم (1-1-5). كما شاركت المنظمة في رعاية المنتدى الاقتصادي البرلماني الأفريقي العربي الذي أسفر عن جهود لإنشاء شبكة برلمانية للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا والمناطق العربية (1-2-1).